

البحث الأول:

إرشاد الأنام

إلى مقام الحكام فى المال العام

الأستاذ الدكتور

سيد حسن عبد الله

أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

وكلية الدراسات الإسلامية والعربية - دى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم:

الحمد لله رب العالمين، الحكم العدل اللطيف الخبير، العلي القدير،
إليه المرجع والمصير، بيده الأمر والتدبير، سبحانه على كل شيء قدير،
خلق الخلق على أحسن تصوير، وفطرهم على الحق وحسن التدبير،
وبعث فيهم خير نبي ورسول، فجاء بالهدى والنور المبين، وسلك بهم
سبيل الحق والرشاد فطمث الله به معالم الفساد، وأصلح به البلاد والعباد،
واصطفاه على الأنام من لدن آدم إلى يوم التتاد.

وبعد،،،

فإن من يطالع مالية الدولة الإسلامية - سواء في عصر النبوة، أو
في عصر الخلافة الراشدة - يدرك مدى نظرة الإسلام إلى مقام الحكام
في المال العام، والآثار المترتبة على هذا المقام، وشدة الدقة المالية
والمحاسبة، مما جعلها مثلاً يُحتذى به، ونموذجاً صادقاً لما يجب أن تكون
عليه النظم المالية المعاصرة، تلك النظم التي تموج بالتقلبات الاقتصادية
والأزمات المالية الطاحنة، وشيوع ما يسمى بظاهرة الفساد المالي" وهي
ظاهر قد تروج كثيراً في الدول النامية أو ما يعرف اقتصادياً بالدول
المتخلفة" وذلك لقلّة الوعي الديني وغياب الإرادة السياسية المؤثرة، مما
جعل الغني يزداد غنى وتطاولاً على من دونه، والفقير يزداد فقراً ويكون
حرباً على من فوقه.

والسياسة المالية الإسلامية سياسة عادلة ومتوازنة ومنضبطة لا
مكان فيها لفساد مالي ونحوه، فمقام الحكام في المال العام هو مقام الخلقون



الذي يوجه ما تحت يده للجماعة في مصالح وحاجات روحية ومادية، أي أن الحاكم يقوم بوظيفتين، إحداهما: "الخرانة"، والأخرى "الإنفاق"، وهو ما ترجمه الفاروق عمر - رضي الله عنه - بقوله "من أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله تبارك وتعالى جعلني خازناً وقاسماً" أي يقسمه على مصارفه في مصالح المسلمين، فيبدأ بالأهم فالأهم في مصالح المسلمين، وكل ما يحصل به للمسلمين منفعة عامة، فإن بقي لدى الدولة شيء بعد كفاية هذه المصالح وزَّع على أفراد الشعب لأنه حقهم.

إن هذا التكليف الشرعي لوضع الدولة في هذا المال ليقطع السبيل على الحكام الطامعين، فإنهم إن تصرفوا باسم الحق الإلهي "مال الله" فليس لأحد أن يحاسبهم فيما يحتجزون منه لأنفسهم وأقاربهم والمُحقِّقين بهم من الأنصار، وهو ما يعم به الفساد.

إن ولي الأمر مطالب شرعاً بأن يؤتي كل ذي حق حقه، فلا يقسمها حسب هواه، إذ أنه مجرد نائب أو أمين ووكيل وليس مالِكاً لهذه الأموال، وإنما هو كما قال رسول الله ﷺ عن نفسه في أداء هذه المهمة "إني والله لا أعطي أحداً، ولا أُمْنَع أحداً، وإنما أنا قاسم، أضع حيث أُمِرْتُ" (١) يعطي من أحب ومن كره طالما هو صاحب حق، ويمنع من أحب ومن كره

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من حديث أبي هريرة - كتاب فرض الخمس باب قول الله تعالى: (فَأَن لَّهِ خُمُسَهُ) ج ٧/٦٧٤ رقم ٣١١٧ - ط: دار أبي حيان - القاهرة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.



طالما لا يستحق وعليه - كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله "أن يأخذ المال من حله، ويضعه في حقه، ولا يمنعه من مستحقه" (١).

ومؤدى ما تقدم أن الحاكم راع على الناس بمنزلة راعى الغنم. كما وصفه النبي ﷺ "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" فالإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته.. بل استمد بعض العلماء من صفة الراعى أن الإمام أجبر من قبل الرعية بقصد القيام بمهام معينة، وممن قال بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد استشهد في ذلك بموقف أبي مسلم الخولاني الذي أصرَّ على مناداة معاوية بالأجبر بدلاً من الأمير قائلاً "إنما أنت أجبر استأجرك رب هذه الغنم، فإن أنت هنأت جرباها ودأويت مرضاها، وحبست أولها على آخرها، وفاك سيدها أجرك، وإن لم تفعل عاقبك سيدها" (٢).

في ضوء هذا التكييف الشرعي لمقام الحكام في المال العام، سيكون بحثي هذا، وذلك للوقوف على المنظور الإسلامي لهذه القضية التي تشغل بال الكثيرين ممن يغارون على دينهم ودولتهم، واسأل الله تعالى أن يوفقني للوصول إلى مقصودي من هذا البحث، فهو نعم المولى ونعم النصير.

(١) السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٥٧ - ٥٨ - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٣م.

(٢) الحسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٩ - المطبعة السلفية ومكتبتها ١٤٠٠هـ.



خطة البحث

يتكون هذا البحث من تمهيد وفصول ستة:

التمهيد: توطئة وتقديم وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نخبة النقول في فضائل الأئمة العدول.

المبحث الثاني: القواعد المرعية في شأن تصرف الحكام على الرعية.

الفصل الأول: الإعلام بحظ الحكام من المال العام.

الفصل الثاني: حكم إطلاق أيدي الحكام في أموال الأئمة.

الفصل الثالث: مدى سلطة الحكام في توزيع المال العام.

الفصل الرابع: إعلام الحكام بما يلزمهم في مجال الإنفاق العام.

الفصل الخامس: الفساد المالي والتهام التنمية.

الفصل السادس: مسؤولية الحكام عن استقرار الاقتصاد العام.



الفصل التمهيدي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نخبة النقول في فضائل الأئمة العدول.

المبحث الثاني: القواعد المرعية في تصرف الإمام على الرعية.

المبحث الأول

نخبة النقول في فضائل الأئمة^(١) العدول

الخلافة^(٢) أو الإمامة في الإسلام - كما عرفها المارودي: "موضوعه لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"^(٣) ومن ثم فهي تخلف صاحب الشرع في وظيفتين هامتين هما عماد الأمر كله الوظيفة

(١) الثابت من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية هو تسمية القائم بأمر المسلمين تارة بالحكام كما في قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتتلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" سورة البقرة الآية ١٨٨ وتارة بأولي الأمر كما في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" سورة النساء الآية ٥٩. أما السنة فقد تواترت الأحاديث في شأن هذا المسمى بكلمة [الأمير أو الإمام أو الراعي أو أولى الأمر].

(٢) الخلافة في الأصل مصدر خلف يقال خلفه في قومه يخلفه خلافة فهو خليفة، ومنه قوله تعالى: (وقال موسى لأخيه هارون أخلفني في قومي) سورة الأعراف الآية رقم ١٤٢. ثم أطلقت الخلافة في العرف العام على الزعامة العظمى، وهي الولاية العامة على كافة الأمة والقيام بأمرها والنهوض بأعبائها. انظر. مآثر الأنافة في معالم الخلافة للقلشندى ج ١/٨ ط الكويت سنة ١٩٦٤.

(٣) الأحكام السلطانية للمارودي ص ٥ ط ثانية الحلبي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦.



الأولى: خلافة النبي - ﷺ - في حراسة الدين من التحريف، والتغيير، والتبديل فيه، فيذب عن حياض الشريعة والعقيدة، ويذود عن المسلمين، ويدافع عن الديار الإسلامية.

الوظيفة الثانية: خلافة النبي - ﷺ - في رعاية كل شئون الحياة.

وهذه الوظيفة تشمل جميع المصالح الدنيوية، فيجب على الخليفة أن يسعى لتحقيق كل أمر دنيوي تحتاج إليه الرعية، سواء استجد أو سيجد^(١).

وقد جرى العرف الدستوري على أن كل من تقلد زعامة المسلمين وقام بأمرهم القيام العام يطلق عليه لقب الخليفة، أو أمير المؤمنين.

والواقع أن إطلاق هذا اللقب على كل من ولي أمر المسلمين بعد فترة الخلافة الراشدة فيه تجاوز، لأنه أطلق على العادل والجائر من الحكام، والجاري على سنن الدين، وطريق الحق، والخارج عن الصواب وطريق الجادة، فالبعوي يقول في شرح السنة: "إنه يسمى خليفة وإن كان مخالفاً لسيرة أهل العدل"^(٢).

(١) انظر د/ إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية ص ٣٢ ط مصر ١٩٨٧م، د/ فؤاد محمد النادي - رئيس الدولة بين الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة. رسالة دكتوراه. كلية الشريعة والقانون سنة ١٩٧٢ ح ٢/٢٣٧.

(٢) مآثر الأنافة في معالم الخلافة للقلقشندی ح ١٤/١ وانظر: د/ إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية - ص ٣٦



في حين أن بعض السلف قد خص ذلك بما إذا كان الإمام جارياً على منهاج العدل وطريق الحق. فقد روى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سأل طلحة، والزبير، وكعبا، وسليمان عن الفرق بين الخليفة والملك. فقال طلحة، والزبير: لا ندري، فقال سليمان: "الخليفة الذي يعدل في الرعية، ويقسم بينهم بالتسوية، ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله، والوالد على ولده، ويقضى بينهم بكتاب الله تعالى" (١).

وجاء في الطبقات الكبرى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: "والله ما أدرى أخليفة أنا أم ملك؟ فإن كنت ملكاً فهذا أمر عظيم. قال قائل: يا أمير المؤمنين، إن بينهما فرقاً. قال ما هو؟ قال: الخليفة لا يأخذ إلا حقاً، ولا يضعه إلا في حق فأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس، فيأخذ من هذا ويعطي هذا" (٢).

هذا من جانب:

ومن جانب آخر فإن رئيس كل دولة إسلامية إقليمية في عصرنا بمثابة الإمام فيما يخصه من أحكام بالنسبة للبلد الذي يسوسه ويحكمه. كما أن طاعة الإمام أو الخليفة - فيما هو مأمور به شرعاً، تشمل من ينوب عنه في إدارة البلاد وسياسة العباد، ممن تعينه الأمة نائباً عنه، ومن ينبيهه هو عن نفسه، من الولاة على الإقليم أو الجيوش، والمؤسسات ونحوها، ممن يقومون على السلطة التنفيذية، وهؤلاء لهم حق الطاعة في المعروف

(١) مآثر الأناقة في معالم الخلافة للقلقشندى ح ١٣/١

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ح ٢٢١/٣ ط دار التحرير بمصر.



كالخليفة والإمام^(١) كما جاء في الحديث الصحيح "من أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني"^(٢).

وقد ضمن الله تعالى للإمام العادل دخول الجنة والتنعيم بنعيمها: فعن عياض بن حمار - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط موفق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى مسلم، وعفيف متعفف ذو عيال"^(٣).

والعدل في الحكم طريق إلى دوام الملك وعدم زواله واستقامة أمور الناس وشؤونهم قال تعالى "﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾"^(٤) قال القرطبي: "بظلم" أي بشرك و كفر "وأهلها مصلحون" أي فيما بينهم من تعاطى الحقوق، أي لم يكن الله تعالى ليهلكهم بالكفر وحده حتى ينضاف إليه الفساد، كما أهلك قوم شعيب ببخس المكيال والميزان، وقوم لوط باللواط، ودل هذا على أن المعاصي أقرب إلى عذاب

(١) انظر د/يوسف القرضاوي - السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها ص ٤٤ ط مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري - عن أبي هريرة من كتاب الأحكام باب أطيعوا الله وأطيعوا الرسول - ج ١٦/٥٥ رقم ٧١٣٧، ومسلم في كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية رقم ١٨٢٩.

(٣) رواه مسلم - والمقسط أي العادل. انظر الترغيب والترهيب للمنذري ج ٣/١٦٧ رقم ٤ ط دار الفكر.

(٤) سورة هود الآية: ١١٧.



الاستئصال في الدنيا من الشرك، وإن كان عذاب الشرك في الآخرة أصعب^(١).

وروى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي - ﷺ - قال: "السلطان ظل الله في الأرض يأوي - يلجأ - إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر، وكان على الرعية الشكر، وإن جار، أو حاف، أو ظلم كان عليه الوزر، وعلى الرعية الصبر، وإذا جارت الولاية قُحطت السماء، وإذا منعت الزكاة هلكت المواشي، وإذا ظهر الزنا ظهر الفقر والمسكنة، وإذا أخفرت الذمة أديل الكفار"^(٢) وقوله - صلى الله عليه وسلم - (أديل الكفار) أي: إذا ضاعت الأمانة وانتقض العهد وفشا الغدر، جعل للكفار سلطة وقويت دولتهم، وزادت شوكتهم، وإنذارات للمسلمين تساق أدلة الخراب:

- ١- جفاف مياه الأنهار وقلة مياه الأمطار من ظلم أولياء الأمور.
- ٢- نفق الحيوان وانتزاع البركة من الشح وعدم إخراج الزكاة.
- ٣- غلو الذهب وقلة الأموال وانقطاع المعاملة وعدم الثقة وقلة الخير من ارتكاب الفاحشة.
- ٤- الخيانة وعدم الوفاء ينزع الحكم من المسلمين ويوصله إلى الكفار فتكون لهم الدولة والصولة والكلمة النافذة والحكم المطلق عليهم، لأنهم لم يعملوا بكتاب الله وسنة رسوله فإذا خربت ذممهم تحكم فيهم غيرهم.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٩/١١٤، تفسير البغوي ج ٢/٤٠٦ ط دار المعرفة بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) رواه ابن ماجه. وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ج ٣/١٦٧ رقم ١٤.



وروى ابن عمر رضي الله عنه قال: "كنا عند رسول الله - ﷺ - فقال: كيف أنتم إذا وقعت فيكم خمس، وأعوذ بالله أن تكون فيكم أو تدركوهن: ما ظهرت الفاحشة^(١) في قوم قط يعمل بها فيهم علانية إلا ظهر فيهم الطاعون^(٢) والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، وما منع قوم الزكاة إلا منعوا القطر^(٣) من السماء ولولا إليها ثم لم يمطروا، وما بخس قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين^(٤) وشدة المؤنة وجور السلطان، ولا حكم أمراؤهم بغير ما أنزل الله إلا سلط عليهم عدوهم فاستتقدوا بعض ما في أيديهم، وما عطلوا كتاب الله، وسنة نبيه إلا جعل الله بأسهم بينهم"^(٥).

فهل أن الأوان للاعتاظ والتوبة إلى الله تعالى، رجاء أن يمنع الله عنا الأمراض، ويبارك في ماء الأنهار، ويوفق سبحانه الحكام للعدل في الأحكام، ويضعف شوكة الأعداء وينصر المسلمين عليهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أموال الناس تستقيم في الدنيا مع العدل أكثر مما تستقيم في الظلم مع الحقوق، والدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام^(٦)."

(١) الفاحشة: الزنا

(٢) الطاعون: الوباء.

(٣) القطر: المطر.

(٤) السنين: القحط، وشدة، الأزمة، وغلاء الأسعار، وقلة الحاصلات، وفتك الدودة بالزرع، وكثرة الآفات الثقيلة، وانتزاع البركة.

(٥) الترغيب والترهيب للمنذرى ج ٣/ ١٦٩ - ١٧٠ رقم ١٤.

(٦) الحسن لأبن تيمية ص ١٧٤.



وقد كانت نتيجة ذلك مشاهدة للعيان، لا يختلف حول رؤيتها اثنان وذلك بسبب، كثرة الطغيان وقلة الرشاد، وشيوع الفساد.

صفات الإمام العادل:

طلب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز من الحسن البصري أن يكتب إليه بصفة الإمام العادل، فكتب إليه يقول: "أعلم يا أمير المؤمنين أن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل، وقصد كل جائر، وصلاح كل فاسد، وقوة كل ضعيف، ونصفة كل مظلوم، ومفزع كل ملهوف".

والإمام العادل: يا أمير المؤمنين كالراعي الشفيق على إبله، الرفيق الذي يرتاد لها أطيب المرعى، ويزودها عن مراتع الهلكة، ويحميها في السباع، ويكنفها من أذى الحر والقر.

والإمام العادل: يا أمير المؤمنين كالأب الحاني على ولده يسعى لهم صغاراً، ويعلمهم كباراً، يكسب لهم في حياته، ويدخر لهم بعد مماته.

والإمام العادل: يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة، البرة، الرفيعة بولدها، حملته كرهاً، ووضعته كرهاً، وربته طفلاً، تسهر بسهره، وتسكن بسكونه، ترضعه تارة، وتطعمه تارة أخرى، وتفرح بعافيته، وتغتم بشكايته.

والإمام العادل: يا أمير المؤمنين وصي اليتامى، وخازن المساكين، يربى صغيرهم، ويمرن كبيرهم.

والإمام العادل: يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح، تصلح الجوانح بصلاحه، وتفسد بفساده.



والإمام العادل: يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وعباده يسمع كلام الله ويسمعهم، وينظر إلى الله تعالى ويريههم، وينقاد إلى الله ويقودهم.

فلاتكن يا أمير المؤمنين فيما ملكك الله كعبد ائتمنه سيده واستحفظه ماله وعياله فبدد المال، وشرد العيال، فأفقر أهله، وفرق ماله.

وأعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزجر بها عن الخبائث والفواحش فكيف إذا أتاها من يليها؟ وأن الله أنزل القصاص حياة لعباده، فكيف إذا قتلهم من يقتص لهم، وأذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده، وقلة أشياعك عنده، وأنصارك عليه، فيتزود له ولما بعده من الفزع الأكبر.

وأعلم يا أمير المؤمنين أن لك منزلاً غير منزلك الذي أبت فيه يطول فيه ثواؤك، ويفارقك أحباؤك، يسلموك في قبرك فريداً وحيداً فتزود له ما يصحبك، يوم يفر المرء من أخيه.

وأذكر يا أمير المؤمنين إذا بعثر ما في القبور، وحصل ما في الصدور، فالأسرار ظاهرة، والكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فالآن يا أمير المؤمنين، وأنت في مهل قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل، ولا تحكم يا أمير المؤمنين مع عباد الله بحكم الجاهلية، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين، ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين، فإنهم لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة فتبؤ بأوزار مع أوزارك، وتحمل أثقالك وأثقال مع أثقالك، ولا يغرنك الذين يتعمون بما فيه بؤسك، ويأكلون الطيبات في ديارهم بإذهاب طيباتك في آخرتك لا تنتظر إلى قدرتك اليوم، ولكن أنظر إلى قدرتك غداً، وأنت مأسور في حبال الموت،



وموقوف فيه بين يدي الله، في مجمع مع الملائكة والنبیین والمرسلین،
مقد عنت المحرم للهي القيم^(١).

وهذا ما لاحظته القرطبي - رحمه الله - في تفسيره لقوله تعالى "كم
من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله، والله مع الصابرين"^(٢)، قال: "هكذا
يجب علينا أن نفعل لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة منعت ذلك حتى
ينكسر العدد الكبير منا قدام اليسير من العدو كما شاهدناه غير مرة، وذلك
بما كسبت أيدينا! وفي البخاري: قال أبو الدرداء "إنما تقاتلون بأعمالكم،
وفيه أن النبي - ﷺ - قال: "وهل ترزقون وتتصرون إلا بضعفائكم"
فالأعمال فاسدة، والضعفاء مهملون، والصبر قليل، والاعتماد ضعيف،
والتقوى زائلة، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا
وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"^(٣)، وقال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ
اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ"^(٤)، وقال: "وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ
لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ"^(٥) وقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا
وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"^(٦)؛ فهذه أسباب النصر وشروطه،
وهي معدومة عندنا، غير موجودة فينا، فإنا لله وإنا إليه راجعون على ما
أصابنا وحل بنا! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره، ولا من الدين إلا رسمه
لظهور الفساد ولكثرة الطغيان وقلة الرشاد، حتى استولى العدو علينا شرعاً

(١) العقد الفريد لابن عبد ربه ج ١/١٣.

(٢) سورة البقرة من الآية رقم ٢٤٩.

(٣) سورة آل عمران - الآية رقم ٢٠٠.

(٤) سورة النحل الآية رقم ١٢٨.

(٥) سورة الحج الآية رقم ٤٠.

(٦) سورة الأنفال الآية ٤٥.



الفساد ولكثرة الطغيان وقلة الرشاد، حتى استولى العدو علينا شرقاً وغرباً، براً وبحراً، وعمت الفتن والمحن، ولا عاصم من أمر الله إلا من رحم!^(١)

فضل الإمام العادل:

العدل لغة مصدر عدل يعدل عدلاً، وهو مأخوذ من مادة (عدل) التي تدل على معنيين متقابلين، أحدهما يدل على الاستواء، والآخر على اعوجاج، ويرجع لفظ العدل هنا إلى المعنى الأول^(٢).

واصطلاحاً هو: فصل الحكومة على ما في كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ - لا الحكم بالرأي المجرد^(٣).

وصفة العدل في الحكم من أجل الصفات التي امتدح الله عز وجل بها ذاته وأمر بها عباده - حكماً كانوا أو محكومين - قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^(٦) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٧)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ

(١) تفسير القرطبي ج ٣/ ٢٥٥.

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ج ٤/ ٢٤٦.

(٣) فتح القدير للشوكاني ج ١/ ٤٨٠.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨٢.

(٥) سورة النساء الآية ٤٠.

(٦) سورة الكهف من الآية ٤٩.

(٧) سورة يونس الآية ٤٤.



إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل^(١)، وفي الحديث
القدس: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً بينكم فلا
تظالموا"^(٢).

والإمام العادل أول السبعة المتقين الذين يظلمهم الله في ظل عرشه
يوم القيامة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي - ﷺ - "سبعة
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل....."^(٣)

وعدل الإمام أفضل من العبادة في ميزان الله تعالى، ويسد مسد
كثير من أعمال البر والطاعة. "عن ابن عباس - رضي الله عنهما -
قال: قال رسول الله - ﷺ -: "يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين
سنة، وحد يقام في الأرض بحقه أزكى من مطر أربعين صباحاً"^(٤).

(١) سورة النساء من الآية ٥٨.

(٢) الأحاديث القدسية ج ٢/٢٦٤ رقم ٢٦٤ - ط المجلس الأعلى للثقون الإسلامية
١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الزكاة باب إخفاء صدقة السر
ج ٤/رقم ١٤٢٣ - ومسلم في صحيحه برقم ١٠٣١ ط عالم الكتب بيروت
١٤١٨/١٩٩٨.

(٤) أخرجه النسائي في سنته من كتاب قطع يد السارق، باب الترغيب في إقامة الحد
ج ٧٦، وابن ماجه في سنته من كتاب إقامة الحدود، باب إقامة الحدود ح، ٨٤٨/٢.



وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله - ﷺ - قال:
"المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين
يعدلون في حكمهم وما ولوا"^(١).

والإمام العادل من أحب الناس إلى الله تعالى وأقربهم منه مجلساً
وأفضلهم منزلة يوم القيامة: فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -
قال: قال رسول الله - ﷺ - "إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدنى
منه مجلساً إمام عادل، وأبغض الناس إلى الله تعالى، وأبعدهم منه مجلساً
إمام جائر"^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحة، من كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل

حـ ٣٢٥/٣ رقم ٧٤٨.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٣٢٩ وقال: حديث حسن غريب.



المبحث الثاني

القواعد المرعية في شأن تصرف الإمام على الرعية

وهي كثيرة منها:

القاعدة الأولى: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة

من القواعد الشرعية المهمة هنا ما ذكره العلامة الحافظ السيوطي في الأشباه والنظائر في فقه الشافعية: القاعدة الخامسة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة قال رحمه الله: هذه القاعدة نص عليها الشافعي وقال: منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم^(١) والأصل في هذه القاعدة ما رواه البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: قال عمر رضي الله عنه: "إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة اليتيم، إن احتجت مالاً أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيت استعفت^(٢)" وفروع هذه القاعدة في مجال المال العام كثيرة - وهي المعول عليها في هذا البحث.

وذكر ابن نجيم هنا تنبيهاً قال فيه: "إذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه، فإن خالفه لم ينفذ، ولهذا قال الإمام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٤ - ١٣٥ ط الحلبي ١٩٧٣.

(٢) المرجع السابق.



من باب إحياء الموات: وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف^(١)

ومن هنا نقول: إن ولي أمر المسلمين، ليس مطلق الإرادة في أمر الأمة، يفعل ما يحلو له، وينفذ ما تزينه له نفسه، أو يسول له شيطانه أو شياطينه من الجن والأنس، يبدد أموال الأمة، ويعبث بمقدراتها، ويقدم الغبي على الذكي، والضعيف على القوى، والفاجر على البار، بدعوى أنه الأمر المتصرف المطاع، فتصرفه إنما ينفذ شرعاً إذا كان محققاً للمصلحة، دارئاً للمفسدة، ملتزماً بأحكام الشرع وقيمه، فهو إنما يطاع بالمعروف، وهذا ليس من المعروف في شيء^(٢).

وفي هذا يقول إمام الحرمين "الجويني" - رحمه الله تعالى - "القيم المنصوب في مال طفل مأمور بالألا يقتصر نظره على طريقة حاله، بل ينظر في ماله، بإستماء ماله، وطلب الأغبط [الأنفع] فالأغبط، في جميع أحواله، وليس أمر كل الملة بأقل من أمر طفل، ولا نظر الإمام القوام على خطة الإسلام بأقصر نظراً وفكراً من قيم"^(٣).

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٢٣ - ١٢٤ ط: الحلبي ١٩٧٣.

(٢) انظر السياسة الشرعية للدكتور / يوسف القرضاوى ص ١١٠ - مصدر سابق.

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم ص ٢٤٦ تحقيق د/ عبد العظيم الديب.



القاعدة الثانية: وجوب حيطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل في الحكم:

أوجب الإسلام على ولاة الأمر إقامة الحدود والعدل في الحكم، أخذاً من قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ (١)، وقوله - ﷺ - فيما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - "ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع هو مسئول عن رعيته... (٢)، قال الطيبي في شرحه لهذا الحديث: "إن الراعي ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك، فينبغي أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه، وهو تمثيل ليس في الباب ألطف ولا أجمع ولا أبلغ منه" (٣).

وفي حديث آخر في رواية معقل بن يسار - رضي الله عنه - قال سمعت رسول - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة" (٤).

وفي رواية ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرّم الله عليه الجنة" (١).

(١) سورة ص من الآية ٢٦.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الأحكام باب قول الله تعالى: ؟أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم - ج ١٦/٥٩: رقم ٧١٣٨.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١٦/٥٩.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الأحكام باب من استرعى رعية فلم ينصح ج ٢١/٤٦: رقم ٧١٥٠.



والعش. ونفي النصيحة يحصل بظلم الإمام أو الوالي للرعية بأخذ أموالهم أو سفك دمائهم، أو انتهاك أعراضهم، وحبس حقوقهم، وترك تعريفهم ما يجب عليهم في أمر دينهم ودنياهم، وبإهمال إقامة الحدود فيهم، وردع المفسدين منهم، وترك حمايتهم ونحو ذلك. ذكره ابن حجر في الفتح^(١).

وقال ابن بطال: هذا وعيد شديد على إثمة الجور فمن ضيّع منهم من استرعاه الله أو خانهم، أو ظلمهم، فقد توجه إليه الطالب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة، ومعنى "حرم الله عليه الجنة" أي نفذ الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظلومين^(٢)، وفي الحديث أن الله تعالى إنما ولاه على عباده ليديم لهم النصيحة لا ليغشهم حتى يموت على ذلك، فلما قلب القضية استحق أن يعاقب^(٣).

وشأن هذا في شيوع الصلاح والإصلاح وزيادة ثمار التنمية ليس بخاف على أحد.

ويكفي دلالة على ذلك ما نقله أهل العلم عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز:

(١) فتح الباري صحيح البخاري من كتاب الأحكام باب من استرعى رعية فلم ينصح

ج ١٦/٨٣؛ رقم ٧١٥١.

(٢) فتح الباري ج ١٦/٨٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.



قال حسن القصاب: "رأيت الذئب ترعى مع الغنم بالبادية في خلافة عمر بن عبد العزيز، فقلت: سبحان الله! ذئب في غنم لا يضرها؟ فقال الراعي: إذا صلح الرأس فليس على الجسد بأس.
وقال مالك بن دينار: لما ولي عمر بن عبد العزيز قالت رعاء الشاء: من هذا الصالح الذي قام على الناس خليفة؟ عدله كف الذئب عن شائنا.

وقال موسى بن أعين: كنا نرعى الشاء بكرمان في خلافة عمر بن عبد العزيز فكانت الشاء والذئب ترعى في مكان واحد، فبينما نحن ذات ليلة إذ عرض الذئب للشاء، فقلت ما نرى الرجل الصالح إلا قد هلك، فحسبوه فوجدوه مات تلك الليلة^(١).

وقال عطاء بن أبي رباح: حدثتني فاطمة امرأة عمر أنها دخلت عليه وهو في مُصَلَّاه تسيل دموعه على لحيته، فقالت: يا أمير المؤمنين أَلشيء حدث، قال: يا فاطمة إني تَقَلَّدْتُ من أمر أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - أسودها وأحمرها، فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعارى المجهود، والمظلوم المقهور، والغريب الأسير، والشيخ الكبير، وذو العيال الكثير والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أن ربي سألني عنهم يوم القيامة، فخشيت أن لا تثبت لي حجة، فبكيت^(٢).

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٦٤/ ٢٦٥ ط المكتبة العصرية. بيروت ١٤٢٢هـ -

٢٠٠١م تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٩.



قال ابن تيمية - رحمه الله - المقصود الواجب بالولايات هو إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراً ميبئاً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم، وهو نوعان: قسم المال بين مستحقه وعقوبة المعتدين، فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه، ولهذا كان يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - "إنما بعثت عمالي إليكم، ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم وقيموا بينكم دينكم فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه، تناقضت الأمور فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب إلا مكان كان من أفضل المجاهدين في سبيل الله، فقد روي: "عبادة يوم من إمام عادل، أفضل من عبادة ستين سنة"^(١).

القاعدة الثالثة: استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء

أوجب الإسلام على ولي الأمر أن يتخذ بطانة خير من الأمناء والنصحاء، ذلك لأن بطانة السوء مصدر شؤم، وفي الركون إليها من الضرر ما هو أشد في الركون إلى العداء، فما أسهل أن تقع البلاد في قبضة الأعداء بمشورة خائن، لا يرقب الله عز وجل في مصلحة البلاد وأمن العباد.

لقد نهى الإسلام عن الخيانة في كافة صورها: قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ولا تخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون"^(٢) وتوعد سبحانه وتعالى من يختلس شيئاً من المال العام بالعذاب الأليم بقوله

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ٥٣.

(٢) سورة الأنفال الآية ٢٧.



تعالى: ﴿وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأتي بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾ (١).

وجاء في السنة الشريفة: "قال رسول الله - ﷺ - "من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة، فقام رجل من الأنصار أسود، كأنني أنظر إليه فقال: يا رسول الله، أقبل عني عملي، ما ذلك؟ قال سمعتك تقول كذا، وكذا، فقال رسول الله - ﷺ - "وأنا أقول الآن، ألا من استعملناه على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فما أعطي منه أخذ، وما نهى عنه انتهى" (٢).

ولأجل ذلك وضع العلماء شروطاً معينة في اختيار العاملين على جباية المال العام، ومن هذه الشروط: حسن السيرة، والأمانة، وخشية الله سبحانه وتعالى (٣). وهي شروط من شأن الأخذ بها الحيلولة دون وقوع الجماعة المتعددة المرتبطة بالمال العام مثل الاختلاس والتزوير والتبديد وغيرها.

ومن النماذج الطيبة التي يفخر بها التاريخ الإسلامي في هذا المجال ما يروى أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - كتب إلى خازن بيت المال - وهو زيد بن الأرقم - يأمره بمنح زوج ابنته ليلة زفافه مبلغاً من مال المسلمين فاعترض الخازن على هذا الأمر، فقال له عثمان: أتبكي يا ابن الأرقم إن وصلت رحمي؟ فقال ابن الأرقم: والله لو أعطيته مائة درهم

(١) سورة آل عمران الآية ١٦١.

(٢) الأموال لأبي عبيد، باب توفير الفيء للمسلمين ص ٢٤٧.

(٣) انظر: الخراج لأبي يوسف ص ١٠٦.



لكان ذلك كثيراً، فيغضب عثمان - رضي الله عنه - ويقول: إنك خازن،
فيقول ابن الأرقم: خازن بيت المال لا خازنك الخاص^(١).

هذه الأمثلة قليلة من كثير يحفل به واقع المسلمين عندما أريد له أن
يطبق في مناخ إسلامي عام ساعده على إفراز مقومات نجاح أي مجتمع
وأية سياسة.

(١) انظر: الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية للشيخ محمد الغزالي ص ٧١، نقلاً عن د/
زكريا بيومي - المالية العامة الإسلامية ص ٤٩٧.



الفصل الأول

الإعلام بحفظ الحكام من المال العام

تقديم:

لا خلاف بين أهل العلم في أن من شُغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله قدر ما يكفيه وأهله بالمعروف، ويدخل في هؤلاء الولاة والقضاة وجباة الفيء وعمال الصدقة وشبههم.

والمتتبع لسيرة النبي - ﷺ - والخلفاء الراشدين من بعده، يجد الأسوة الحسنة لما يجب أن تكون عليه الأمة حكاماً ومحكومين، وكيف أن مجتمعاً يتعفف فيه القائم بالأمر عن الحرام والخوض في المال العام هو مجتمع متكامل الأركان عظيم البنيان، تكتب له السيادة والريادة.

أما المجتمعات الأخرى التي يستأثر فيها القائم بالأمر ومن حوله من معاونيه وحاشيته وأقاربه بالمال العام فهو مجتمع هش سرعان ما يتهاوى، ويتساقط لأول وهلة.

وأخطر ما في الأمر أن الفساد يلتهم التتمية، ويذهب بمقدرات الشعوب ومقومات البقاء، ويتأسى الناس في هذا الشأن بعضهم ببعض، ويستشري هذا المرض اللعين، فيأكل الأخضر واليابس.

كل هذا بخلاف المجتمع المثالي الذي أقامه النبي - ﷺ - والخلفاء الراشدون وغيرهم من أئمة العدل، فقد دانت له الدنيا بأكملها، لأنه مجتمع قائم على العدل والإنصاف والمساواة وإعطاء كل ذي حق حقه، والغيرة على المال العام كغيرتهم على أموالهم الخاصة، وإنفاق



المال في وجوهه المعروفة، وتجنب الإسراف والتبذير وشهوات الغي في البطن والفرج.

ولتتمة الفائدة فسوف أقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: مخصصات الرسول - ﷺ - وآل بيته من المال العام.

المبحث الثاني: عطاء الخلفاء من بيت المال.

المبحث الثالث: تنزه الحكام عن الشبهات المالية.



المبحث الأول

مخصصات الرسول - ﷺ - وآل بيته من المال العام

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مخصصات الرسول - ﷺ - من المال العام.

المطلب الثاني: مقام سيد الأنام في المال العام.

المطلب الأول

مخصصات الرسول - ﷺ - من المال العام

من الثابت أن النبي - ﷺ - كان ينفق مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير وعلى أهل بيته نفقة سنة، وما بقي جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله، ويقدم في العطاء آل بيت الرسول - ﷺ - وهم بنو هاشم وبنو المطلب الذين لا يعطون من أموال الصدقات ^(١).

أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي - ﷺ - كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم ^(٢).

(١) انظر: - الأموال لأبي عبيد ص ١٦ فقرة ٢٤ تحقيق محمد خليل هراس.

ط دار الفكر، بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. الهداية شرح بداية المبتدي للمير غنياني ج ٢/ ١٤٨، ط دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م. المذهب للشيرازي ج ٢/ ٢٤٨، ط دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب النفقات باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، ج ٢٩٦/ ١٢ رقم ٥٣٥٧.



وعن الفاروق عمر رضي الله عنه - في شأن نفقة الرسول ﷺ -
- أن الله كان خص رسوله ﷺ - في هذا المال بشيء لم يعطه
أحدًا غيره، قال الله تعالى: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم
عليه من خيل ولا ركاب﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قدير﴾^(١) فكانت هذه خالصة
لرسول الله - ﷺ - ، والله ما احتازها دونكم، ولا استأثر بها عليكم، لقد
أعطاكموها وبثها فيكم حتى بقي فيها هذا المال، فكان رسول الله - ﷺ -
- ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل
مال الله...^(٢)

والتقدير بالسنة راجع إلى أن مقدار نفقة السنة إذا عرف منه
توزيعها على أيام السنة فيعرف حصة كل يوم من ذلك.

قال ابن حجر "والتقدير بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع، لأن
الذي كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة، لأنه كان إما تموا
وإما شعيراً، فلو قدر أن شيئاً مما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين إلى
سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك والله أعلم".

"ولا تعارض بين هذا وحديث عائشة رضي الله عنها أنه - ﷺ -
توفي ودرعه مرهونة على شعير؛ لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لأهله

(١) سورة الحشر الآية رقم [٦].

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت
سنة على أهله، ج ١٢/٣٩٦ رقم ٥٣٥٨ .



قوت سنتهم، ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه إلى إخراج شيء منه فيخرجه، فيحتاج إلى أن يعوض من يأخذ منها عوضه، فلذلك استدان^(١).

أخرج البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال "ولقد رهن رسول الله - ﷺ - درعه بشعير، ومشيت إلى النبي - ﷺ - - بخبز شعير وإهالة سنخة، ولقد سمعته يقول، ما أصبح لآل محمد - ﷺ - - إلا صاع ولا أمسى، وإنهم لتسعة أبيات"^(٢).

والحديث - كما ذكر ابن حجر - يدل "على ما كان - ﷺ - - من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه، والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير، وفضيلة لأزواجه لصبرهن معه على ذلك.

واستدل به - أيضاً - على أن النبي - ﷺ - - كان لا يملك شيئاً من الفياء ولا خمس الغنيمة إلا قدر حاجته وحاجة من يعوله، وما زاد على ذلك كان له فيه التصرف بالقسم والعطية، وقال آخرون: لم يجعل الله لنبه ملك رقبة ما غنمه، وإنما ملكه مناعة وجعل له منه قدر حاجته، وكذلك القائم بالأمر بعده^(٣).

(١) فتح الباري لابن حجر ج ٧/٦٧٠.

(٢) الإهالة ما أذيب من الشحم والإلية، وقيل: هو كل دسم جامد، وقيل: ما يؤتمد به من الأدهان، وقوله "سنخة" أي متغيرة الريح. فتح الباري - المصدر السابق، ج ٦/٦٢٨/٦٢٩.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرهن، باب الرهن في الحوض، ج ٦ رقم ٢٥٠٨.



قال العلماء: الحكمة فى عدوله - ﷺ - عن معاملة مياسير الصباحبة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضيق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعله لم يطلعهم على ذلك، وإنما أطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك، والله أعلم^(١).

أما عيشه - ﷺ - فهو أجل من أن يوصف، وقد تواترت فيه أحاديث صحيحة، وهي فى مجملها تضع بين يدي القادة عبر التاريخ الصورة المثالية لحياة النبي - ﷺ - وأصحابه، وكيف أنهم حازوا الفضل والسبق بالقصد والعفاف، وابتعدوا عن زهرة الدنيا وفتنتها، وعن قصورها، وما تحويه من عمارة وفنون آية فى الجمال.... الخ.

ومن هذه الأحاديث:

١- أخرج البخاري فى صحيحه أن أبا هريرة رضى الله عنه كان يقول "الله الذى لا إله إلا هو، إن كنت لاعتمد بكبدي على الأرض من الجوع، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع، ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذى يخرجون منه، فمر أبو بكر فسألته عن آية فى كتاب الله ما سألته إلا ليشبعني، فمر ولم يفعل، ثم مرَّ بي عمر فسألته عن آية فى كتاب الله ما سألته إلا ليشبعني فمر فلم يفعل، ثم مر بي أبو القاسم - ﷺ - فتبسّم حين رآني فعرف ما فى نفسي وما فى وجهي، ثم قال يا أبا هر قلت: لبيك يا رسول الله قال: الحق، ومضى فتبعته فدخل فاستأذن فأذن

(١) فتح الباري لابن حجر ج ٦/ ٦٢٩-٦٣٠، ج ٧/ ٦٧٣.



لي، فدخل فوجد لبناً في قدح فقال: من أين هذا اللبن؟ قالوا: أهده لك فلان - أو فلانة - قال: أبا هر، قلت لبيك يا رسول الله، قال: الحق إلى أهل الصفة فادعهم لي، قال: وأهل الصفة أضياف الإسلام، لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد إذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً، وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها، فسأني ذلك، فقلت: وما هذا اللبن في أهل الصفة؟ كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها، فإذا جاءوا أمرني فكنت أنا أعطيهم، وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن، ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله - ﷺ - بد فأتيتهم فدعوتهم، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم وأخذوا مجالسهم من البيت، قال: يا أبا هر، قلت: لبيك يا رسول الله، قلن: خذ فأعطهم، قال: فأخذت القدح فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح فأعطيه الرجل فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح حتى انتهيت إلى النبي - ﷺ - وقد روي القوم كلهم، فأخذ القدح فوضعه على يده، فنظر إليّ فتبسم فقال أبا هريرة، قلت: لبيك رسول الله، قال: بقيت أنا وأنت، فقلت: صدقت يا رسول الله، قال أقعد فاشرب، فقعدت فشربت، فقال: اشرب، فشربت فما زال يقول: اشرب، حتى قلت: لا والذي بعثك بالحق، ما أجد له مسلماً، قال: فأرني، فأعطيناه القدح، فحمد الله وسمى وشرب الفضلة^(١).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي - وأصحابه، ج ١٤/٣٢؛ رقم ٦٤٥٢.



٢- أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما شبع آل محمد - ﷺ - منذ قدم المدينة من طعام ثلاث ليالٍ تباعاً حتى قبض^(١).

٣- أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان فراش الرسول - ﷺ - من أدم وحشوه من ليف"^(٢).

٤- أخرج البخاري في صحيحه عن قتادة قال: "كنا نأتي أنس بن مالك - رضي الله عنه - وخبازه قائم وقال: كلوا فما أعلم النبي - ﷺ - رأى رغيفاً مرققاً حتى لحق بالله، ولا رأى شاة سميماً بعينه قط"^(٣).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرقاق، باب كيف كان يعيش النبي .. ج ٤٣٢/١٤ رقم ٦٤٥٤، وكتاب الأطعمة، باب ما كان النبي - وأصحابه يأكلون ج ٣١٣/١٢ رقم ٥٤١٦، ومسلم في صحيحه من كتاب الزهد والرقائق.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرقاق، باب كيف كان يعيش النبي .. ج ٤٣٢/١٤ رقم ٦٤٥٦.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرقاق، باب كيف كان يعيش النبي .. ج ٤٣٢/١٤ رقم ٦٤٥٧، والرغيف المرقق هو ما كان مليئاً محسنأً كخبز الحوارى وشبهه، وقيل هو الرقيق الموسع وهذا هو المتعارف، أما المسموط فهو الذي أزيل شعره بالماء المسخن وشوي بجلده أو يطبخ، وإنما يصنع ذلك في الصغير الطري، وهو من فعل المترفين من وجهين: أحدهما: المبادرة إلى ذبح ما لو بقي لازداد ثمنه، وثانيهما: أن المسلوخ يُنتفع بجلده في اللبس وغيره، والسّمط يفسده

- ذكره ابن حجر في الفتح (ج ٢٨٣/١٢ - ٢٨٤) وفي رواية أخرى عن أنس رضي الله عنه قال: ما علمت النبي - أكل على سكرجة قط ولا خبز له مرقق قط، ولا أكل على خوان قط" فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الأطعمة باب



٥- أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعروة: "ابن أختي إن كنا لننظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين، وما أوقدت في أبيات رسول - ﷺ - نار، فقلت ما كان يعيشتكم؟ قالت: الأسودان التمر والماء، إلا أنه قد كان لرسول الله - ﷺ - جيران من الأنصار كان لهم منائح وكان يمنحون رسول الله - ﷺ - من أبياتهم فيسقيناه" (١).

٦- أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مر يقوم بين أيديهم شاة مصلية فدعوه فأبى أن يأكل قال: خرج رسول الله - ﷺ - من الدنيا ولم يشبع من الخبز والشعير" (٢).

الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة ج رقم ٥٣٨٦، وفسروا السكرجة بأنها صحاف صغار يؤكل فيها، قال في شرح الترمذي: تركه الأكل في السكرجة إما لكونها لم تكن تصنع عندهم إذ ذاك أو استصغاراً لها لأن عاداتهم الاجتماع على الأكل أو لأنها كانت تعد لوضع الأشياء التي تعين على الهضم ولم يكونوا غالباً يشبعون، فلم يكن لهم حاجة بالهضم، ذكره في الفتح ج ٢٨٦/١٢، أما الخوان فهي كلمة فارسية معربة فسروها بالمائدة ما لم يكن عليها طعام، أما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه - فتح الباري لابن حجر ج ٢٨٤/١٢)

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الرقاق، باب كيف كان يعيش النبي - ﷺ - .. ج ٤٣٢/١٤ رقم ٦٤٥٩.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي - ﷺ - وأصحابه يأكلون ج ٣١٣/١٢ رقم ٥٤١٤ - مع الفتح -



وجه الدلالة من الأحاديث سائلة الذكر:

١- في الأحاديث من الدلالات الإيمانية والبساطة في المعيشة والتزهر عن الترف ما لا يعد ولا يحصى، وفيها ما يدل على كرم النبي - صلى الله عليه وسلم - وإيثاره على نفسه وأهله وخادمه، وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي - ﷺ - من ضيق الحال، وفضل أبي هريرة - رضي الله عنه - وتعففه عن التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى ذلك، وتقديمه طاعة النبي - ﷺ - على حظ نفسه مع شدة احتياجه..... الخ^(١).

٢- في الأحاديث أيضاً ما يدل على فراشه - ﷺ - وكيف كان صلوات الله وسلامه عليه يتزهر عن التشبه بأهل الدنيا من الملوك وأشباههم، وكيف كانت الحصار تؤثر في جنبه مع أنه لو سأل ربه أن يجري معه الذهب والفضة لأجابه إلى طلبه، روت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: "دخلت عليّ امرأة فرأت فراش النبي - ﷺ - عباءة مثنية، فبعثت إليّ بفراش حشوه صوف، فدخل النبي - ﷺ - فرآه فقال: رديه يا عائشة، والله لو شئت أجري الله معي جبال الذهب والفضة"^(٢) وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود الطيالسي من حديث ابن مسعود: "اضطجع رسول الله - ﷺ - على حصير فأثر في جنبه، فقيل له ألا نأتيك بشيء يقيك منه؟ فقال: مالي والدنيا، إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها"^(٣) وأخرج البخاري في

(١) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١٢/٤٢٢-٤٢٣.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١٢/٤٤٨.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ١ / ٢١٢



صحيحه من كتاب اللباس حديث، عمر - رضي الله عنه - الطويل في قصة المراتين اللتين تظاهرتا على النبي - ﷺ - وفيه " فإذا النبي - ﷺ - على حصير قد أثر الحصير في جنبه وتحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف... (١) "

٣- في الأحاديث ما يدل على اقتصاده - ﷺ - في طعامه وشرابه، وكيف كان يأتي على أهل بيته الشهر والشهران والثلاثة وما يوقد فيه نار، وانهم ربما لم يجدوا في اليوم إلا أكلة واحدة، فإذا وجدوا أكلتين فأحداهما تمر.

اعتراض وجوابه

قال "الطبري" استشكل بعض الناس كون النبي - ﷺ - وأصحابه كانوا يطوون الأياد جوعاً مع ما ثبت أنه كان النبي - ﷺ - يرفع لأهله قوت سنة، وأنه قسّم بين أربعة أنفس ألف بعير مما أفاء الله عليه، وأنه ساق في عمرته مائة بدنة فنحرها وأطعمها المساكين، وأنه أمر لإعرابي بقطيع من الغنم وغير ذلك، مع من كان معه من أصحاب الأموال كأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة وغيرهم مع بذلهم أنفسهم وأموالهم بين يديه، وقد أمر بالصدقة فجاء أبو بكر بجميع ماله وعمر بنصفه، وحثّ على تجهيز جيش العسرة فجهزهم عثمان بألف بعير إلى غير ذلك.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب اللباس، باب ما كان النبي - ﷺ - يتدبّر



والجواب: أن ذلك كان منهم في حالة دون حالة لا لعوز وضيق بل تارة للإيثار وتارة لكرهية الشيع ولكثرة الأكل...^(١).

وناقش ابن حجر هذا الجواب بقوله "وما نفاه مطلقاً فيه نظر لما تقدم من الأحاديث آنفاً... وتقدم في كتاب الأطعمة.. حديث عائشة: "توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين شبعنا من التمر"^(٢) والحق أن الكثير منهم كانوا في حال ضيق قبل الهجرة، حيث كانوا بمكة، ثم لما هاجروا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك فواساهم الأنصار بالمنازل والمناجح، فلما فتحت لهم النصير وما بعدها ردوا عليهم منائحهم"^(٣).

نفقة نساء النبي - ﷺ - بعد وفاته:

أخرج الشيخان في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "توفي رسول الله - ﷺ - وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبد إلا شطر شعير في رفلي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته، ففني"^(٤). وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: "لا يقتسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي، ومئونة عاملي، فهو صدقة"^(٥).

(١) فتح الباري لابن حجر ج ١٢/٤٤٦-٤٤٧.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: "توفي رسول الله - حين شبعنا من الأسودين التمر ونساء" كتاب الأطعمة، باب من أكل حتى شبع ج ٢٧٨ / رقم ٥٣٨٣، ومسلم في صحيحه من كتاب الزهد والرقائق.

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ١٢/٤٤٧.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب فرض الخمس، باب نفقة نساء النبي - ﷺ - ج ٦٧٤/٧ رقم ٣٠٩٧.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب فرض الخمس، باب نفقة نساء النبي - ﷺ - ج ٦٧٤/٧ رقم ٣٠٩٧، ومسلم في صحيحه من كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي - ﷺ - "لا نورث ما تركناه صدقة".



وأخرج البخاري عن عمرو بن الحارث - رضي الله عنه - أنه قال: "ما ترك النبي - ﷺ - إلا سلاحه وبغلته البيضاء، وأرضاً تركها صدقة"^(١).

والأحاديث الثلاثة واضحة الدلالة في بيان نفقة نساء النبي - ﷺ - بعد وفاته، ويُستفاد منها:

١- بساطة حياة النبي - ﷺ - وآل بيته، فهي ليست بالقصور المشيَّدة، ولا بالموارد الممتدة التي تحوي ما لذ وطاب من سائر صنوف الطعام والشراب، بل هي حياة الاقتصاد والاستعفاف، وفي ذلك خير نهج لن يزيد السلامة في الدين والدنيا والآخرة.

٢- ثقة آل بيت النبي - ﷺ - بما عند الله، وفي ذلك رضا بالقليل، والتعفف عما سوى ذلك، مخافة الفتنة والشرور، وغيره كثير.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب فرض الخمس، باب نفقة نساء النبي - ﷺ - ج ٧/٦٧٤ رقم ٣٠٩٨٧.



المطلب الثاني

مقام سيد الأنام - عليه الصلاة والسلام - في المال العام

من الأهمية بمكان التأكيد على خصال مجتمع المدينة المنورة، لاسيما بعد أن هاجر النبي - ﷺ - إليها فقد أضحت هذه الخصال مثالا يحتذى به في الأخوة والألفة، كان لها عظيم الأثر في سد حاجات ذوي الحاجة، فبعد وصول النبي - ﷺ - إلى المدينة المنورة عقد أو اصر أخوة محددة بين المهاجرين والأنصار كان لها جانب مادي واضح هو سد حاجات ذوي الحاجة، ريثما يتمكنون من العمل المنتج اقتصادياً، وذلك بدلاً من تحمل عبء سد هذه الحاجات.

ومن يطالع تاريخ الدولة الإسلامية في العيد النبوي، من الناحية المالية يجد أن أهم بنود تمويل النفقات العامة هي التبرعات - فضلاً عن فريضة الزكاة - حتى إن رحلة الهجرة المباركة تم تمويلها بالكامل من تبرع أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - حتى أن رسول الله - ﷺ - - ليقول: "ما نفعتني مال قط إلا ما نفعتني مال أبي بكر"^(١).

وعند بناء المسجد النبوي أبا الرسول - ﷺ - أن يدفع قيمة الأرض التي وقع عليها الاختيار، وأغلب الظن أن ذلك كان من مال أبي بكر الذي حمله معه إلى المدينة في الهجرة.

ففي رواية البخاري أن الأرض كانت مربداً ليتيمين في المدينة فرغباً أن يتبرعا بها "قأبي النبي - ﷺ - حتى ابتاعه منهما وبناه

(١) رواد ابن ماجة في منته - المقدمة رقم ١١.



مسجداً، وفي رواية أخرى للبخاري أيضاً أنه كان لقوم من بني البخار فرغب الرسول - ﷺ - أن يبتاعه منهم فقالوا: "لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل"^(١) وذلك أن عهد الرسول - ﷺ - بمال خديجة بعيد، وقد ماتت قبل الهجرة بسنوات، ولم يرد في السيرة العطرة أن النبي - ﷺ - حمل معه مالاً في الهجرة، أو جاءته أي إيرادات في الشهور القليلة التي سبقت عمارة المسجد^(٢).

ولم يرد في السنة أن الرسول - ﷺ - فرض جبايات أو ضرائب أو رسوم على أحد في المدينة، على الرغم من أنه تدخل في بعض الشئون الاقتصادية، فقد خط لهم سوقاً غير سوق اليهود، ولكنه لم يفرض رسوم استعمال لهذه السوق، ولا رسوم دخول إليها، ولا تروي لنا السنة السيرة النبوية أي وظائف مالية غير فريضة الزكاة التي نزلت في السنة الثانية للهجرة، وذلك على الرغم من الحاجة الشديدة لبعض النفقات، ومنها المعونة الاجتماعية مثلاً، فمعروف أنه - ﷺ - كان يبيت جائعاً حتى ليربط على بطنه الحجر أو الحجرين، وكذلك أبو بكر، وعمر، وعلي، وأنه - صلى الله عليه وسلم - كان يجوع حتى يخرج الجوع من البيت، ولا يمكنه من النوم، وأن من الصحابة من كان يقع أرضاً من شدة الجوع، حتى ليظن فيه المرض، أو الصرع، وما به إلا الجوع، والنصوص في هذا مشهورة ومعروفة.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب المساجد باب.

(٢) انظر: د/ منذر متحف - السياسات المالية دورها ووضوابطها في الاقتصاد

الإسلامي ص ١٢ وما بعد، ط دار الفكر بدمشق.



ويلاحظ من الحديث الذي رواه أبو هريرة أن النبي - ﷺ - كان يؤتى بالرجل (الميت) عليه الدين فيسأل: هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: "أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفى وعليه دين فعليّ قضاؤه" (١).

والحديث واضح الدلالة في أن وفاء الدين، وكفالة الأيتام لم تبدأ الدولة الإسلامية بتحملهما عمن يموت ولم يترك وفاء لدينه أو كفاية لأهله المضيعين، إلا بعد أن فتح الله على الرسول - ﷺ - الفتوح وبدأت إيراداتها تغمر بيت المال، وفي نص آخر لم يقبل الرسول - ﷺ - الصلاة على ميت ترك ديناً حتى تكفل أحد الحاضرين بوفاء ذلك الدين، فعن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - أتى بجنائزة أخرى فقال: هل عليه دين؟ قالوا لا، فصلى عليه، ثم أتى بجنائزة أخرى فقال: هل عليه دين؟ قالوا: ثلاثة دنانير، قال: صلوا على صاحبكم، قال أبو قتادة عليّ دينه يا رسول الله، فصلى عليه (٢).

وفي الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا في ضرورة، وأن الرسول - ﷺ - لم يكلف دولته مهمة اللجوء إلى تحصيل إيرادات ضريبية لوفاء مثل ذلك الدين، وأثر ألا يصلي بنفسه على الميت وعليه دين لا وفاء له.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من حديث أبي هريرة، كتاب الاستقراض، باب الصلاة على من ترك دينار - مع الفتوح - ج ٦/٥٠٠ رقم ٢٣٩٨، ومسلم في صحيحه من كتاب القراض، باب من ترك مالاً فلورثته.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من حديث سلمة بن الأكوع، كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع - مع الفتوح - ج ٦/٣٧٢ رقم ٢٢٩٥.



كذلك فعلى كثرة ما ورد من آيات وأحاديث في الحث، والتشجيع على بذل المال في سبيل الله، والتصدق على الفقراء، وذوي الحاجات، وبذله جهاداً لإعلاء كلمة الله تعالى، لم نجد حالة واحدة حوّل فيها الرسول - ﷺ - الحث على العطاء التبرعي إلى إلزام وإجبار، على الرغم من أن الممالك المجاورة كانت تفعل ذلك، وتفرض الضرائب بأنواع متعددة، ولا شك أن النبي - ﷺ - كان يعرف ذلك جيداً، وهو التاجر الذي كان يحمل مال خديجة إلى الشام^(١).

أضف إلى ذلك أن الدولة لم تعتمد إلى فرض ضرائب من أجل توفير العمل للذين يحتاجون إليه، كما أن سياستها اعتمدت على المساعدة في إيجاد فرص العمل، لذوي الحاجة اعتماداً على موارد القطاع الخاص نفسه، بدلاً من إعطائهم المساعدات الاستهلاكية، مثال ذلك الحديث الذي رواه أنس أن رجلاً من الأنصار أتى إلى النبي - ﷺ - يسأله، فقال: "أما في بيتك شيء؟ قال: بلى، جِلسُ نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء، فقال - ﷺ - "أتني بهما" فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله - ﷺ - وقال "من يشتري هذين؟ فقال رجل: أنا أخذهما بدرهم، فقال - ﷺ - "من يزيد على درهم؟ مرتين أو ثلاثاً، فقال رجل: أنا أخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري وقال: "اشتر بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهلِكَ، واشتر بالآخر قدوماً وانتني به" فشد رسول الله - ﷺ - عوداً بيده ثم قال له: "أذهب، فاحتطب وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً" فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وبيع بعضها طعاماً.. قال الرسول -



﴿١﴾ - "هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة"^(١).

والحديث يدل على أن الدولة الإسلامية تعترف بحقوق العاطلين، وتسعى جاهدة إلى تدبير العمل لهم ولا تتركهم إلى التسويف والمماطلة - وتزودهم بما يلزمهم، وتؤهلهم نفسياً ومادياً للعمل، ولا تتركهم عرضة للانحراف، ثم تتسلط عليهم بالقتل!.

وقد استمر الاعتماد الكبير على التبرعات، كلما دعت الحاجة إلى ذلك لفترة طويلة من العهد النبوي في المدينة حتى إن غزوة تبوك، وهي في السنة التاسعة تم معظم تمويلها عن طريق التبرعات، وبقيت التبرعات التطوعية تشكل مصدراً مهماً في سد الحاجات العامة، مثل إطعام الوفود القادمة، وبناء المساجد وإمدادها بالإنارة والمياه وأمور الرعاية الاجتماعية، كشراء أو حفر الآبار وتخصيصها للاستعمال المجاني للناس جميعاً، كما فعل عثمان في بئر رومة، وتخصيص البساتين للنفع العام كما فعل طلحة في حائط بيرحاء.

كل ذلك مع ملاحظة أن القدرة على دفع الضريبة لدى الناس قد أصبحت جيدة خصوصاً بعد فتح خيبر التي أغنت الناس، وجعلت لهم مصادر دخل دائمة، فضلاً عما تم توزيعه من أموال الغنائم الكثيرة المتتالية الناشئة عن الفتوح الكثيرة، وبعد فتح خيبر خصص الرسول - صلى الله عليه وسلم - نصف أرضها للنواب أي لما ينوب من مصالح

(١) أخرجه داود في سننه من كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة ج ١/٢٤١.



وحاجات عامة للمسلمين، يروي أبو داود عن رجال من الأنصار قولهم:
وعزل النصف الثاني لمن نزل به من الوفود والأمور ونوائب الناس^(١).

وذلك بعد أن قسم نصفها سهمان له وللمقاتلة معه، وقد اتفق مع
أهلها ممن كان يزرعها، قبل ذلك، على أن يبقوا فيها مزارعه على
النصف من إنتاجها، يقول ابن كثير: فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر
من كل زرع ونخيل وشيء^(٢)، وكذلك الأمر في أرض فدك التي نزل
أهلها لرسول الله - ﷺ - فصالحوه على شرط أهل خيبر، فكانت أرض
فدك ونصف خيبر لرسول الله - ﷺ - يأتيه خراجها كل عام على
النصف من إنتاجها، وكان يعزل منها نفقة أهل السنة، ثم يجعل ما بقي
مجعل مال الله يصرفه في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين^(٣) فلما
قبض رسول الله - ﷺ - اعتبرها الصديق مالاً للدولة، وقال: أنا أعول
من كان يعول رسول الله - ﷺ -^(٤)، وهكذا بدأت تتكاثر الإيرادات
العامة للدولة الإسلامية وبصفة خاصة في الجزء الأخير من حياة النبي
- ﷺ - ، فبالإضافة إلى الزكاة، وريع الأرض العامة، فإن خمس الغنائم
التي شرعت منذ معركة بدر، صار يشكل بنداً كبيراً من بنود الإيرادات
العامة، حتى أن عطايا رسول الله - ﷺ - صارت تتخذ أرقاماً قياسية
لذلك العصر، فإنه أعطى أربعة عشر شخصاً مائة من الإبل لكل منهم،
من غنائم هوازن، وهكذا مشيراً بكلتا يديه ثلاثاً عندما يأتيه مال البحرين،

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الخراج

(٢) سيرة ابن كثير ص ٣٧٨ ط دار الفكر، بيروت.

(٣) سبق تخريجه ص من هذا البحث

(٤) سيرة ابن كثير ص ١٤٠، د/ منذر قحف - مصدر سابق ص ١٧-١٨.



ولكنه توفي قبل قدوم المال، فأعطاه أبو بكر، فكانت ألفاً وخمسمائة درهم^(١).

هذا بالإضافة إلى الجزية التي فرضها رسول الله - ﷺ - لأول مرة على نصارى نجران سنة تسع من الهجرة، فرضها ألفي حلة، ألف في رجب، وألف في صفر من كل عام، ثم فرضت بعد ذلك على مجوس هجر ثم البحرين^(٢).

مما تقدم يتضح لنا أن الرسول - ﷺ - كان يدير مالية الدول بطريقة محكمة، انطلاقاً من قوله "إنما أنا قاسم والله معطي" وأنه - ﷺ - لم يلجأ إلى فرض الضرائب بأي شكل من الأشكال طيلة حياته الشريفة، فعلى الرغم من النموذج الواضح المتمثل في الزكاة، وعلى الرغم من معرفته لما كانت تفعله الممالك المجاورة وخاصة الروم، لم يقم الرسول - ﷺ - بفرض ضرائب أخرى.. وكان كلما احتاجت الدولة للأموال وتجهيز الجيوش، إما أنه يدعو إلى التبرع أو أنه يقترض - على نحو ما سنرى^(٣) - أو أنه يقترض حتى إنه توفي عليه الصلاة والسلام، ودروعه مرهونة في مال اقترضه، وعلى الرغم من أن هذا القرض قد يكون شخصياً للرسول - ﷺ - فإن للحديث دلالاته، إذ أنه لاستعمالات بيت رئيس الدولة الذي لم يكن له مرتب مخصص.

وعلى العكس من ذلك فقد كان - ﷺ - ينكر المكوس، كما دل عليه أكثر من حديث منها قوله - ﷺ - "لا يدخل الجنة صاحب مكس"^(٤)

(١) المصدر السابق ص ٦٨٢.

(٢) سيرة ابن كثير ص ٤١٦، الأموال لأبي عبيد رقم ٧٦ - ٨٥.

(٣) انظر: ص من هذا البحث (الفصل الثاني - المبحث الرابع) صفة اقتراضه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج، باب المكوس ج ٣٨٣: ٩٩ رقم ٢٩٣٧.



يقول أبو عبيد: المكس: كان له أصل في الجاهلية يفعلوه ملوك العرب والعجم جميعاً فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم^(١)، ومثل ذلك ما يذكره ابن عابدين عن البغوي في ذم العشار وأصحاب المكوس ويرى أن ما يأخذونه حراماً وسحتاً ويأكلون في بطونهم ناراً^(٢).

كما تجب ملاحظة أن سياسة الرسول - ﷺ - المالية، لم تقم على التخطيط الطويل الأجل، ولا حتى قصيرة، ولم يكن عنده ما يفي بها، فكان يوزع كل ما يأتيه، فإذا وجدت حاجة من الحاجب، ولم يكن عنده ما يفي بها، دعا الناس إلى التبرع أو استقرض على إيرادات مستقبلية، أو أجل سداد الحاجة إلى مال قادم، أو متوقع، وقد روى البخاري وغيره عن رسول الله - ﷺ - قوله: "لو كان عندي أحد ذهباً لأحببت ألا أبيت ثلاثاً، وعندي منه شيء"^(٣).

وفي الحديث إشارة واضحة إلى السياسة المالية الراشدة للنبي - ﷺ - والتي لم يفتن إليها ولاه الأمر فأغرقوا بلادهم في قروض ملوثة، حيث دل ذلك على عدم الاستغراق في الدين والاقتصار على اليسير منه، حتى لا يقع المقرض أسيراً في قبضه المقرض كما هو حال المسلمين اليوم.

(١) الأموال لأبي عبيد بند ٦ ص ٦٣٨.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٢٠/٢٨٣.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الاستقراض، باب أداء الديون

ج ٦/٤٩٠ رقم ٢٣٨٩.



المبحث الثاني

عطاء أمراء المسلمين من بيت المال

عطاء أمراء المسلمين من المال العام كان على قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف، وقد فرض لكل من أبي بكر وعمر ستة آلاف درهم كل عام للتفرغ لأمر المسلمين والنظر في شؤونهم^(١).

أخرج البخاري في صحيحه عن عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت: لما استُخلفَ أبو بكر الصديق قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز مؤنة أهلي، وشغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترف للمسلمين فيه^(٢).

قال ابن حجر: "والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش، وأشار بذلك إلى أنه كان كسوباً لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز، تمهيداً على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه"^(٣).

قال الطيبي: "فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصاً كسوباً لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب، وفيه إشعار

(١) انظر: شرح منح الجليل للشيخ عlish ج١/٧٣٧ - ط دار صادر - بيروت بدون تاريخ، المذهب للشيرازي ج٢/٢٤٨، تاريخ الطبري ج٤/١٦٤ ط دار الفكر - بيروت - ط أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب البيوع - باب كسب الرجل وعمله بيده ج٦/٨٩ رقم ٢٠٧٠.

(٣) فتح الباري لابن حجر ج٦/٩١.



بالعلة وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال، وخصّ الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها وأعظمها^(١).

وروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال: "لما استخلف أبو بكر أصبح غادياً إلى السوق على رأسه أثواب يتجر بها، فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال: كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ قالوا: نفرض لك، ففرضوا له في كل يوم شطر شاة"^(٢).

قال ابن الأثير، أراد باحترافه للمسلمين نظره في أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم، وقال المهلب: قوله أحترف لهم أي أتجر لهم في مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر، وليس بواجب على الإمام أن يتجر في مال المسلمين بقدر مؤنته إلا أن يطّوع بذلك كما تطوع أبو بكر^(٣).

قال ابن حجر: "والتوجيه الذي ذكره ابن الأثير أوجه، لأن أبا بكر بيّن السبب في ترك الاحتراف وهو لاشتغال بالإمارة، فمتى يتفرغ للاحتراف لغيره؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحترف لنفسه كما كان، إلا أن يحمل على أنه يعطي للمال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين"^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ٦/٩١.

(٤) المرجع السابق.



أما عطاء أبي بكر من المال العام، فقد فرض له ستة آلاف درهم كل عام للتفرغ لأمر المسلمين والنظر في شؤونهم^(١).

أما الفاروق عمر - رضي الله عنه-، فقد أقر بعطية الرسول - ﷺ - له من مال المصالح فعن عبد الله بن السعدي أنه قدم على عمر - رضي الله عنه - في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العمالة^(٢) كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر: ما تريد إلى ذلك؟ قلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين. قال عمر: لا تفعل، فإني كنت أردت، فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيني العطاء^(٣) فأقول: أعطه أفقر إليه مني، فقال النبي - ﷺ -: "خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذهِ وإلا فلا تتبعه نفسك"^(٤).

كما أنزل الفاروق عمر - رضي الله عنه - نفسه من المال العام منزلة قيمّ اليتيم، إن استغنى عنه تركه، وإن افتقر إليه أكل منه بالمعروف فقد روى ابن سعد وغيره من طريق حارثة بن مضرب قال: قال عمر:

(١) انظر: الخطط للمقريزي ج ١/١٥٤، وتاريخ الطبري ج ٤/١٦٤.

(٢) العمالة: بضم العين وتخفيف الميم هي أجرة العمل. أما العمالة بفتح العين فهي نفس العمل.

(٣) العطاء: أي المال الذي يقسمه الإمام في المصالح.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الأحكام، باب رزق الحكام والعاملين

عليها ج ١٦/٥١٩ رقم ٧١٦٣، ومسلم في صحيحه من كتاب الزكاة، باب إباحة

الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ج ٢ / ٧٢٣ رقم ١٠٤٥.



"إنني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيِّم اليتيم"، إن استغنييت عنه تركت، وإن افتقرت إليه أكلت بالمعروف"^(١) وروى عنه الأحنف قوله: "أنا أخبركم بما يستحل: ما أحج عليه واعتمر، وحلَّتِي الشتاء والقيظ، وقوتِي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس بأعلاهم ولا أسفلهم، ثم أنا بعد ذلك رجل من المسلمين"^(٢).

وقال أنس: رأيت بين كنفَي عمر أربع رقاع في قميصه، وقال "أبو عثمان النهدي، رأيت على عمر إزاراً مرقوعاً بآدم، وقال عبد الله بن عامر بن ربيعة: حجبت مع عمر، فما ضرب فسطاطاً، ولا خباءً، كان يلقي الكساء والنطع على الشجرة ويستظل تحته"^(٣).

وقال النخعي: كان عمر يتجر وهو خليفة، وقال أنس: تقرقر بطن عمر من أكل الزيت عام الرمادة^(٤)، وكان قد حرَّم على نفسه السمن فنقير بطنه بإصبعه وقال: إنه ليس عندنا غيره حتى يحيا الناس"^(٥).

وأخرج ابن سعد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب كان إذا احتاج أتى صاحب بيت المال، فاستقرضه، فربما أعسر فيأتيه صاحب بيت المال يتقاضاه فيلزمه، فيحتال له عمر، وربما خرج عطاؤه فقضاه"^(٦).

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١١٧.

(٢) فتح الباري لابن حجر ج ٥١٩/٦، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٦.

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٦.

(٤) هو عام أصاب الناس فيه مجاعة، وذلك في سنة ١٨ من الهجرة.

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٨، ١٥٨.

(٦) المرجع السابق.



وأخرج ابن سعد عن البراء بن معرور أن عمر خرج يوماً حتى أتى المنبر وكان قد اشتكى شكوى، فنُعت له العسل، وفي بيت المال عُكة، فقال: إن أذنتم لي فيها أخذتها، وإلا فهي عليّ حرام، فأذنوا له^(١).

وكذلك في سيرة عمر بن عبد العزيز ما يحمده أهل الدين والتقوى من الأئمة، ويُعابُ به على ما سواهم:

قال يونس بن أبي شبيب: شهدت عمر بن عبد العزيز وإن خُجرة إزاره الغائبة في عكنه، ثم رأيته بعدما استخلف، ولو شئت أن أعد أضلاعه من غير أن أمسّها لفعلت.

وقال ولده عبد العزيز: سألتني أبو جعفر المنصور: كم كانت غلة أبيك حين أفضت الخلافة إليه؟ قلت: أربعين ألف دينار، قال: فكم كانت حين توفي؟ قلت: أربعمائة دينار ولو بقي لنقصت.

وقال سلمة بن عبد الملك: دخلت على عمر بن عبد العزيز أعوده في مرضه، فإذا عليه قميص وسخ، فقلت لفاطمة بنت عبد الملك: ألا تغسلون قميصه؟ قالت: والله ماله قميص غيره.

وقال عون بن العمر: دخل عمر على امرأته فقال: يا فاطمة عنيدك درهم تشتري به عنباً؟ فقالت: لا، وقالت: وأنت يا أمير المؤمنين لا تقدر على درهم تشتري به عنباً؟ قال: هذا أهون علينا من معالجة الأغلال غداً في جهنم^(٢) وغيره كثير.

(١) المرجع السابق.

(٢) كل هذه الآثار ذكرها السيوطي في تاريخ الخلفاء ص ٢٦٧-٢٦٨.



المبحث الثالث

تنزه الحكام عن الشبهات المالية

من الثابت شرعاً أن الأحكام مقسمة إلى ثلاثة أشياء:

الأول: الحلال البيّن، أي لا يحتاج إلى بيانه ويشترك في معرفته كل أحد

الثاني: الحرام البيّن.

الثالث: مشتبّه لخفائه فلا يدري هل هو حلال أم حرام.

والأصل في هذا التقسيم ما رواه النعمان بن بشير - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال: "الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبّهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في المشتبّهات كراخ يرعى حول الحمى يوشك أن يواقع...". الحديث^(١).

والمشتبّه بالمعنى المشار إليه ينبغي اجتنابه، لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعته، وإن كانت حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد، لأن الأصل في الأشياء مختلف فيه حضراً وإباحة..^(٢) وتحقيقاً لهذا المعنى كان صلوات الله وسلامه عليه ينتزه عن الشبهات،

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب الإيمان، باب من استبرأ لدينه ج ٢٤٩/١ رقم ٥٢، ومسلم في صحيحه من كتاب البيوع باب أخذ الحلال وترك الشبهات ج ٢١/٣ رقم ١٥٩٩.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ج ٦٧٠ ط دار أبي حيان - القاهرة ط أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.



ولا يأتيها، ففي صحيح البخاري عن أنس - رضي الله عنه - قال "مر النبي - ﷺ - بتمر مسقوطة فقال: لولا أن تكون صدقة لأكلتها"^(١)، جاء في الفتح قال المهلب: لعله - ﷺ - كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيعلق بثوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشة، وإلا فما الفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة، قلت -أي ابن حجر-: ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له، أو حمل إلى بيته فقسمه فبقيت منه بقية"^(٢).

وروى الإمام أحمد في مسنده من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: "تضور النبي - ﷺ - ذات ليلة، فقيل له ما أسهرك؟ قال: إني وجدت ثمرة ساقطة فأكلتها، ثم ذكرت تمراً كان عندنا في تمر الصدقة فما أدري أين ذلك كانت الثمرة أو من تمر أهلي، فذلك أسهرني"^(٣).

وحمل بعضهم على تركه - ﷺ - على التورع لا الوجوب، لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم"^(٤).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب البيوع، باب ما يتنزه من الشبهات ج ٦/٧٤.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ٦/٧٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب ما يتنزه من الشبهات ج ٣/٧١.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ٦/٧٥.



وقد سار الصحابة - رضوان الله عليهم - على هذا النهج الكريم:
فالفاروق عمر - رضي الله عنه - روى عنه أنه قال: لقد خطر على
قلبي شهوة السمك الطري، قال مولاه (أسلم): فرحل يرفأ غلامه راحلته،
وسار أربعاً مقبلاً، وأربعاً مدبراً، واشترى مكتلاً، فجاء به، وعمد إلى
الراحلة، فغسلها، فأتى عمر، فقال: انطلق حتى أنظر إلى الراحلة، فنظر
وقال: أنسيت أن تغسل هذا العرق الذي تحت أذنيها، عذبت بهيمة في
شهوة عمر؟! لا والله لا ينوق عمر مكتلك^(١).

وقال خزيمة بن ثابت: كان عمر إذا استعمل عاملاً كتب له،
واشترط عليه أن لا يركب برذوناً، ولا يأكل نقياً، ولا يلبس رقيقاً، ولا
يغلق بابه دون ذوي الحاجات، فإن فعل فقد حلت عليه العقوبة^(٢).

وقال عكرمة بن خالد وغيره: أن حفصه وعبد الله وغيرهما كلموا
عمر، فقالوا: لو أكلت طعاماً طيباً كان أقوى لك على الحق، قال: أكلكم
على هذا الرأي؟ قالوا: نعم، قال: قد علمت نصحكم، ولكني تركت
صاحبتي على جادة^(٣) فإن تركت جادتهما لم أدركهما في المنزل^(٤)، قال
وأصاب الناس سنة فما أكل عامئذ سمناً، ولا سميناً، وقال ابن مليكة: كلم
عتبة بن فرقد عمر في طعامه، فقال: ويحك أكل طيباتي في حياتي الدنيا
واستمتع بها^(٥).

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٦.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٦.

(٣) الجادة: الطريق.

(٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٦.

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٧.



وقال محمد بن سيرين: قدم صيهرٌ لعمر عليه، فطلب أن يعطيه من بيت المال، فانتهره عمر، وقال: أردت أن ألقى ملكاً خائناً - وفي رواية ملكاً جابياً - ؟ ثم أعطاه من صلب ماله عشرة آلاف درهم^(١).

ومثل هذا في سيرة الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه:

قال فرات بن السائب: قال عمر بن عبد العزيز لامرأته فاطمة بنت عبد الملك - وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها لم ير مثله-: اختاري إما أن ترُدِّي حليكِ إلى بيت المال، وإما أن تأذني لي فراقك، فإني أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بيت واحد، قالت: لا بل أختارك عليه وعلى أضعافه، فأمر به فحُمِلَ حتَّى وُضِعَ في بيت مال المسلمين، فلما مات عمر، واستخلف يزيد قال لفاطمة: إن شئت رددته عليك، قالت: لا والله، لا أطيب به نفساً في حياته وأرجع فيه بعد موته^(٢).

ولما قدَّم إليه صاحب المراكب مركب الخليفة أبي وقال: انتوني بغلتي، ودخل على عمر بن عبد العزيز عَبَسَةَ بن سعيد بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين إن مَنْ كان قبلك من الخلفاء كانوا يعطوننا عطايا فمنعناها ولي عيال وضيعة، أفأذن لي أن أخرج إلى ضيعتي لما يصلح عيالي؟ فقال عمر: أحبُّكم من كفانا مؤنته، ثم قال له: أكثر ذكر الموت، فإن كنت في ضيق من العيش وسَّعه عليه، وإن كنت في سعة من العيش ضيَّقه عليك^(٣). وغيره كثير.

(١) المرجع السابق ص ١٤٧.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٥.

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٥.



الفصل الثاني

حكم إطلاق أيدي الحكام في أموال الأنام

تقديم:

تتحدد وظائف الدولة الإسلامية في حفظ الدين، وفصل الخصومات، وفرض العقوبات، وجباية الخراج، والزكوات، ودفع حاجات المحاويج، والجهاد والأمن وسد الثغور، واستخلاف الولاة، ونصب القضاة، وما إلى ذلك، وليس لولي الأمر - مهما كان - أن يمد يده إلى أموال الرعية بغير سبب شرعي، وإلا نقض العهد الذي بينه وبين ربه، وصار حرباً على دولته، ولذلك ألزم الخلفاء الراشدون أنفسهم بمقتضى تقلد أمر المسلمين، وأنزلوا أنفسهم من المال العام منزلة الولي من اليتيم - كما ذكر الفاروق عمر - رضي الله عنه - كما كانوا يراقبون الله في أموال المسلمين فيرعونها حق رعايتها ويزهدون عنها ولا يرغبون فيها، ويمنعون أنفسهم من أخذ أموالهم بغير حق، مما درج الفقهاء على تسميته بالضرائب الظالمة، وغيره كثير مما تنن منه اقتصاديات الكثير من الدول، وبسبب تلك السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة لولاة الأمر.

ولتنمة الفائدة فسوف أقسم هذا الفصل إلى مباحث أربعة:

المبحث الأول: التكليف الشرعي لمنزلة الحكام في أموال الأنام.

المبحث الثاني: حق الحكام في توظيف أموال القادرين في حالات الضرورة.

المبحث الثالث: مذاهب العلماء في التكاليف السلطانية الجائزة.

المبحث الرابع: مقام الحكام في المال العام حال استقرارهم من الأنام.





المبحث الأول

الوصف الشرعي لمقام الحكام في المال العام

وصف النبي - ﷺ - نفسه في شأن مقامه من المال العام بأنه قاسم لا معطي، فقد أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - ﷺ - قال: "ما أعطيك ولا أمنعكم إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت"^(١)، وفي رواية "إنما أنا قاسم وخازن، والله يعطي"^(٢).

والحديث واضح الدلالة في أن مقام الإمام أو الحاكم في المال العام هو مقام القاسم بالحق والعدل، وأن المعطي هو الله عز وجل، وأن عطية الإمام للرعية ليست منة منه لها، فهو كأحد الرعية لا يملك من أمره شيئاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله عليه - "ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه، فإنما هو أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكاً، كما قال رسول الله - ﷺ - "إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت" فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس بالمنع والعطاء بإرادته واختياره كما يفعل ذلك المالك الذي أبيع له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري من كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى

"فأن الله خمسة" ج ٧ ص ٦٧٤ رقم ٣١١٧.

(٢) المصدر نفسه



يعطون من أحبوا، وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره، فيضعه حيث أمره الله تعالى^(١).

قال رجل لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى، فقال عمر: أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء؟ كمثّل قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم مالا، وسلموه إلى واحد منهم ينفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم؟"^(٢).

وحمل مره لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مال عظيم من الخمس فقال: "إن قوماً أدوا الأمانة في هذا لأمناء، فقال له بعض الحاضرين: إنك أديت الأمانة إلى الله تعالى، فأدوا إليك الأمانة ولو رتعت لرتعوا"^(٣).

هذا التوجه الديني من الخلفاء الراشدين تم طرحه على الأمة كسياسة عامة للخلفاء وذلك عادة تقلد كل أمير أو خليفة لأمر المؤمنين، ولكنها لم تكن مجرد سياسة دعائية - كما يفعل البعض في برامجهم الانتخابية - وإنما كانت التزاماً حقيقياً أمام الله تعالى، والأمة التي اختارتهم بالبيعة الصحيحة الخالصة.

فقد قام أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - في الناس عقب توليه الخلافة وخطب خطب "بيّن فيها سياسته العامة التي سيبثها مع

(١) المياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٩.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٤.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٤.



المسلمين فقال بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه: "يا أيها الناس إنما أنا مثلكم، وإنني لا أدري لعلمكم ستكلفونني ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يطبق، إن الله اصطفى محمداً على العالمين، وعصمه من الآفات، وإنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن استقممت فتابعوني، وإن زغت فقوموني، وإن رسول الله - ﷺ - قبض وليس أحد من هذه الأمة يطلبه بمظلمة، ضربة سوط فما دونها..."^(١)

وفي اليوم الثالث من استخلاف عمر - رضي الله عنه - خرج إلى الناس بالمسجد فلما فرغوا من بيعته خطب خطبة جاء فيها: "ولكم عليّ أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها: لكم عليّ ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهة، ولكم عليّ إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه، ولكم عليّ أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم إن شاء الله تعالى، وأسد ثغوركم، ولكم عليّ ألا ألقىكم في المهالك، ولا أجركم في ثغوركم"^(٢) وإذا غبتم في البعوث فأنا أبو العيال"^(٣) وإنني ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث: أن يؤخذ من حق، ويُعطى في حق، ويُمنع من باطل"^(٤).

أما عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فكان خطابة الأول للمسلمين مجرد نصائح دينية وأخلاقية، ولكنه كتب بعد ذلك كتاباً لعماله يتضمن سياسته، جاء فيه: "أما بعد فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة،

(١) تاريخ الطبري ج ٣ / ٢٢٤

(٢) تجميع الجيش: جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٧.



ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة، وليوشكن أمتكم أن يكونوا جباة، ولا يكونوا رعاة، فإذا عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء، ألا وإن أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين فيما عليهم فتعطوهم مالهم، وتأخذوهم بما عليهم، ثم العدو الذي تتأبون فاستفتحوا عليهم بالوفاء^(١).

وكان أول كتاب كتبه إلى عمال الخراج: "أما بعد، فإن الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق، وأعطوا الحق به، والأمانة والأمانة قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدكم إلي ما اكتسبتم، والوفاء الوفاء، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن ظلمهم"^(٢).

ورسم عمر بن عبد العزيز "رضي الله عنه السياسة العامة للدولة في عهده، فقال في خطبة له خطبها" بخاصرة "في نهاية عمره": "أيها الناس ... وما منكم من أحد يسعه ما عندنا إلا وددت أنه سداي ولحمتي، حتى يكون عيشنا وعيشه سواء. وأيم الله أن لو أردت غير هذا من الحضارة والعيش، لكان اللسان مني به ذلولاً، عالماً بأسبابه، ولكنه مضي من الله كتاب ناطق، وسنة عادلة، يدل فيها على طاعته، وينهى عن معصيته"^(٣).

ورسم يزيد بن عبد الملك "السياسة العامة للدولة في عهده، في خطبه له جاء فيها: "أيها الناس: إن لكم عليّ ألا أضع حجراً على حجر، ولا لبنه على لبنة، ولا أكري نهراً"^(٤) ولا أكثر مالاً، ولا أعطيه زوجة ولا

(١) تاريخ الطبري ج ٤ / ٢٤٤.

(٢) المصدر السابق ج ٤ / ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق ج ٦ / ٥٧٠ - ٥٧١.

(٤) كرى النهر إختصره.



ولداً، ولا أنقل مالاً من بلدة إلى بلدة حتى أسد ثغر ذلك البلد، وخصاصة أهله^(١) بما يعينهم، فإن فضل نقلته، إلى البلد الذي يليه، ممن هو أحوج إليه، ولا أجركم في ثغوركم، فأفتتكم وأفتن أهليكم، ولا أغليق بابي دونكم، فيأكل قويكم ضعيفكم، ولا أحمل على أهل جزيتكم ما يجلبهم عن بلادهم ويقطع نسكهم، وإن لكم أعطياكم عندي في كل سنة، وأزراقكم في كل شهر، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين، فيكون أقصاهم كأدناهم، فإن وفيت لكم بما قلت فعليكم السمع والطاعة وحسن المؤازرة، وإن أنا لم أوف فلکم أن تخلعونني...»^(٢)

هكذا يظهر لنا أن ولي مطالب شرعاً بأن يأخذ المال من حله، ويضعه في حقه، ولا يمنعه من مستحقه - وهذا ما سنوضحه في المبحث التالي:

والرعية كذلك مطالبة شرعاً ببذل الحقوق الواجبة في مالها حتى وإن كان الحاكم جائزاً، إذ لا يجوز معالجة جريمة ومن ذلك ما روي عن هنيذ - وهو مولى للمغيرة بن شعبة - ولاء أمور أمواله بالطائف - قال هنيذ: قال لي المغيرة: كيف تصنع في صدقة أموالي؟ قال: ما أدفعه إلى السلطان ومنها ما أتصدق بها. فقال: مالك ولذلك؟ قال هنيذ: إنهم يشتررون

(١) الخصاصة: الفقر.

(٢) تاريخ الطبري ج ٧ / ٢٦٨ - ٢٦٩، والفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لابن طباطبا ص ٢٢ ط دار المعارف سنة ١٩٢٣م. وانظر: د. / إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية ص ٢٣٣ - ٢٣٤.



بها البذور ويتزوجون بها النساء ويشترون بها الأراضي قال: فأدفعها إليهم فإن النبي ﷺ - أمرنا أن ندفعها إليهم وعليهم حسابهم^(١).

المبحث الثاني

حق الحكام في توظيف أموال القادرين في حالات الضرورة

قد تطرأ على الدولة بعض الأزمات المالية، وتكون بحاجة إلى للإنفاق منه، دون أن يكون في بيوت المال شيء منه، فيجوز لرئيس الدولة أن يفرض ضرائب جديدة على الأغنياء حلاً للمشاكل وتحقيقاً لنفع للمسلمين.

كما يثبت هذا الحق لرئيس الدولة في مواجهة الأحداث الطارئة على الدولة كتجهيز جيوش المسلمين، وإعداد العدة، وشراء الأسلحة والذخائر، إذ يجب على رئيس الدولة أن يحافظ على حرية البلاد واستقرارها وسلامتها، وأن يرد كيد الكائدين، وأن يقضي على ثورة المغيرين الآثمين، وله أن يحمل هذه النفقات لأفراد الدولة، ما دان أن المال العام لم يكفي هذه الاحتياجات، فمن القواعد المقررة في الفقه

(١) المنتخب من السنة النبوية العدد ٣٤ ص ٩١٧. النظم المالية في الإسلام د./ قطب

إبراهيم ص ٢٢.



الإسلامي: "يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام"^(١) ويرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما^(٢).

هذا الحق الثابت لولي الأمر يعرف في السياسة المالية الشرعية باسم "التوظيف" وهو أخذ جزء غير محدد بنسبة من أموال الأغنياء لصالح الخزانة العامة عند الطوارئ الداهمة إذا عجزت موارد الخزانة العامة عن مواجهتها وذلك بمعرفة ولي الأمر^(٣).

فمن الكتاب قوله تعالى: قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ...﴾^(٤).

(١) انظر المستصفي للغزالي ج ٣١٤٨ ط دار الكتب العلمية، بيروت الأشباه والنظائر للسيوطي ج ٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ج ٥/١ ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٨م.

(٢) أنظر المستصفي للغزالي ج ٣١٤٨، الأشباه والنظائر للسيوطي ج ٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ج ٥/١.

(٣) انظر د./ أبو الحمد أحمد موسى - النظم الإسلامية ص ١٨٤ ط دار الطباعة المحمدية بالأزهر. ط أولي. د./ إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية - مرجع سابق ص ٥٦٨، د./ على عبد الرسول - المبادئ الاقتصادية في الإسلام ص ٩ ط دار الفكر العربي. القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٤) سورة البقرة من الآية رقم ١٧٧.



فقد دلت الآية على أن في المال تكليفاً مالياً فوق الزكاة، وهو قوله تعالى: "من المال على حبه" وإنفاذاً لهذا الأمر فإنه إذا اقتضى سبيل المصلحة العامة مزيداً من المال فوق الزكاة المفروضة، فإن لولي الأمر أن يأخذ من المال العفو - وهو الفضل الذائد عن الحاجة الأصلية وحاجة من يعول - لقوله تعالى: "خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين" (١).

قال ابن عباس - رضي الله عنهما: "العفو ما يفضل أهلك" (٢).

فلو أمل يكن ذلك هو المقصود ووقف الأمر عند حد المقدار المعين من الزكاة ولم يجر تجاوزه لبقى الأمر معطلاً في قوله تعالى "خذ العفو" (٣).

قال القرطبي: "اتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة يجب صرف المال إليها" (٤).

(١) سورة الأعراف الآية ١٩٩.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٥٩٣ رقم ١٩٢٦.

(٣) انظر تفسير الكشاف للزمخشري ج ٢/٣٣٤ ط دار المعرفة، بيروت، تفسير آبن كثير ج ١/٢٥٦ ط دار إحياء الكتب العربية.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢/٢٤٢ ط دار الكتب المصرية، ط أولى



ومن السنة النبوية ما أخرجه الدار قطني وغيره عن فاطمة بنت قيس قالت: قال رسول الله - ﷺ -: إن في المال حقاً سوى الزكاة ثم تلا هذه الآية "ليس البر أن تولوا وجوهكم... (١)" وغيره كثير.

وفي عام الرمادة (١٨هـ) أرسل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى ولاية الأمصار ليمدوه بالطعام والأموال فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله، وكان - رضي الله عنه - يوزع الطعام على الناس بالسواء، وهو يقول: "لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم" (٢).

وعندما رأى - رضي الله عنه - أن التفاوت بين الناس بدأ في الظهور، عزم أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيقسمها بين الفقراء، وقال: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على المهاجرين" (٣) ولكن توفي - رضي الله عنه - قبل أن ينفذ عزمته، ولم يعمل عثمان - رضي الله عنه - على تنفيذها فصاح أبو ذر - رضي الله عنه - صيحته المشهور بضرورة رد فضول الأموال إلى الفقراء، غير أنها صيحة لم تجد من الإمام استماعاً لها.

أما نقول العلماء في هذا الصدد فهي أكثر من أن تحصى منها: كـ الغزالي "رحمه الله تعالى": "لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران

(١) سنن الدار قطني جـ ٢/٦٥٧، ط دار عالم الكتب بيروت ط رابعة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، والترمذي في سننه من كتاب الزكاة، باب ما جاء في أن من المال حقاً سوى الزكاة جـ ٢/٤٩ رقم ٦٥٩، السنن الكبرى للبيهقي جـ ٤/٨٥ ط دار المعرفة سنة ١٣٥٣هـ، سنن ابن ماجه جـ ٢/٧٥٠ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣/٣١٦ ط دار المعارف مصر.

(٣) تاريخ الطبري جـ ٤/٢٢٦، وسيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٥٨.



دفع أشد الضررين وأعظم الشرين، وما يؤديه كل واحد منهما قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به في نفسه لو خلت الشوكة من ذوي العسكر لحفظ نظام الأمور وقطع مادة الضرر^(١).

فالعزالي يقرر أنه إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن في خزينة الدولة ما يفي بخراجات العسكر وخيف من دخول العدو بلاد الإسلام أو توقع الحاكم ثورة داخلية من أهل الشر، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند، حتى يحفظ نظام الأمور، ويقطع مادة الشر.

ويقول أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى: "قالذين يحذرون من الدواهي لو تقطع عنهم الشوكة يستحقرون بالإضافة إلى أموالهم كلها فضلا عن اليسير منها، فإذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر اللاحق بأخذ البعض من أموالهم، فلا يتمارى في ترجيح الثاني عن الأول، وهو مما يعلم من مقصود الشرع قبل النظر في الشواهد^(٢)."

ويقول إمام الحرمين الإمام الجويني رحمه الله تعالى: "والذي اختاره قاطعا به أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء، فإن إقامة الجهاد فرض على العباد ... وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرهم إلينا واستجرائهم علينا، والأمور في الولايات إذا لم يؤخذ من مبادئها جرت أموراً يعسر تداركها عند تماديها^(٣)".

(١) المستصفى للعزالي جـ / ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٢) الاعتصام للشاطبي جـ ١٢١/٢ - ١٢٢ - المكتبة التجارية الكبرى.

(٣) غياث الأمم في التباث الظلم للإمام الجويني ص ٢٦١ تحقيق د/ عبد العظيم الديب

قطر ١٤٠١ هـ.



ففي هذه الأحوال يتعين بذل النفوس والأرواح، فإذا كان الأمر كذلك فإن بذل الأموال يكون أولى، لأن النفس مقدمة على المال^(١).

ويقول إمام الحرمين - أيضا - : "فإذا ساس المسلمين وآل وحضرت - خلت - يده عن عدة ومال فله أن يُعَيِّن بعض الموسرين، لبذل ما تقتضيه ضرورة الحال، لا محالة، كما يندب من يراه أهلا للانتداب، فلا ينبغي أن يستبعد المرء حكم الإمام في فلسه ماله، مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه"^(٢).

هذا الذي ذكره إمام الحرمين في شأن التوظيف المالي لأغراض الدفاع، وزيادة على ذلك ذكر وجوها أخرى منها:

التوظيف المالي الإضافي لأغراض النفقات العامة، يقول:

"إن عساكر الإسلام إذا كثروا عظمت المؤن القائمة بكفايتهم"^(٣)
"وكان اتساع الرقاع والأصقاع، وكثرة الثغور والمراصد في البقاع"^(٤)
كان: "لابد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبية، ومدانية

(١) د/ رفيق يونس المصري - الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين - الجويني ص

٦١ دار الفكر المعاصر - بيروت ط أولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.

(٢) غياث الأمم - مصدر سابق ص ٢٦٩-٢٧٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٠.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٨١.



لها، وإذا وظف الإمام على الغلات والثمرات وضروب الزوائد والفوائد في الجهات يسيراً من كثير، سهل احتماله^(١).

التوظيف لأغراض السرف والترف: يقول إمام الحرمين: "لست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام، يتبنى بكل ناحية حرزاً - قصراً حصيناً - ويقتنى ذخيرة وكنزاً، ويتأثل (يتمول) مفخرة وعزاً"^(٢).

التوظيف المالي لأغراض مكافحة الفقر والجوع:

يقول إمام الحرمين: "قالنبا بحذاقيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرر"^(٣).

"وأن ضاع فقير بين ظهراي موسرين، حرجوا (أثموا) من عند آخرهم، وباوؤا بأعظم المأثم، وكان الله طليبيهم وحسيبيهم"^(٤).

فالجويني يرى أن في أموال الأغنياء حقوقاً سوى الزكوات حتى إذا اشتد الفقر، فإن على الأغنياء أن يكتفوا بقوت سنة ويصرفوا الفائض إلى الفقراء^(٥).

(١) المصدر نفسه ص ٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٨٦.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٣٤.

(٥) د/ رفيق يونس المصري - الفكر الاقتصادي عند الإمام الحرمين - مصدر سابق



يقول الإمام الجويني: "فالوجه عندي إذا ظهر الضرر (الفقر) وتفلقم الأمر، وأنشبت المنية أظفارها، وأشفى المضرورون (الفقراء)، واستشعر الموسرون، أن يستظهر كل موسر بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوي الضرورات، وأصحاب الخصاصات"^(١).

وخلاصة ما ذكره "العز بن عبد السلام" - رحمه الله تعالى - أنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على الأمة قتالهم، وجاز للحاكم أن يأخذ من الرعية ما يستعين به على الجهاد، والوقوف سداً حصيناً في مواجهة العدو الغادر بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء^(٢).

وفي هذا المقام حري بناء أن نذكر ما كان من سلطان العلماء العز بن عبد السلام في مواجهة ملك مصر المظفر "قطز" رحمه الله - عند ما أخذ يعد العدة لحرب التتار واجلائهم عن دمشق وما احتلوه من مدن سوريا "وقد وجد بيت المال خاوياً فاتجه إلى العز بن عبد السلام - كبير فقهاء عصره - يستفتيه في فرض الضرائب على الناس لحماية الدولة وتجهيز الجيش فافتاة بجواز ذلك. وكانت الفتوى تدل على مقدار اتساع الأفق الإسلامي، وقد فرض الملك "قطز" بعد هذه الفتوى "ضريبة"

(١) الغياثي - مصدر سابق ص ٢٣٦. والخصاصة: الفقر وسوء الحال.

(٢) انظر: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغر بردي ج ٧/٧٢/٧، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة.



دفاع مقدراها دينار على كل رجل وامرأة، وأخذ أجور الأوقاف الخيرية قبل ميقاتها بشهر، وعجل الزكاة سنة، وأخذ من الزكاة ثلثها^(١).

من جملة ما تقدم يمكننا القول بأن حق الإمام في فرض ضرائب جديدة في أموال الرعية حق ثابت شرعاً، ولكنه مقيد بقيوم أهمها.

١- الحاجة الحقيقية إلى المال، بأن تتعين النفقة العامة، ويخلو بيت المال من المال، أو لا يكفي ما به من مال لتغطية النفقة العامة.

٢- مشاورة أهل الرأي والعدل.

٣- الكف عن التوظيف إذا دفعت الحاجة.

٤- المساواة بين آحاد الرعية في توزيع الأعباء العامة.

(١) انظر: للشيخ محمد أبو زهرة - ابن تيمية ص ١٣٧، ط دار الفكر العربي مصر المساواة في الإسلام د/ عبد الواحد ص ١٠٧. وبمثل هذا قال الإمام النووي رحمه الله - في نصحه للظاهر ببيرس موضحاً له حكم الشرع في ذلك بقوله: "ولا يحل أن يؤخذ من الرعية من شيء ما دام في بيت المال شيء من نقد أو متاع أو أرضى أو ضياع تباع أو غير ذلك" انظر: د/ على عبد الواحد، المساواة في الإسلام ص ١٠٧ وما بعدها.



المبحث الثالث

مذاهب العلماء في التكاليف السلطانية الجائرة^(١)

ظهر لنا مما تقدم أن التوظيف المالي لأموال القادرين عند الضرورة بمعرفة ولي الأمر إجراء معتبر شرعاً متى توافرت ضوابطه المشار إليها سلفاً، وذلك بغرض مشاركتهم في تحمل الأعباء العامة، حتى لينعموا بأموالهم الكثيرة، في حين أن طائفة أخرى تهلك جوعاً، وتفتك بها الأمراض، وتحل بها الأزمات، وتلحق بها الكوارث.

وإذا كان الشارع الحكيم خول رئيس الدولة أن يأخذ عند الضرورة ما يزيد عن حاجة الأغنياء، فليس معنى ذلك أن يجعل من هذا الحق طريقاً لاستنفاد ثروات الأغنياء، أو القضاء على ملكيتهم، ولذلك كان لزاماً علي ولي الأمر أن يأخذ المال من حله، ويضعه في حقه، ولا يمنعه من مستحقه.

(١) التكاليف السلطانية هي التكاليف المالية التي يلزم بها السلطان رعيته، أو طائفة منهم، وهذه هي تسمية بعض الحنابلة لها، وسماها بعض الحنفية "بالنوائب" - جمع نائب، وهي أسم لما ينوب الفرد من جهة السلطان بحق أو بباطل، وسماها بعض المالكية بالوظائف أو "الخراج" انظر مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ج ٣/٥٦٩ نشر المكتب الإسلامي بدمشق ط أولى سنة ١٣٨٠، حاشية ابن علبدين ج ٢/٥٨، تهذيب الفروق والقواعد السنية للشيخ محمد علي بن الشيخ حسين مفتي المالكية - وهو مطبوع بها مش الفروق للقرافي ج ١/١٤٦ ط عالم الكتب بيروت.



وعندما حضرت الوفاة عمر - رضي الله عنه - قال أوصي الخليفة من بعدى بتقوى الله وأوصيه بأهل الأمصار فأنهم رده الإسلام وغيظ العدو، وجباة الأموال ألا يأخذ منهم إلا فضلهم عن رضا منهم، وأن يؤخذ المال من حواشي أموالهم فيرد على فقرائهم^(١).

وكان على بن أبي طالب - رضي الله عنه - : "إذا بلغه أن بعض نوابه ظلم يقول: "اللهم لم أمرهم أن يظلموا خلقك أو يتركوا حقك"^(٢).

وينصح أبو يوسف هارون الرشيد بقوله: "وأنا أرى أن تبعث قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وبأمانته يسألون عن سيره العمال وما عملوا به في البلاد، وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلي ما وظف علي وأهل الخراج واستقر، فإذا ثبت ذلك عندك وصلح ما أمروا به وما عهد إليهم فيه، فإن كل ما عمل به والي الخراج من الظلم العسف فإنما يحمل علي أنه قد أمر به، وقد أمر بغيره، وأن لم تفعل هذا بهم تعدوا علي أهل الخراج واجترؤا علي ظلمهم وتعسفهم وأخذهم بما لا يجب عليهم، وإذا أصح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيته واحتجان شي من ألفي فحرام عليك استعماله والاستعانة به، بل عاقبه حتى تردع غيره، وإياك ودعوة المظلوم"^(٣).

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٤.

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٢٩.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١١١.



وقد لخص الإمام الماوردي واجبات الخليفة المالية في الرقابة ودوره بما يلي^(١):

١- جباية الفيء والصدقات علي ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير حيف ولا عسف.

٢- تقدير العطايا وما يسحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير.

٣- توليه الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال، ويكله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمانة محفوظة.

٤- أن يباشر بنفسه مراقبة الأمور وتصفح الأحوال، ولا يعول على التفويض فقد يخون الأمين ويغش الناصح. قال تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٢)

ومع تقرير كثير من الفقهاء لحق الإمام في توظيف أموال القادرين في حالات الضرورة إلا أنهم رفضوا أن تطلق يد الإمام في

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦، وانظر: د/ حسين راتب - الرقابة المالية في الفقه الإسلامي ص ٢١٤.

(٢) سورة: ص - الآية رقم ٢٦.



الأموال الشعب، ولو كان ذلك لتجهيز الجيوش، ولو كانت الجيوش دفاعاً عن كيان الأمة ذاتها فلا تطلق يد الإمام في الأموال من غير ضابط^(١).

يقول إمام الحرمين: "وان استرسل - أي الإمام - في مد اليد إلى ما يصادفه من مال من غير ضبط أفضي إلى الانحلال والخروج عن قضايا الشرع"^(٢).

وينتهي من هذه المسألة إلى أن توظيف الإمام علي الغلات والثمرات، وضروب الزوايد والفوائد من الجهات يسيراً من كثير "أفضل" من تعيين أقوام من ذوى اليسار لأن ذلك يجر حزازات في النفوس"^(٣) ويرى أن استيلاء الظلمة وتهجمهم علي الأموال، هو سبب فساد المعاش وعموم الحرام، فقد فرض الإمام الجويني حالة يعم فيها الحرام، وينتشر ويطبق الأرض، ثم افترض سؤالاً عن هذه الحالة وهل تكون؟ وكيف تكون؟

وأجاب: "إذا استولى الظلمة وتهجم علي أموال الناس الغاشمون، ومدوا أيديهم اعتداءً إلى أملاكهم، ثم فرقوها في الخلق، وبثوها، وفسدت مع ذلك الساعات، وجادت عن سنن الشرع العاملات"^(٤).

(١) أنظر: د/ عبد العظيم الديب - فقه إمام الحرمين - ص ٤٩٤ دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة. ط ثانية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

(٢) الغياثي فقرة رقم ٣٦٦.

(٣) المصدر نفسه فقرة رقم ٧٦٥.

(٤) د/ عبد العظيم الديب - فقه إمام الحرمين ص ٤٩٥.



وترتيباً على ما تقدم فإن امتداد أيدي الغاشمين إلى أموال الناس وتفريقها في الخلق. سبب في شيوع الحرام وانتشاره، فالعدوان على الأموال فساد مفسد للحياة، ناشر للحرام.

وفى رسالة المظالم المشتركة - لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى - نقل شيخ الإسلام عن إمام الحرمين كلاماً جيداً في هذه المسألة "الكلف السلطانية الظالمة" فقد قال في المظالم المشتركة التي تطلب من الشركاء في قرية أو مدينة إذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم أو رؤوسهم مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلهم إما على عدد رؤوسهم أو عدد دوابهم أو عدد أشجارهم أو على قدر أموالهم كما يؤخذ منهم أكثر من الزكوات الواجبة بالشرع أو أكثر من الخراج الواجب بالشرع أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية كما يوضع على المتبايعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة وغير ذلك يؤخذ منهم إذا باعوا ويؤخذ ذلك تارة من البائعين، وتارة من المشتريين وأن كان قد قيل أن بعض ذلك وضع بتأويل وجوب الجهاد عليهم بأموالهم واحتياج الجياد إلى تلك الأموال كما ذكره صاحب (غياث الأمم) وغيره مع ما دخل في ذلك من الظلم الذي لا مساع له عند العلماء. ومثل الجبايات التي يجبيها بعض الملوك من أهل بلدة كل مدة ويقول إنها مساعدة له على ما يريد.

ومثل ما يطلبه الولاة أحياناً من غير أن يكون راتباً أما لكونهم جيشاً قادمين يجمعون ما يجمعونه بجيشهم، وإما لكونهم يجمعون لبعض العوارض كقدوم السلطان وحدث ولد له ونحو ذلك، وإما أن ترمى عليهم سلع تباع منهم بأكثر من أثمانها وتسمى الحظاظ.



ومثل المقاتلة الذين يسيرون حجاجاً أو تجاراً أو غير ذلك فيطلب منهم على عدد رعوسهم أو دوابهم أو قدر أموالهم أو يطلب مطلقاً منهم كلهم سواء كان الطالب ذا سلطان في بعض المدائن والقرى كالذين يقعدون على الجسور وأبواب المدائن فيأخذون ما يأخذونه أو كان الآخذون قطاع طريق كالإعراب والأكراد والترك الذين يأخذون مكوساً من أبناء السبيل ولا يمكنونهم من العبور حتى يعطوهم ما يطلبونه فهؤلاء المكروهون على أداء هذه الأموال عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بغير حق كما عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق فإن هذه الكلف التي أخذ منهم بسبب نفوسهم وأموالهم هي بمنزلة غيرها بالنسبة إليهم وإنما يختلف حالها بالنسبة إلى الآخذ فقد يكون أخذاً بحق وقد يكون أخذاً بباطل^(١).

هذا التنصيص في شيخ الإسلام - ابن تيمية - بمثابة القانون العام الواجب التطبيق في شأن السياسة المالية التي يجب على ولي الأمر إتباعها، وربما يكون الخروج عليها منوط فساد الحاكم.

(١) رسالة المظالم المشتركة لشيخ الإسلام ابن تيمية - ص ٦٧ : ٦٨ - ط: الرئاسة العامة للإدارات والبحوث العامة والإفتاء والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ١٤١٢هـ.



المبحث الرابع

مقام الحكام في المال حال استقراضهم من الرعية

عرف علماء المالية العامة القرض بأنه "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو العامة الوطنية، أو الأجنبية، أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط عقد القرض"^(١) ومن الثابت أن الفقهاء القدامى لم يتعرضوا لتعريف القرض الخاص بمعناه العام، إلا في أضيق نطاق باسم "الاقتراض على بيت المال. وإنما اقتصر حديثها على القرض الخاص الذي يجرى بين الأفراد، فعرفوه بعده تعريفات منها:

- عرف فقهاء الحنفية القرض بأنه: "ما تعطيه من مثلى لتتقضاه"^(٢).
- عرفه ابن عرفة من فقهاء المالكية بقوله "دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً تفضيلاً فقط. لا يوجب إمكان عارية لا تحل متعلقاً بذمة"^(٣).

(١) انظر في القرض والتنظيم الفني له د/ زين العابدين بن ناصر - علم المالية العامة ص ٣٥٤ مطبعة المعرفة - القاهرة، د/ زكريا محمد بيومي - مبادئ المالية العامة ص ٥٠١ ط دار النهضة العربية ١٩٧٨، د/ السيد عبد المولى - المالية العامة ص ٤١٣ ط دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٥.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ج ١٦١/٥ ط دار الفكر العربي بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ / ٢٢٢ ط دار إحياء الكتب العربية. مصر.



- عرفه الشافعية بأنه "تمليك الشيء على أن يرد بدله"^(١).
- عرفه الحنابلة "قدفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد له"^(٢).
- ومجمل القول في القرض من منظور إسلامي أنه لا يكون إلا حسناً، ويتأتى ذلك بتحقيق المعاني الآتية:
- ١- إن يكون حلالاً خالصاً لا يختلط به حرام.
- ٢- أن لا يتبع ذلك الأنفاق منا ولا أذى.
- ٣- أن يفعله بنيه التقرب إلى الله تعالى، لأن ما يفعله سَمْعُه ورياء لا يستحق به الثواب^(٣).

قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار: "أما كون القرض حسناً فالمراد به^(٤) ما حل محله ووافق المصلحة، لا ما وضع موضع الفخفة وقصد به الرياء والسمعة. وقد وصف الفقهاء القرض بأنه تبرع، وقربه، ومن المعروف، وفعل خير وغيره^(٥).

(١) انظر: معنى المحتاج إلى شرح المنهاج للشربيني ح ١١٧/٢ ط دار الفكر بيروت.

(٢) انظر كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ح ٣١٢/٣ مكتبة النصر الحديثة - الرياض.

(٣) انظر تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ح ٦٧/٦، تفسير القرطبي ح ٢٤١/٣.

(٤) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ح ٤٦٧/٢.

(٥) قال الكاساني في بدائع الصنائع ٣٩٥/٦: "القرض تبرع" وقال الشيرازي في المهذب ج ١/٤٠٠ "القرض قربة" وقال ابن قدامه في المغنى (ج ٢٣٦/٤): "القرض من المعروف".



والأصل في كله القرآن الكريم والسنة المطهرة، قال تعالى
"مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" (١). وقال تعالى: ﴿إِنْ تَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ (٢). وقال - صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة" (٣).

قال الإمام الشوكاني - رضي الله عنه: "وفي فضيلة القرض أحاديث وعموميات الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربة وسد فاقته، قال في البحر موقعه أعظم من الصدقة، إذ لا يقترض إلا محتاج..." (٤)

وعلى هذا يحرم اشتراط أية التزامات زائدة على "أصل القرض". أما حكم القرض: فقد اتفق الفقهاء على القول بأن الحكم الشرعي للقرض في حق المقرض هو الندب ومجله ألا يكون المقرض مضطراً للاقتراض والإصرار اقتراضه واجباً على المقرض مضطراً للاقتراض وإلا صار

(١) سورة البقرة الآية ٢٤٥.

(٢) سورة التغابن الآية ١٧.

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه من كتاب الصدقات باب القرض ج ٢/ ٨١٢، والإمام

أحمد في مسنده ج ٢/ ٤٧١، ط: دار صادر بيروت.

(٤) نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج ٥/ ٢٩٥، ط "الحلي"



اقتراضه واجباً على المقرضين لا مندوباً. لقوله - صلى الله عليه وسلم -
" لا ينبغي لعبد يأتي أخاه فيسأله قرضاً وهو يجده فيمنعه" ^(١).

أما في حق المقرض فحكمه الإباحة، ولا خلاف في جواز سؤاله
عند الحاجة ولا نقص على طلبه ولو كان فيه شيء من ذلك لكان رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - أبعد الناس عنه ^(٢).

صفة اقتراض النبي - ﷺ - والأئمة من بعده:

أولاً: صفة اقتراض النبي - ﷺ - :-

يقول إمام الحرمين - الإمام الجويني: "كان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - إذا أضاق (افتقر) المحايير والفقراء، استلف من
الأغنياء، وربما استعجل الزكوات" ^(٣).

"والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض لكان يؤدي ما اقترضه
من مال فاضل، مستغني عنه في بيت المال" ^(٤).

"وما ذكره الأولون من استلاف رسول الله - ﷺ - عند مسيس
الحاجات، واستعجاله الزكوات فلست أنكر جواز ذلك، ولكن أجوز
الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال" ^(٥).

(١) رواه الطبراني عن أبي أمامه. أنظر: كنز العمال للمتقى ج ٢١٢/٦ ط مؤسسة
الرسالة بيروت.

(٢) أنظر: حاشية الدسوقي - ج ٢٢٣/٣، تحفة المحتاج لابن حجر، ج ٣٦/٥، والمغنى
لابن قدامة ج ٣١٤/٤.

(٣) الغياثي ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٧٦.



وعلى هذا فالثابت من سنة النبي - ﷺ - أنه كان إذا عجزت الوظائف الحاقة عن الإيفاء بالعرض، فكان يلجأ - ﷺ - إلى استعجال الزكوات إن أمكن وإلا لجأ إلى الاقتراض من الميسير للصرف على مصالح المسلمين، وما فعله رسول الله - ﷺ - - شرع لغيره^(١). والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة - منها.

١- ما رواه أبو رافع أن رسول الله - ﷺ - استلف من رجل بقرة فقدمت عليه إبل الصدقة فأمر أبا رافعة أن يقضي الرجل مكانها من أبـل الصدقة^(٢).

٢- ما رواه البيهقي بسنده إلى بلال - رضي الله عنه - لما سأل عنه نفقة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ما كان له شيء إلا كنت ألبـي ذلك منه منذ بعثه الله إلى أن توفي فكان عليه الصلاة والسلام إذا أتاه المسلم عارياً يأمرني فأنطلق فاستقرض البردة والشيء فأكسه وأطعمه^(٣).

وفي الحديثين - وغيرهما كثير - ما يدل على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استلف بصفته رئيساً للدولة مسنوولاً عن سد حاجات العامة، وذلك بدليل قضاء الدين من إبل الصدقة، فلما كانت الصدقة لا تحل له ولا لأهله - صلى الله عليه وسلم - أن تكون استدانته هـل هنا لسد حاجة الأمة، ومن جهة أخرى فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧٩.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب المساقاة ... ج ٣/١٢٤٤، رقم ١٦٠٠.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ج ٨/٣٠٦، والبيهقي في سننه ج ٦/٨٠-٨١.



وسلم - لم يلق بعبء الدين على الكافة أو القادرين منهم، وإنما انتظر بقضائه حصيلة الصدقات المتوقعة في إبانها.

وهو ما يعرف في الفكر الوضعي بمدى قدرة الاقتصاد القومي على خدمة القرض العام، حيث يتاح للدولة الاقتراض طالما أنه يمكنها سداد أقساط الدين وما يتعلق به من صافي حصيلة صادراتها من السلع والخدمات^(١).

صفة اقتراض الأئمة والحكام بعد النبي - ﷺ :-

الذي عليه أهل العلم في هذا الصدد هو أن الدولة لا تستقرض إلا لحاجة، وكانت تتوقع أن تحصل في المستقبل على دخل يغطي هذا الدين من مواردها العادية أما إذا كانت لا تتوقع شيئاً من ذلك إذ كان الذي تتوقعه لا يفي باحتياجاتها العاجلة فعليها حينئذ أن تلجأ إلى إجراء حكم التوظيف. وهذا ما دلت عليه أقوال الفقهاء.

يقول الماوردي في كتابه: "الأحكام السلطانية": "قلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً، فإن ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرف في الديون دون الارتفاق"^(٢).

ويقول الشاطبي: "والاستقراض مع الأزمت إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يرتجي أو ينتظر، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعت

(١) د/ محمد زكريا بيومي - مبادئ المالية العامة - سابق ص ٥٦٧ - ٥٦٨، د/

السيد عبد المولى - المالية العامة مصدر سابق ص ٤٢٢.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥.



وجوه الدخل بحيث لا يغني كبير شيء فلا بد من جريان حكم التوظيف^(١).

ويقول الإمام الجويني: "ولست أمنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استطابه للقلوب، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال"^(٢).

وإذا استقرض الإمام فلا بد من تقدير مال فاضل في بيت المال مستقبلاً، لوفاء القرض منه. أما إذا استقرض، ولم يقدر هذا المال المستقبلي، فإن القرض سيوفى بقرض آخر، فإذا وفي القرض بقرض، أدى هذا إلى سلسلة من القروض المتوالية، تعجز الدولة عن الوفاء بها، ولعل هذا ما أراده الجويني بقوله: "لو استقرض لكان يؤدي ما اقترضه من مال فاضل، مستغني عنه في بيت المال. وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً، ثم يقتضي الحال استرداد ما وفناه على المقرض، ويستدير التدبير، فلا يزال في رد واسترداد، وما أدى إلى التسلسل فهو في وضعه لا يتحصل"^(٣).

يبدو أن الجويني يميل إلى عدم الاستقراض، وإن كان لا يمنعه، وذلك حتى لو قدر مال في المستقبل^(٤) فإن در لبيت المال مال، فحظ المسلمين منه تهيؤه للحاجات في مستقبل الأوقات^(٥).

(١) الاعتصام للشاطبي ج ٢/ ١٢٣. ط دار المعرفة بيروت.

(٢) الغيائي ص ٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٧.

(٤) الغيائي ص ٢٧٧.



أي المال المستقبل يرصد لحاجات المستقبل^(١). ويقول إمام الحرمين:

"والجملة في ذلك أنه إذا ألفت ملمة، واقتضى إمامها مالاً، فإن كان في بيت المال مال، استمدت كفايتها من ذلك المال، وإن لم يكن في بيت المال مال، نزلت على أموال كافة المسلمين، فإذا كفيت من أموالهم، فقد انقضت، وانقطعت تبعاتها وعلائقها، فإذا حدث مال، تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية^(٢)."

أي الحوادث الحاضرة يحسن تمويلها بمال حاضر، والمال المستقبل يحسن أن يمول به حوادث مستقبلية.

مما تقدم يتضح لنا أن مقام الحكام في المال العام بطريق الاستقراض لا يكون إلا لحاجة معتبرة شرعاً وانقطاع الأموال بحيث يكون للدولة مال مرتقب تستطيع الدولة به وفاء القرض. ولم يثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أخذ المقدار الواجب (الزكاة) لجأ إلى الاستقراض حتماً أو استعجل الزكوات، بل كان يلجأ أحياناً إلى الميسير من أصحابه، يشير عليهم أن يبذلوا فضلات أموالهم.

(١) د/ رفيق يونس المصري. الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين - مصدر سابق

ص ٥٩.

(٢) الغيائي ص ٢٧٧.



الفصل الثالث

مدى سلطة الحكام في توزيع المال العام

تقديم:

من الأهمية بمكان التأكيد على حقيقة المال العام ومقام الحكام فيه، فالمال مال الله تعالى والناس أصحاب الأموال - حكاماً ومحكومين - خلفاء الله تعالى على هذا المال، وعلى الجميع القيام بأعباء الخلافة في الصرف والإنفاق.

فالخليفة على المال مؤتمن بالصرف في أغراض الخير المشروعة، وسد الحاجة والوفاء بالضروريات التي لا قوام للحياة إلا بها، يستوي في ذلك الأفراد والأقاليم التابعة للدولة.

ومقتضى هذا القصور الشرعي لمقام الحكام في المال العام، وجوب تولية الأمناء، وتقليد النصحاء فيما يفوض لديهم من الأعمال، ويكله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمناء محفوظة - كما ذكر الماوردي^(١). ومن ثم لا يجوز شرعاً لولي الأمر أن ينفق المال العام بمعصية الله أو المشاريع التي لا تحمل نفعاً يكافئ ما أنفق مقابلها من موارد بيت المال، ولا يعطي أحداً مالا يستحق لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة أو نحو ذلك، فضلاً عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة كعطية البغايا والمغنيين والشعراء والعرفاء ونحوهم^(٢).

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦.

(٢) انظر: السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٤٦.



كما أوجب الإسلام على الحكام القيام بواجب التكافل الاجتماعي - إذا امتنع الأغنياء والقادرون عن القيام به - سواء بالنسبة للمسلمين أو لغير المسلمين، كما قيد الإسلام سلطة الحكام في توزيع الأراضي العامة، فجعلها كالمال العام ليس للإمام أن يتصرف فيها تصرفاً لصالح نفسه أو أحداً من خاصته.

ولتتمة الفائدة فسوف أقسم هذا الفصل إلى مباحث أربعة:

المبحث الأول: عدالة الحكام في تسوية العطاء بين الأنام.

المبحث الثاني: عدالة توزيع المال العام بين الأقاليم والأنام.

المبحث الثالث: مسؤولية الحكام عن تحقيق التكافل بين الأنام.

المبحث الرابع: عدالة توزيع الأراضي العامة، شأنها شأن المال العام.



المبحث الأول

عدالة الحكام في تسوية العطاء بين الأنام

من الثابت أن عطاء الإمام قدر ما يكفيه وعياله بالمعروف، وهذه من مفاخر الإسلام، وبصفة خاصة ما كان من مخصصات رسول الله - ﷺ - وآل بيته، وعطاء أمراء المسلمين من أهل الرشد والعدل، الذين أنزلوا أنفسهم من المال العام منزلة الولي من أموال الأيتام، لا أولئك الذين جعلوا الرعية أضيع من الأيتام على موائد اللئام؟!.

والتمليك والإعطاء للرعية ليس منةً منه لأحد، وإنما هو من الله تعالى، فليس للإمام أن يملك أحداً إلا ما ملكه الله، وإنما وظيفة الإمام القسمة، والقسمة لا بد أن تكون بالعدل^(١) قال السيوطي:

"ومن العدل: تقديم الأحوج والتسوية بين متساوي الحاجات، فإذا قسم بينهما ودفعه إليهما، علم منه أن الله تعالى ملكهما قبل الدفع، وأن القسمة إنما هي معينة لما كان مبهماً، كما هو الشريكين، فإذا لم يكن إمام وبدر أحدهما واستأثر به، كان كما لو استأثر بعض الشركاء بالمال المشترك، ليس له ذلك.

قال: ونظير ذلك ما ذكره الماوردي في باب التيمم "أنه لو ورد اثنان على ماء مباح وأحدهما أحوج، فبدر. الآخر وأخذ منه: أنه يكون مسيئاً"^(٢).

(١) سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في شرحنا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم

إنما أنا قاسم والله معطي" ص من هذا البحث.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٥.



وذكر الإمام أبو يوسف - رحمه الله تعالى - في كتاب الخراج قال: بعث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عمار بن ياسر على الصلاة والحرب، وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال، وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأراضين، وجعل بينهما شاة كل يوم في بيت المال، شطرها وبطنها لعمار، وربعها لعبد الله ابن مسعود، وربعها الآخر لعثمان بن حنيف، وقال: إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم فإن الله تبارك وتعالى قال: "ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف"^(١) والله ما أرى أرضاً يؤخذ منها شاة في كل يوم إلا استسرع خرابها"^(٢).

قال ابن نجيم: "فعلى هذا لا يجوز له التفضيل (أي في العطاء) ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة: والرأي إلى الإمام من تفضيل وتسوية، من غير أن يميل في ذلك إلى هوى، ولا يحل لهم إلا ما يكفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف، وإن فضل من المال شيء بعد إيصال الحقوق إلى أربابها قسمه بين المسلمين، وإن قصر في ذلك كان الله عليه حسيباً.

وقال الزيلعي في كتاب الخراج بعد أن ذكر أن أموال بيت المال أربعة أنواع: "وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتاً يخصه، ولا يخلط بعضه ببعض، لأن لكل نوع حكماً يختص به... إلى أن قال: ويجب على الإمام أن يتقي الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة، فإن قصر في ذلك كان الله عليه حسيباً".

(١) سورة النساء من الآية ٦.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٢٢.



وفي كتاب الخراج لأبي يوسف - رحمه الله - أن أبا بكر - رضي الله عنه - قسّم المال بين الناس بالسوية، وأن عمر - رضي الله عنه - أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق.

وفي القنية من باب: ما يحل للمدرس والمتعلم: كان أبو بكر - رضي الله عنه - يسوى بين الناس في العطاء من بيت المال، وكان عمر - رضي الله عنه - يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل، والأخذ بما فعله عمر - رضي الله عنه - في زماننا أحسن فتعتبر الأمور الثلاثة..

وفي البزازية: السلطان إذا ترك العشر لمن هو عليه جاز، غنياً كان أو فقيراً، لكن إن كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان، وإن كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة^(١).

وذكر ابن نجيم هنا تنبيهاً قال فيه: إذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمر العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه، فإن خالفه لم ينفذ، ولهذا قال الإمام أبو يوسف - رحمه الله - من كتاب الخراج من باب إحياء الموات: "وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف"^(٢).

منهج الخلفاء الراشدين في توزيع الفيء:

الفيء هو كل مال يؤخذ من الكفار بغير قتال ودون أن يوجب عليه المسلمون بالخيول والركاب^(٣). ذكره القرآن الكريم في قوله تعالى:

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٤، الخراج لأبي يوسف ص ٧٢.

(٣) سورة الحشر من الآيات ٦ - ٩.



﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ثم ذكر الله تعالى المهاجرين فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾، ثم ذكر الأنصار فقال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

لقد اختلفت طريقة الخلفاء الراشدين في توزيع الفيء:

فقد كان الصديق - رضي الله عنه - يسوى بين الصحابة في العطاء، لا يميز بينهم بسبب سبقهم في الإسلام أو في الهجرة، أو بسبب قرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بغير ذلك من الأسباب، ثم عدل الفاروق عمر - رضي الله عنه - عن رأي أبي بكر في توزيع الفيء بالسوية، وأخذ يوزعه حسب قواعد جديدة رآها باجتهاده، تفاضل بين الناس باعتبارات شتى، وفي أواخر حياته نوى أن يرجع عن رأيه إلى رأي أبي بكر، ويسوى بين الناس، ويلحق أخراهم بأولاهم، ولكن القدر لم يمهله.

وجاء بعده عثمان - رضي الله عنه - فنفذ سياسة عمر التي رجع عنها، وجاء بعده علي - كرم الله وجهه - فعاد إلى السوية، كما كان أبو بكر، وكما أراد عمر في أواخر عهده.



وفيما يلي النصوص الواردة في هذه المسألة:

روى أبو عبيد في (الأموال) بسنده أن أبا بكر لما قدم عليه المال جعل الناس فيه سواء.

وقال: وددت أن أتخلص مما أن فيه بالكفاف (يعني: يخرج من التبعة لا له ولا عليه) ويخلص لي جهادي مع رسول الله - ﷺ -.

وعن يزيد ابن أبي حبيب أن أبا بكر قسم بين الناس قسماً واحداً فكان ذلك نصف دينار لكل إنسان^(١)، وهو عطاء قليل لان الفتوح لم تكن قد اتسعت بعد: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب (الخراج) حدثني ابن أبي نجيح قال: قدم علي أبي بكر - رضي الله عنه - مال فقال من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عده فليأت. فجاءه جابر بن عبد الله فقال: قال لي رسول الله - ﷺ - لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا يشير بكفيه. فقال له أبو بكر - رضي الله عنه - خذ فأخذ بكفيه ثم عده فوجده خمسمائة فقال: خذ إليها ألفاً. فأخذ ألفاً ثم أعطى كل إنسان كان رسول الله - ﷺ - وعده شيئاً، وبقيت بقيه من المال، فقسمها بين الناس بالسوية علي الصغير والكبير، والحر والمملوك والذكر والأنثى. فخرج على سبعة^(٢) دراهم وثلاث لكل إنسان، فلما كان العام المقبل جاء مال كثير هو أثر من ذلك، فقسمه بين الناس فأصاب كل إنسان عشرين درهماً، قال: فجاء ناس من المسلمين فقالوا: يا خليفة رسول الله إنك قسّمت هذا المال فسويت بين الناس، ومن الناس أناس لهم

(١) الأموال: ص ٣٧٣، ٣٧٤

(٢) في النسخة التيمورية (تسعه)



فضل وسوابق وقدم، فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم! قال: فقال: أما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل، فما أعرفني بذلك، وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش، فالأسوة فيه خير من الأثرة فلما، فلما كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وجاءت الفتوح فضل وقال: لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه، ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والأنصار ممن شهد بدرًا خمسة آلاف، وخمسة آلاف، ولمن لم يشهد بدرًا أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لمن كان له إسلام كإسلام أهل بدر دون ذلك، أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق.

قال أبو يوسف: حدثني أبو معشر قال: حدثني مولى عمرة وغيره قال: لما جاءت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الفتوح وجاءت الأموال قال: إن أبا بكر - رضي الله عنه - رأى في هذا المال رأياً، ولي فيه رأي آخر، لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه، ففرض للمهاجرين والأنصار ممن شهد بدرًا خمسة آلاف خمسة آلاف، وفرض لمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهد بدرًا أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفاً إلا صفيّة وجويرية، فإنه فرض لهما ستة آلاف ستة آلاف، فأبيا أن يقبلا، فقال لهما: إنما فرضت لهن للهجرة، فقالتا: لا إنما فرضت لهن لمكانهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له مثله، فعرف ذلك عمر، ففرض لهما اثني عشر ألفاً، وفرض للعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفاً، وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف، وفرض لعبد الله بن عمر - ابنه - ثلاثة آلاف - فقال يا أبت، لم زدته



علي ألفاً، ما كان لأبيه من الفضل ما لم يكن لأبي، وما كان له ما لم يكن لي، فقال: إن أبا أسامة كان أحب إلى رسول الله - ﷺ - من أبيك، وكان أسامة أحب إلى رسول الله - ﷺ - منك، وفرض للحسن والحسين خمسة آلاف خمسة آلاف، ألحقهما بأبيهما لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفرض لأبناء المهاجرين والأنصار ألفين ألفين، فمر عمر بن أبي سلمة فقال: زيدوه ألفاً، فقال له محمد بن عبد الله بن جحش: ما كان لأبيه ما لم يكن لأبائنا، وما كان له ما لم يكن لنا، فقال، إني فرضت له بأبيه أبي سلمة ألفين وزدته بأمه أم سلمة ألفاً، فإن كان لك أم مثل أم سلمة زدتك ألفاً، وفرض لأهل مكة والناس ثمانمائة ثمانمائة، فجاء طلحة بن عبيد الله بأخيه عثمان، ففرض له ثمانمائة، فمر به النضر بن أنس فقال عمر: افرضوا له ألفين، فقال له طلحة: جئتكم بمثله ففرضت له ثمانمائة وفرضت لهذا ألفين؟ فقال: إن أبا هذا لقيني يوم أحد فقال: ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقلت: ما أراه إلا قد قتل، فسل سيفه وكسر غمده، وقال إن كان رسول الله - ﷺ - قد قُتل فإن الله حي لا يموت، فقاتل حتى قُتل، وأبو هذا يرعى الشاة في مكان كذا وكذا، فعمل عمر بهذا خلافته.

قال أبو يوسف: حدثني محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سليمان بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قدمت من البحرين بخمسمائة ألف درهم، فأتيته عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ممسياً فقلت: يا أمير المؤمنين اقبض هذا المال، قال: وتدرى كم خمسمائة ألف، قال قلت: نعم مائة ألف ومائة ألف خمس مرات، قال: أنت ناعس، اذهب قبل الليلة حتى تصبح، فلما أصبحت أتيتك فقلت: اقبض مني



هذا المال قال: وكم هو؟ قلت خمسمائة ألف درهم، قال: أمن طيب هو؟ قال قلت: لا أعلم إلا ذاك، فقال عمر - رضي الله عنه -: أيها الناس إنه قد جاء مال كثير، فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا، وإن شئتم أن نعد لكم عددنا، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا لكم، فقال رجل من القوم: يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها، فاشتهدى عمر ذلك، ففرض للمهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف، ولأزواج النبي اثني عشر ألفاً، قال: كما أتى زينب ابنة جحش مالها قلت: غفر الله لأمر المؤمنين: لقد كان في صواحباتي من هو أقوى على قسمة المال مني، فقيل لها: إن هذا كله لك، فأمرت به فصب وغطته بثوب، ثم قالت لبعض من عندها: أدخل يدك لآل فلان وآل فلان، فلم تزل تعطي لآل فلان وآل فلان حتى قالت لها التي تدخل يدها: لا أراك تذكريني، ولي عليك حق، فقالت: لك ما تحت الثوب، فقال: فكشف الثوب فإذا خمسة وثمانون درهماً، قال: ثم رفعت يدها فقالت: اللهم لا يدركني عطاء عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بعد عامي هذا أبداً، قال: فكانت رضي الله تعالى عنها أول أزواج النبي لحوقاً به عليه السلام، وذكر لنا أنها كانت أسخى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأعطاهن، وجعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى زيد بن ثابت عطاء الأنصار، فبدأ بأهل العوالي، فبدأ ببني عبد الأشهل، ثم الأوس لبعده منازلهم، ثم الخزرج حتى كان هو آخر الناس، وهم بنو مالك بن النجار، وهم حول المسجد.



قال أبو يوسف: وحدثني عبد الله بن الوليد المدني^(١) عن موسى بن يزيد قال: حمل أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ألف ألف. فقال عمر: بكم قدمت؟ فقال: بألف ألف. قال: فأعظم ذلك عمر، وقال: هل تدري ما تقول؟ قال: نعم، قدمت بمائة ألف ومائة ألف حتى عد عشر مرات. فقال عمر: إن كنت صادقاً ليأتين الراعي نصيبه من هذا المال، وهو باليمين، ودمه في وجهه^(٢).

ومن هذا الأثر والذي قبله نرى ضعف الحالة المالية عند العرب، حتى أن عمر يستكثر المليون أو نصف المليون، حتى اتهم محدثه بأنه نائم يحلم!^(٣)

معايير التفضيل في العطاء عند عمر:

روى أحمد في مسنده وأبو داود في سننه عن مالك بن أوس بن الحدثان، قال: كان عمر يحلف على أيمن ثلاث، يقول: والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد، والله ما من المسلمين من أحد إلا وله في هذا المال نصيب، إلا عبداً مملوكاً، ولكننا على منازلنا من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله - ﷺ - فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام، والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل

(١) في التيمورية {المزني} وفي {ميزان الاعتدال}: عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن معقل ابن مقرن المزني.

(٢) الخراج لأبي يوسف، ص ٤٢-٤٦ - ط: المطبعة السلفية.

(٣) السياسة الشرعية للدكتور / يوسف القرضاوى ص ١٢١.



وحاجته، و والله لئن بقيت لهم، ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه^(١).

ويبدو أن عمر - رضي الله عنه - في أواخر حياته ترجح له رأى أبي بكر في التسوية في قسمة الفيء، فقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء، فرددتها على الفقراء^(٢). وذكر الإمام أبو يوسف في {الخراج} عن عمر أنه لما رأى المال قد كثر، قال: لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل، لألحقن آخر الناس بأولاهم، حتى يكونوا في العطاء سواء! قال: فتوفى رحمه الله قبل ذلك أ. هـ^(٣).

وقال الإمام أبو عبيد في {الأموال}: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: "لئن عشت إلى هذا العام المقبل، لألحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بياناً واحداً".

قال عبد الرحمن: بياناً واحداً، شيئاً واحداً.

قال أبو عبيد: وقد كان رأى عمر الأول التفضيل على السوابق والغناء عن الإسلام، وهذا هو المشهور من رأيه، وكان رأي أبي بكر

(١) صحح إسناده الشيخ شاكر، وضعفه الشيخ الأرناؤوط في تخريج المسند من عننة محمد بن إسحاق، الحديث {٢٩٢} ورواه أبو داود {٢٩٥٠} وسكت عليه، ومن طريقة الضياء في {المختارة} ١ / ٣٩٥ وقال المنذري في مختصر السنن حديث {٢٨٣٠}: فيه محمد بن إسحاق، وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) ذكره بن حزم في المحلى بإسناده ص ٦ / ١٥٨ وقال: هذا إسناده في غاية الصحة والجلالة.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٤٦.



التسوية، ثم قد جاء عن عمر شيء شبيه بالرجوع إلى أمر أبي بكر. وكذلك يروي عن علي السوية أيضاً. ولكلا الوجهين مذهب.

قد كان سفيان بن أبي عبيدة - فيما يحكي عنه - يفسره، يقول: ذهب أبو بكر في التسوية إلى أن المسلمين إنما هم بنو الإسلام، كإخوة ورثوا آباءهم، فهم شركاء في الميراث، تتسامى فيه سهامهم. وإن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير. قال: وذهب عمر إلى أنهم لما اختلفوا في السوابق حتى فضل بعضهم بعضاً، وتباينوا فيها كانوا كأخوة العلات (الأخوة لأب) غير متساوين في النسب ورثوا أخاهم أو رجلاً من عصبتهم، فأولاهم بميراثه أمسهم به رحماً، وأقعدهم إليه في النسب.

قال أبو عبيد: يعني بقوله: أمسهم به رحماً وأقعدهم إليه في النسب: أن أخاه لأبيه وأمه يحوز الميراث، دون أخيه لأبيه، وإن كان الآخر أخاه. ويعني بالأقعد في النسب: مثل الابن وابن الابن، والأخ وابن الأخ. يقول: أفلمست ترى أن الأقعد يرث دون الأطراف، وإن كانت القرابة تجمعهم؟ وأنبهم عنه (أكثرهم دفاعاً عنه).

قال أبو عبيد: بلغني عن بن عبيدة كلام هذا معناه، وإن اختلف اللفظ - فيما تأول على أبي بكر وعمر - وليس يوجد عندي في هذا تأويل أحسن منه (١).



تقديم ذوي الحاجات على غيرهم:

ومع هذا التميز والتفضيل في العطاء الذي ارتأه عمر، فقد كان يعرف لذوي الحاجات حقوقهم، ويقدمهم على غيرهم إذا جاءه مال للتوزيع.

روى الإمام أحمد في مسنده عن عدي بن حاتم، قال: أتيت عمرو بن الخطاب في أناس من قومي، فجعل يفرض للرجل من طيء في ألفين ويعرض عني، قال: فاستقبلته فأعرض عني، ثم أتيته من حبال وجهه فأعرض عني، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، أتعرفني؟ قال: فضحك حتى استلقى لقفاه، ثم قال: نعم والله إنني لأعرفك، أمنت إذ كفرُوا، وأقبلت إذ أدبرُوا، ووفيت إذ غدروا، وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه صدقة طيء، جئت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أخذ يعتذر، ثم قال: إنما فرضت لقوم أجحفت بهم الفاقة، وهم سادة عشائرهم، لما ينوبهم من الحقوق^(١).

تعليق سيد قطب

ويعلق الشهيد سيد قطب على هذه الوقائع، فيقول:

هما رأيان إذاً في تقسيم المال: رأي أبي بكر ورأي عمر، وقد كان لرأي عمر - رضي الله عنه - سنده: "لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه" و "فالرجل وبلاؤه في الإسلام" ولهذا الرأي أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء. وكان لرأي أبي

(١) صححه الشيخ شاکر والشيخ شعيب في تخريج المسند (٣١٤٦) وكيف لا، وقد

رواه مسلم في صحيحه (٢٥٢٣).



بكر - رضي الله عنه - سنده كذلك: "إنما أسلموا لله وعليه أجرهم، يوفيههم ذلك يوم القيامة، وإنما هذه الدنيا بلاغ" ولكننا لا نتردد في اختيار رأى أبي بكر، إذا كان أقمن أن يحقق المساواة بين المسلمين - وهي أصل كبير من أصول هذا الدين - وأخرى ألا ينتج النتائج الخطرة التي نشأت عن هذا التفاوت، من تضخم ثروات فريق من الناس، وتزايد هذا التضخم عاماً بعد عام بالاستثمار - والمعروف اقتصادياً أن زيادة الربح تتناسب إلى حد بعيد مع زيادة رأس المال - هذه النتائج التي رآها عمر في آخر أيام حياته، فآلى: لئن جاء عليه العام ليسوين في الأعطيات وقال قولته المشهورة: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء".

ولكن وآسفاً! لقد فات الأوان، وسبقت الأيام عمر، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة، بما أضيف إليها من تصرف مروان وإقرار عثمان^(١).

ورغم وجهة رأي الشهيد سيد قطب، وميل كثير من المعاصرين إلى التسوية، ورغم ميل عمر في أواخر أيامه إلى ذلك، نرى أن القواعد التي بنى عليها عمر التفضيل بين الناس في العطاء: قواعد عادلة في الجملة. قد نتوقف في تفضل الناس على السوابق في الإسلام والبذل في سبيله من الهجرة والجهاد، فهذا ينبغي أن يكون جزائه عند الله عز وجل.

(١) العدالة الاجتماعية في الإسلام لسيد قطب ص ٢٢٩ الطبعة الثانية.



أما مبدأ: {الرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته} فلا ينبغي أن ينازع فيهما، فلا يسوي بين العامل والخامل، وبين الذكي والبليد، وبين المجتهد والكسلان.

كما لا يسوي بين من لا تقل حاجته وبين من تكثر حاجته، فحاجة العزب أقل من حاجة الأهل {المتزوج} وحاجة من لا عيال له أقل من حاجة ذي العيال، وحاجة كثير العيال أكثر من حاجة قليلهم^(١).

وقد جاء عن النبي - ﷺ - أنه أتاه مال، فأعطى العزب حظاً، وأعطى الأهل حظين^(٢) فراعى الحاجة في عطائه. كما أنه في الغنائم فاضل بين الفارس والراجل، فأعطى الراجل {من يمشي على رجله} سهماً، وأعطى الفارس سهمين^(٣) فراغى الغناء في عطائه بل صح أنه أعطى سهماً للفارس، وسهمين لفارسه^(٤). وذلك لعلمه أن مؤونة الفرس أكثر من مؤونة صاحبه، وخصوصاً فرس الجهاد.

والدول الحديثة تعطي رواتبها للعاملين فيها على أساس التفضيل بالأقدمية والكفاية والحاجة، ولهذا قسموا الوظائف إلى درجات بعضها فوق بعض. لكل درجة شروطها ومؤهلات ارتقاؤها. فالموظف القديم

(١) د./ يوسف القرضاوي - الميسامة الشرعية - ص ١٢٥.

(٢) رواه أبو داود عن عوف بن مالك في الإمارة { ٢٩٥٣ } والحاكم في قسم الفيء

{ ١٤٠ / ١٤١ } وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٣) رواه أبو داود عن مجمع بن جارية الأنصاري في الجهاد { ٢٧٣٦ } وفي الإمارة { ٣٠١٥ }.

(٤) رواه الشيخان وأصحاب السنن عن ابن عمر.



يعطى أكثر من الموظف الحديث، وكلما ازدادت خدمته للدولة أو للمؤسسة كلما ازدادت حقوقه عليها.

والموظف الكفء قد يسبق القدماء في الارتقاء إلى الوظيفة الأعلى بموهبته وكفايته ونشاطه وإبراز قدراته في العمل والعطاء.

والموظف المتزوج ذو العيال يعطى مالا يعطى العزب، ومن لا عيال له. على أن هناك حداً أدنى للكفاية المعيشية يجب أن يهيأ للجميع على حد سواء^(١).

رأى فقهاءنا من قديم:

وفقهاءنا من قديم اختلفوا في هذه القضية، فمنهم من رجح مذهب التسوية كالشافعي، ومنهم من رجح التفضيل، ومنهم من أجاز للإمام أن يختار أحد الأمرين باجتهاده، فلكل رأى منها سنده ومن أخذ به.

قال العلامة ابن نجيم الحنفي - في كتابه الأشباه والنظائر - في قاعدة {تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة} ناقلاً من كتاب {القنية} في الفقه الحنفي من باب ما يحل للمدرس والمتعلم: كان أبو بكر - رضي الله عنه - يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال، وكان عمر - رضي الله عنه - في زماننا أحسن فتعتبر الأمور الثلاثة أ.هـ^(٢).

وقال الإمام ابن قدامة في المغنى: "اختلف الخلفاء الراشدون، رضي الله عنهم، في قسم الفيء بين أهله، فذهب أبو بكر الصديق -

(١) دايوسف القرضاوى - السياسة الشرعية ص ١٢٥.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم - ١٢٤ - بتحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه.



رضي الله عنه - إلى التسوية بينهم فيه. وهو المشهور عن علي - رضي الله عنه - فروى أن أبا بكر - رضي الله عنه -، سوى بين الناس في العطاء، فلما ولي عمر - رضي الله عنه - فاضل بينهم، فلما ولي علي - رضي الله عنه -، سوى بينهم، وذكر عن عثمان - رضي الله عنه - أنه فضل بينهم في القسمة.

فعلى هذا يكون مذهب اثنين منهم، أبي بكر وعلى التسوية، ومذهب اثنين عمر وعثمان التفضيل، وروى عن أحمد رحمة الله عليه، أنه أجاز الأمرين جميعاً، على ما يراه الإمام، ويؤدي اجتهاده إليه.

فروى عن الحسن بن علي بن الحسين^(١)، أنه قال للإمام أن يفضل قوماً على قوم.

وقال أبو بكر: اختيار أبي عبد الله أن لا يفضلوا. وهذا اختيار

الشافعي.

وقال أبي: رأيت قسم الله المواريث على العدد، يكون الأخوة متفاضلين في الغناء عن الميت، والصلوة في الحياة، والحفظ بعد الموت، فلا يفضلون، وقسم رسول الله - ﷺ - من الأربعة الأخماس على العدد، ومنهم من يغني غاية الغناء ويكون الفتح على يديه، ومنهم من يكون محضره إما غير نافع، وإما ضرراً بالجبن والهزيمة. وذلك أنهم استؤوا في سبب الاستحقاق، وهو انتصابهم للجهاد، فصاروا كالغانمين.

(١) وهو الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي، أبو علي، جليل القدر، عنده عن الإمام أحمد مسائل صالحة حسان كبار، أغرب فيها على أصحابه؛ طبقات الحنابلة



والصحيح إن شاء الله تعالى، أن ذلك مفوض إلى اجتهد الإمام، يفعل ما يراه من تسوية وتفضيل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطي الأنفال، فيفضل قوماً على قوم على قدر غنائهم. وهذه في معناه. والمشهور عن عمر - رضي الله عنه - أنه حين كثر عنده المال، فرض للمسلمين أعطياتهم، ففرض للمهاجرين من أهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف، للأنصار من أهل بدر أربعة آلاف أربعة آلاف.. إلخ.

ثم تفرض الأرزاق لمن يحتاج المسلمون إليهم، من القضاة، والمؤذنين، والأئمة، والفقهاء، والقراء، والبرد، والعيون، ومن لا غنى للمسلمين عنه، ثم إصلاح الحصون، والكراع، والسلاح، ثم بمصالح المسلمين، من بناء القناطر والجسور، وإصلاح الطرق، وكري الأنهار، وسد بثوقها، وعمارة المساجد، ثم ما فضل قسمه في سائر المسلمين ويخص ذا الحاجة^(١).

والمهم أن الفقهاء أجازوا الأمرين للإمام بناءً على اجتهاده من التسوية والتفضيل، بشرط ألا يكون ذلك إتباعاً لهوى، أو إثارةً للمحاسيب على غيرهم، أو تقديماً لمن يستحق التأخير، وتأخيراً لمن يستحق التقديم، وإنما يعطي كل ذي حق حقه وفق معايير مرعية وضوابط معلومة^(٢).

(١) المغني: ٩/٣٠٠-٣٠٢ - طبع هجر.

(٢) د/ يوسف القرضاوي - السياسة الشرعية ١٢٧.



المبحث الثاني

عدالة توزيع المال العام بين الأقاليم والأنام

المال العام - كما سبق - لا يختص به أحد بعينه، بل فيه حق لمجموع الأمة، فالدولة الإسلامية ملتزمة بحكم أمانة المنصب بأرزاق الناس المحتاجين، ومن ثم يجب على رئيس الدولة أن يكفل لكل فرد في الدولة طريق معيشته إذا كان مستحقاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): "ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء وليسوا ملاكاً، كما قال رسول الله - ﷺ - "والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت"^(٢).

فإذا كان رسول رب العالمين قد أخبرنا أنه ليس المنع والإعطاء بإرادته واختياره كما يفعل المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل الملوك الذين يعطون من أحبوا وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضعه حيث أمره الله تعالى^(٣).

ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - "والله الذي لا إله إلا هو، ما أحد إلا وله في هذا المال حق، أعطيه أو أمنعه، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك، وما أنا فيه إلا كأحدكم"^(٤).

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٢٨-٢٩.

(٢) سبق تخريجه ص

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ٧/٦٨٩

(٤) الخراج لأبي يوسف مرجع سابق ص ٥٥.



يقول أبو يوسف: "إن المال الذي لا يكون لأحد، ولا في يد وارث يكون لرئيس الدولة العادل أن يجيز منه، ويعطي من كان له غناء في الإسلام، ويضع ذلك في موضعه، ولا يحابي به"^(١).

لقد كان رؤساء الدولة الإسلامية يتصرفون في الأموال العامة على مقتضى الحق والعدل، إلا أن الدولة الإسلامية لم يكن لها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم نظام مالي، موارده ثابتة، وأبواب مصروفاته محددة، وإنما كانت الدولة تعتمد على فيما تحتاج إليه على الأموال التي كان يتبرع بها المسلمون^(٢).

قال إمام الحرمين الجويني: "كان رسول - ﷺ - إذا أضاق (افتقر) المحاريج والفقراء استسلف من الأغنياء وربما استعجل الزكوات"^(٣).

فلما أن هاجر الرسول - ﷺ - إلى المدينة تحدثت، وتعددت موارد الدولة الإسلامية ومصارفها، ولكنها كانت توزع حين ورودها، لذلك لم تدع الحاجة إلى إنشاء بيت مال يحفظ فيه مال المسلمين.

ففي حديث بلال بن رباح - رضي الله عنه - في بيان نفقة النبي - ﷺ - ، الذي يبين فيه اقتراضه صلى الله عليه وسلم من رجل مشرك إلى أجل لحاجة المسلمين وفيه: "وكان إذا أتاه صلى الله عليه وسلم

(١) المرجع نفسه ص ٦٩.

(٢) د/ إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية. مرجع سابق ص ٥٥٧ وما بعدها.

(٣) الغيathi ص ٢٨٨.



مسلماً عارياً يأمرني فأنطلق فاستقرض فأشتري له البردة فأكسه وأطعمه، حتى اعترضني رجل من المشركين فقال يا بلال: إن عندي سعة فلا تقترض من أحد إلا مني، ففعلت، فلما كان ذات يوم توضأت ثم قمت لأوذن بالصلاة، فإذا بالمشرك قد أقبل في عصابة من التجار، فلما رأيته قال: يا حبشي، قلت: يا رباه، قال: أتدري كم بينك وبين الشهر؟ قلت: قريب، قال: إنما بينك وبينه أربع، فأخذك بالذي عليك، فأردك ترعى الغنم كما كنت قبل ذلك، فأخذ في نفسي ما يأخذ في أنفس الناس، حتى إذا صليت العتمة - يعني العشاء - رجع رسول الله - ﷺ - إلى أهله، فاستأذنت عليه، فأذن لي، فقلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، إن المشرك الذي كنت أتدين منه قال لي كذا وكذا، وليس عندك ما تقضي عني، ولا عندي، وهو فاضحي، فأذن لي أن أبق إلى بعض هؤلاء الأحياء الذين أسلموا حتى يرزق الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم، فخرجت حتى أتيت منزلي فجعلت جرابي وسيفي ونعلي عند رأسي حتى انشق عود الصبح الأول، أردت أن أنطلق فإذا إنسان يدعوا: يا بلال، أجب رسول الله - ﷺ - ، فأنطلقت حتى أتيته، فإذا أربع ركاب مناخات عليهن أحمالهن، فاستأذنت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبشر فقد جاء الله تعالى بقضاء دينك، ثم قال: "ألم ترى الركائب المناخات الأربع" فقلت بلى: إن لك رقابهن وما عليهن فإن عليهن كسوة وطعاماً أهدهن إليَّ عظيم فذك فاقبضهن واقضي دينك..^(١).

(١) رواه الطبراني في الكبير ج ٣٦٣/١، مكتبة التوعية الإسلامية، ط ثانية، والبيهقي

في سننه ج ٨٠/٦-٨١، وأبو داود في سننه ج ٣٠٦/٨-٣٠٩ ط دار الكتاب اللبناني

- بيروت - ١٩٧٠.



ولتتمة الفائدة فسوف نشير بشيء من الإيجاز إلى وظيفة الأئمة أو الحكام في توزيع المال على مستحقيه سواء في فريضة الزكاة في بعض مصارفها أو في غيرها من الأموال العامة.

أولاً مقام الأئمة أو الحكام في توزيع الزكاة على المستحقين:

مصارف الزكاة محددة بنص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١)

فقد أفادت الآية الكريمة أن مصارف الزكاة منحصرة في الأصناف الثمانية المذكورة في الآية بقرينة سبب نزول الآية، فقد نزلت عندما لمز المنافقون الرسول - ﷺ - وطعنوه في تقسيم أموال الزكاة فنزلت هذه الآية أن لا يأخذها لنفسه ولا لأقاربه ومتصليه، وإنما يعطيها لهؤلاء الأصناف الثمانية المذكورين في الآية الكريمة بأداة الحصر - إنما - المفيد إثبات الحكم للثمانية المذكورين ونفي الحكم عما عداه^(٢).

وقد تأكد الحصر في الأصناف الثمانية بما جاءت به السنة بما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث العدائي قال: أتيت رسول الله - ﷺ - فبايعته - فأتى رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال رسول الله - ﷺ - : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم

(١) سورة التوبة الآية ٦٠.

(٢) تفسير القرطبي ج ١٦٦/٨ - ١٦٧



فيها فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك^(١) فهذا دليل على أنه لا يجوز إعطاؤها لغيرهم، ويكاد يكون هذا الحكم مجمعاً عليه، ومن ثم لا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد وإنشاء القناطر وإصلاح الطرقات وسد الثغور والتوسعة على الأضياف إلى غير ذلك من سائر القرب التي لم يذكرها الله تعالى في كتابه، وإن كان هناك رأي لبعض الفقهاء بصرفها في بعض مصالح المسلمين العامة كإنشاء الطرق وإقامة الجسور، وتكفين الموتى، وعمارة المساجد لأن قوله تعالى "في سبيل الله" عام في الكل^(٢)، بل لقد ذهب الشيعة الإمامية إلى أن سبيل الله كل ما كان قربة أو مصلحة كالحج والجهاد وبناء القناطر^(٣).

وقد أشار القرطبي إلى تناول سبيل الله المصلحة ووجوه الخير، والسبيل هو الطريق، وسبيل الله هو دينه، فكل ما أمر الله به في دينه داخل في هذه الآية، سواء أكان إنفاقاً في حج أو عمرة أو كان جهاداً بالنفس أو تجهيزاً للغير، فاللفظ يتناول جميع سبله، ومن ثم دخلت فيه كافة المصالح^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه من كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة ج ٣٥٦/٢

رقم ١٦٣٠، والبيهقي في سننه ج ٧٤/٤.

(٢) انظر: تفسير الفخر الرازي ج ١١٣/١٦.

(٣) المختصر النافع ص ٨٣.

(٤) تفسير القرطبي ج ١٦٧/٨.



وقد مال إلى تفسير سبيل الله بمصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر الديون والدولة دون الأفراد...^(١).

وزيادة على ما تقدم رتب الفقهاء على توزيع الزكاة على الأصناف العديد من الأحكام التي يقوم بها ولي الأمر أو الإمام، ومن هذه الأحكام:^(٢).

أ - ينبغي تعميم الأصناف المستحقين إذا كثر المال ووجدت الأصناف وتساوت حاجاتها أو تقاربت، ولا يجوز حرمان صنف منهم مع قيام سبب استحقاقه ووجود حاجته، وهذا يتعين في حق الإمام أو السلطة الشرعية التي تجمع الزكاة وتفرقها على المستحقين، وهذا ما أشار إليه الإمام الشافعي^(٣) - رحمه الله - من وجوب المساواة بين الأصناف وهو رواية عن أحمد^(٤).

ب - عند تعميم الأصناف الموجودين بالفعل من الثمانية ليس بواجب أن تسوي بين كل صنف وآخر في قدر ما يصرف له إنما يكون ذلك حسب العدد والحاجة، وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله من إيثار الصنف

(١) تفسير المنار ج ١٠/٥٨٥.

(٢) انظر: التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية لمحمود مرسى لاثنين ص ١٧٣، الرقابة المالية في الفقه الإسلامي د/ حسين يوسف راتب ريان ص ١٥٦.

(٣) انظر "المهذب" للشيرازي، ج ١ ص ١٧٣ / "روضة الطالبين" للنووي ج ٢ ص ٣٢٩.

(٤) انظر "المقنع" لابن قدامة ج ٢ ص ٣٥٢، وانظر "المحرر في الفقه" لأبي البركات، ج ١ ص ٢٢٤.



الذي فيه العدد والحاجة والاضطرار بالنصيب الأكبر خلافاً للمذهب الشافعي^(١).

ج- يجوز صرف الزكاة كلها لبعض الأصناف خاصة لتحقيق مصلحة معتبرة شرعاً تقتضي التخصيص كما أنه عند تخصيص صنف من الأصناف الثمانية لا يلزم التسوية بين جميع أفرادها في قدر ما يعطونه بل يجوز المفاضلة بينهم حسب حاجتهم، فإن الحاجات تختلف من فرد إلى آخر فقد روى عن النخعي أنه قال: "إن كان المال كثيراً يحتمل الأصناف قسمه عليهم، وإن كان قليلاً جاز وضعه في صنف واحد ويتحرى الحاجة منهم ويقدم الأولى فالأولى، وهذا ما ذهب إليه الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤)."

د - ينبغي أن يكون الفقراء هم أول الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة لأن كفايتهم وإغناءهم هو الهدف الأول للزكاة، حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر في حديث معاذ وغيره إلا هذا المصرف: "تؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم"، وذلك لما لهذا المصرف من أهمية

(١) انظر: "الشرح الصغير للدريز" ج ١ ص ٢٣٤، وانظر: حاشية الدسوقي لابن عرفة ج ١ ص ٤٩٨.

(٢) انظر "بدائع الصنائع"، للكاساني، ج ٢ ص ٤٦.

(٣) انظر "حاشية الدسوقي" ج ١ ص ٤٩٨.

(٤) انظر "المغني" لابن قدامة، ج ٢ ص ٦٦٨-٦٦٩.



خاصة، قال في المغني "فأخبر أنه مأمور برد جملتها في الفقراء وهو صنف واحد ولم يذكر سواهم" (١).

هـ - الأخذ بمذهب الشافعي في تعيين الحد الأقصى الذي يصرف للعاملين على الزكاة جباية وتوزيعاً وقد تحدد بمقدار الثمن من حصيلة الزكاة فلا يجوز الزيادة عليه، قال المذهب: "يقسم الإمام الزكاة على ثمانية أسهم ويبدأ بسهم العامل، فإن كان سهمه قدر أجرته دفعه إليه، وإن كان أكثر من أجرته رد الفضل على الأصناف وقسمه على سهامهم، وإن كان أقل من أجرته تممه من سهم المصالح" (٢). وهذا منسجم مع قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية والإنفاق لتؤدي الزكاة مقصودها، وقد أشار الفقهاء إلى أنه إذا كان يفرق الزكاة رب المال يسقط سهم العامل لأنه لا عمل له فتقسم الزكاة على الباقيين (٣).

الذي كان عليه العمل في عهد النبي ﷺ - والخلفاء الراشدين من بعده أن الزكاة تؤخذ من أغنياء البلد وترد إلى فقراء والمحتاجين وغيرهم في سائر الأصناف المذكورة في الآية الكريمة، ويؤيد ذلك حديث معاذ بن جبل "أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم" (٤).

(١) انظر "المغني" لابن قدامة، ج ٢ ص ٦٦٩، وانظر "التنظيم المحاسبي للأموال

العامة في الدولة الإسلامية" لمحمود مرسى لاثنين ص ١٧٣.

(٢) "المذهب" للشيرازي ج ١، ص ١٧١.

(٣) انظر: "تحفة الفقهاء" للممرقندي، ج ٢ ص ٢٩٩، انظر "الهداية" للمرغيناني، ج ١

ص ١١٢، وانظر "المذهب" للشيرازي، ج ١ ص ١٧١.

(٤) سبق تخريجه.



وما أخرجه أبو داود عن عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة، فلما رجع قيل له: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني؟ أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله - ﷺ - ، ووضعناه حيث كنا نضعه^(١).

وفي وصية عمر للخليفة من بعده أن ترد في فقرائهم، وكان هذا ما عليه العمل في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في تفريق المال حيث جمع، وهذا ما يقرره قول من استعملهم على الزكاة حيث قلل: كنا نخرج لنأخذ الصدقة، فما نرجع إلا بسيطاننا^(٢).

ويروي الإمام أبو عبيد أن معاذاً بعث بثلاث الصدقة من اليمن إلى عمر بالمدينة فأنكر ذلك عمر وقال: لم أبعثك جايياً ولا آخذ جزية، ولكني بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني، قال أبو عبيد: فهذا الحديث يثبت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغنوا عنها، ونرى استحقاقهم ذلك دون غيرهم، إنما جاءت به السنة لحرمة الجوار، وقرب دارهم من دار الأغنياء^(٣).

وهذه الأحاديث وغيرها من الآثار تدل بظاهرها على مشروعية تفريق الزكاة في بلد المزكي، وإن انتقل من مخلاف إلى مخلاف آخر أي بلد أو قبيلة إلى بلد أو قبيلة أخرى كانت زكاته في قبيلته وبلده الذي انتقل منه ليتمكن من إيصال النفع إليهم فهم أولى بذلك المنع لما في نقل الزكاة

(١) أخرجه أبو داود في سننه من كتاب الزكاة

(٢) الأموال لأبي عبيد رقم ١٩٠٧، ١٩١٢، ١٩١٤.

(٣) الأموال لأبي عبيد بند رقم ١٩١٢ ص ٧١٠، وبند رقم ١٩١٦ ص ٧١١.



من بلد مع حاجة فقرائه إخلال بالحكمة التي من أجلها فرضت الزكاة، إذ المقصود بالزكاة إغناء الفقراء بها، وعند نقلها يقضي ذلك إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين^(١).

ولكن هل يجوز نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر مع وجود المستحقين ببلد الزكاة؟، اختلفت أقوال الفقهاء في ذلك، والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه الحنفية والزيدية من جواز نقل الزكاة من بلد الوجوب إلى غيره، إذا كان في النقل مصلحة للمسلمين وخير للإسلام^(٢)، وهذا ما يقرره المالكية وغيرهم حيث لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بلد في حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد، فإن الحاجة إذا نزلت يقوم وجب تقديمهم في الأخذ على من ليس بمحتاج، والمسلم أخو المسلم لا يسلّمه - لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه - ولا يظلمه^(٣).

ثالثاً: مسئولية الحكام عن عدالة توزيع المال بين الأقاليم:

اللامركزية في تحصيل المال العام الأصل، فالإيرادات المالية تجمع لحساب الإقليم، ولا ينقل إلى العاصمة منها غير فائض هذه الإيرادات، وبموافقة أهل الإقليم.

يقول الفاروق عمر - رضي الله عنه - "وأوصى الخليفة من بعدي بأهل الأمصار خيراً أن يقسم بينهم فيؤم بالعدل، وأن لا يحمل عندهم فضل إلا بطيب نفوسهم"^(٤).

(١) المغني لابن قدامة ج ٢/٥٠١.

(٢) فتح القدير ج ٢/٢٨٠، شرح الأثر ج ١/٥٤٧.

(٣) تفسير القرطبي ج ٨/١٧٥.

(٤) الخراج ليحيى بن آدم ص ٦٧ رقم ٢٢٦.



وجرت عادة الخلفاء من بعده على هذا - حتى عندما بعدت
شئون الحكم عن روح الإسلام على أن لا يدخل بيت المال دينار ولا
درهم حتى يشهد عشرة من فضلاء الأقليم ويحلفوا بالله أنه أخذ من حقه،
وأنه فاضل عن حاجات الأقليم بعد أن أخذ كل ذي حق حقه^(١).

وتظهر فائدة هذا الالتزام في إنفاق أموال كل إقليم فيه في أمرين:

الأول: أن هذا يحمل المواطنين على سداد ما عليهم في التزامات مالية
للدولة لشعورهم بأن ما أخذ منهم إنما يُنفق على فقرائهم ولا يفكرون
في التهرب مما يجب عليهم دفعه من أموال.

الثاني: أن عدالة التوزيع بين الأقاليم تؤدي إلى إحداث النمو المتوازن بين
أقاليم الدولة دون أن يحدث خلل في مستويات التنمية حتى داخل البلد
الواحد.

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١١٤.



المبحث الثالث

مسئولية الحكام عن تحقيق التكافل بين الأنام

حث الإسلام على التكافل الاجتماعي وجعله سبيلاً من سبيل التضامن والتعاون ورعاية الضعفاء والمحرومين وذوي الحاجات من أبناء المجتمع، وإعالة اليتامى والأرامل والمساكين وكل من هم بحاجة إلى العون والمساعدة في المجتمع.

قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ...﴾ (١)

وفي سبيل هذا المبدأ الأصيل أوجب الإسلام مسئولية تحقيق التكافل العادل على عاتق الدولة الإسلامية بين أفراد المجتمع بشتى الوسائل والطرق الممكنة، فإذا امتنع الأغنياء عن الوفاء بالتزامات الفقراء ومنعواهم حقوقهم، خاصة مما يمس حاجاتهم الأصلية والضرورية للحياة الكريمة، فإن على الحاكم تنفيذ مبادئ التكافل بالقوة، فيأخذ من أموال الأغنياء ما يشبع حاجات الفقراء، وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في آخر أيامه: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء" كما آلى على نفسه

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٧.



في عام الرمادة ألا يأكل طعاماً أنقى من الطعام الذي يأكل منه الفقراء من رعاياه..^(١).

وليست معونة الحاكم قاصرة على إعانة المحتاج بالمال فقط، ولكن قوة السلطان وقدرته على تيسير الأمور لمن يحتاجها منه، وهي أيضاً واجبات الوالي ومن حقوق الرعية عليه، فإن زكاة الجاه والسلطان لا تقل شأنًا عن زكاة المال والثروة^(٢).

ولا تقتصر مسئولية الحكام عن هذا الحق على أهل الإسلام فحسب، بل تشمل أيضاً ير المسلمين، فالفاروق عمر - رضي الله عنه - استند في صرف الزكاة على اليهودي الضرير، حيث أرسل إلى خازن بيت المال فقال: "انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾"^(٣) والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه^(٤).

ومن ذلك - أيضاً - ما ذكره أبو يوسف في الخراج في معاهدة الأمان التي عقدها لأهل "الحيرة" المسيحيين، حتى كان يقود معارك الفتح في العراق "وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من

(١) انظر: تاريخ دمشق - ترجمه عمر بن الخطاب، تحقيق سكيئة الشهابي ص ٢٩٦ - ٢٩٨.

(٢) انظر للأستاذ / خالد محمد خالد، إنسانيات محمد صلى الله عليه وسلم ص ١٣٦، دار المعارف، القاهرة.

(٣) سورة التوبة من الآية ٦٠.

(٤) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٦.



الآفات، أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقاموا بدار الإسلام^(١) وغيره كثير.

كما حث الإسلام ولاية الأمور على مراعاة حوائج الفئة الفقيرة في المجتمع وطلب مراعاتهم والاهتمام بأمرهم لشدة حاجاتهم إلى العون، فعن أبي عثمان قال: كتب إلينا عمر - رضي الله عنه - ونحن بأذربيجان: "يا عتبة بن فرقد، أنه ليس من كذك ولا كذأ أبيك، ولا كذأ أمك، فأشبع المسلمين في رحالهم مما تشبع منه في رحلك، وإياكم والتتعم وزى أهل الشرك ولبوس الحرير ..."^(٢).

كما منح الإسلام الحاكم سلطة جزائية يستخدمها مع أولئك الذين لا يحثهم الوازع الديني أو الدافع النفسي إلى دفع زكاة أموالهم، خاصة إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذلك، فإن لولي الأمر مصادرة نصف مال من يمتنع عن أداء الزكاة باعتبار ذلك عقوبة مالية له، كما يجوز له أن يستخدم الجلد أو الحبس وغيرها حسب الحاجة لتكون عقوبة بدنية لمانعي الزكاة^(٣).

وروى النسائي عن بهز بن حكيم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن في كل سائمة إبل أربعين بنت لبون، لا يفرق إبل

(١) المصدر السابق ص ٢٢٦.

(٢) الترغيب والترهيب للمنزري ج ٣/ ١٧٥، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

(٣) انظر د/ يوسف القرضاوي - مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ص ٨٢ دار العربية بيروت.



من حسابها، من أعطاه مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنها آخذوها
وشر ماله، عزمة من عزمات ربنا عز وجل ليس لآل محمد منها
شيء" (١).

أما وإن امتنع الحاكم نفسه عن متابعة أموال الرعية ومنعهم
حقوقهم فإن الله توعده بسوء العاقبة وشديد العقاب، فعن ابن عمر -
رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من ولي شيئاً
من أمور المسلمين لم ينظر الله في حاجته حتى ينظر في حوائجهم" (٢).

وعن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله
ﷺ -: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فاحتجب عن أولي الضعف
والحاجة، احتجب الله عنه يوم القيامة" (٣).

(١) رواه النسائي في سننه من كتاب الزكاة ج ٥/١٥.

(٢) رواه الطبراني، انظر: الجامع الصغير للسيوطي ج ٢/٥٦٤ رقم ٩٠٨٦.

(٣) رواه أحمد: الترغيب والترهيب للمنزوي ج ٣/١٧٨.



المبحث الرابع

عدالة الحكام في توزيع الأراضي العامة بين الأنام

أوجب الإسلام على الحكام مراعاة العدالة، وتحقيق الرشد الاقتصادي في توزيع الأراضي العامة، سواء تم ذلك بطريق حمى الموات، أو الإرفاق، أو الإقطاع، وفيما يلي كلمة موجزة عن هذا الالتزام من جانب الحكام:

أولاً: مراعاة العدالة والرشد الاقتصادي في حمى الموات:

أعطى الإسلام لولي أمر المسلمين أن يحمي الموات - أي يمنع من إحياء الأراضي الموات أملاكاً، ليكون مستقبلي الإباحة، لنبت الكلال، ورعي المواشي، وقد حمى رسول الله - ﷺ - بالمدينة جبلاً بالنقيع، وقال: "هذا حماي" وأشار بيده إلى القاع وهو قدر ميل في ستة أميال، حماه لخليل المسلمين من الأنصار والمهاجرين^(١).

وقد اختلف الفقهاء في ثبوت هذا الحق للحكام أو رؤساء الدول الإسلامية بعد العصر النبوي.

والمتفق عليه بين الفقهاء أنه لا يجوز لرئيس الدولة الإسلامية أن يحمي جميع الأراضي العامة أو أكثرها، وكذلك أن حموا أقل من الأراضي العامة لخاص من الناس، أو الأغنياء، أما أن حموه لكافة

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٥، ولأبي يعلى ص ١٢٢.



المسلمين، أو الفقراء والمساكين، فقد منعه بعض الفقهاء^(١) وأجازه البعض الآخر.

ومن أجاز الحمي لولاية أمر المسلمين استدل لمذهبه بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك لصالح المسلمين لا لنفسه، فكذلك من قام مقامه صلى الله عليه وسلم في مصالحهم.

كما ثبت أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - حمى الربيعة لإبل الصدقة، واستعمل عليها مولاة "أبا سلامة"، وكذلك عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حمى من السرف مثل ما حماه أبو بكر من الربيعة وولى عليها مولى له يقال له "هني" وقال له: "يا هني ضم جناحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة، وأنخل رب الصريمة ورب الغنيمة - أي صاحب القطيع الصغير من الإبل أو الغنم - ودعك من نعم ابن عفان وابن عوف فإنهما إن هلكتا ماشيتهما رجعا إلى المدينة إلى نخل وزرع وإن هذا المسكين إن هلكتا ماشيته جاعني بعياله يصيح ويقول: يا أمير المؤمنين: أغثني، أفطاركهم أنا؟ والماء والكلا أهون

(١) استدل من قال بالمنع بحديث رسول صلى الله عليه وسلم - كما في رواية الصعب بن جثامة: "لا حمى إلا لله ورسوله" يقال الشافعي يحتمل معنى الحديث شينين: أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والآخر معناه: إلا على ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى الأول ليس لأحد من الولاية بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمي بمن قام مقامه صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة، الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه مع كتاب المساقاة ج ٢/٨٣٥ رقم ٢٢٢٤١ وأحمد في مسنده ج ٤/٢٨،

وتاب داوود في سننه - مع عون المعبود - ج ٣/١٤٦.



عليّ من أغرم له ذهباً وورقاً.. والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمله عليه في سبيل الله ما حميت من بلادهم شبراً^(١).

والملاحظ هنا أن الفاروق عمر - رضي الله عنه - قد وازن - وهو بصدد إشباع حاجة عامة وهي توفير وسائل العيش للمسلمين - بين أسلوبين من أساليب الإنفاق العام وهما: أن يقدم للمسلمين الماء والكلاً، والثاني أن يقدم لهم الدينار والدرهم، فوجد أن الأيسر على بيت المال هو تقديم الماء والكلاً من أموال الحمي لتوفير وسيلة العيش لفريق من المسلمين، وهذا أيسر من تقديم الدينار والدرهم للفقراء، فقد اختار عمر الأقل تكلفة والأكثر عائداً، لأن رعي الكلاً أقل تكلفة على بيت المال من تقديم الدينار والدرهم وأكثر عائداً.

ثانياً: مراعاة العدالة والرشد الاقتصادي في الإرفاق:

الإرفاق هو من ارتفاق الناس بمقاعد الأسواق، وأفنية الشوارع، وحريم الأمصار، ومنازل الأسفار^(٢).

والإرفاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يختص بالإرتفاق فيه بالصحاري والقفار والفلوات، مثل منازل الأسفار، وحلول المياه، وهذا القسم ينقسم إلى نوعين:

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٠٥، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٦، ولأبي يعلى ص ٢٢٣.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٧ ولأبي يعلى ص ١٢٤.



النوع الأول: أن يكون لاجتياز السابلة، واستراحة المسافرين فيه، وهذا النوع لا نظر فيه لرئيس الدولة لبعده عنه، وضرورة السابلة إليه، ولكنه يختص بإصلاح عورته، وحفظ مياهه، والتخليفة بين الناس وبين نزوله.

النوع الثاني: أن يقصدوا بنزولهم فيها: الإقامة بها واستيطانها، فلرئيس الدولة في هذه الحالة أن يراعي الأصلح، فإن كان يضرر بالسابلة يمنعهم منها، سواء قبل النزول أم بعده، وإن كان لا يضرر بالسابلة يراعي الأصلح في نزولهم فيها، أو يمنعهم منها ونقل غيرهم إليها، مثل ما فعل الفاروق عمر - رضي الله عنه - حين مصرّ البصرة والكوفة، حيث نقل إلى كل واحدة من المصرين من رأى المصلحة فيه، حتى لا يجتمع المسافرون به، فيتسبب في انتشار الفتنة وإراقة الدماء.

فإن لم يستأذنوا رئيس الدولة حتى نزلوا فيه لم يمنعهم منه، كما أنه لم يمنع من أحيا مواتا دون إذن، وينبغي له أن يدبر أمرهم بما يرى فيه صلاحاً لهم، وأن ينههم عن إحداث أي زيادة، إلا بعد الحصول على إذن منه^(١).

وروى "كثير بن عبد الله" عن أبيه عن جده قال: قدمنا مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة، فكلّمه أهل المياه في الطريق أن يبنوا منازل فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك، فأذن لهم، واشترط أن ابن السبيل أحق بالماء والظل^(٢).

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.



القسم الثاني: يختص الإرتفاق فيه بأفنية الدور والأملاك، وهذا إن كان مضراً بأصحابها فرئيس الدولة يمنع المرتفقين منها، إلا أن يأذن أصحاب الدور والأملاك بدخول الضرر عليهم فيمكن الرئيس المرتفقين منها^(١).

القسم الثالث: يختص الإرتفاق فيه بأفنية الشوارع والطرق والوقوف على نظر الإمام فيه وفي حكم نظره وجهان:

الوجه الأول: أن نظره فيه يقتصر على كفهم عن التعدي، ومنعهم عن الإضرار، ويصلح بينهم إذا تشاجروا، ولا يجوز له أن يقيم جالسا، ولا أن يقدم مؤخرا، ويكون السابق إلى المكان أحق به من المسبوق.

الوجه الثاني: أن نظره فيه نظر المجتهد فيما يراه المصلحة فله أن يجلس من يجلسه، ويمنع من يمنعه، ويقدم من يقدمه، وله ألا يجعل السابق أحق إذا دعت إلى ذلك المصلحة، ويحظر عليه في الوجهين أن يأخذ منهم على الجلوس أجرا^(٢).

ثالثا: مراعاة العدالة وقواعد الرشد الاقتصادي في الإقطاع:

يجوز لرئيس الدولة العادل أن يقطع أي فرد من الأفراد قطعة من الأرض، واختصاصه محدود بما يجوز فيه تصرفه، وتنفذ فيه أوامره،

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٨، ولأبي يعلى ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) المصدرين السابقين.



فإن كان للأرض مالك معين، ومستحق معروف، فلا يجوز له أن يقطع منها^(١).

والإقطاع نوعان: إقطاع تملك، وإقطاع استغلال.

النوع الأول: إقطاع تملك: وتنقسم فيه الأرض المقطعة إلى ثلاثة أقسام: موات، وعامر، ومعادن.

القسم الأول: الموات - وهو على ضربين:

الضرب الأول: ما لم يزل مواتاً من قديم الزمن، فيجوز لرئيس الدولة أن يقطعه من يحييه، ومن يعمره. ويرى "أبو حنيفة" أن رئيس الدولة إذا أقطع إنساناً فله أن يحييه ويعمره، وإلا فلا يجوز لإنسان أن يحي أرضاً لم يقطعها له الرئيس، أو لم يأذن له فيها؛ لأن الإقطاع أو الإذن شرط في جواز الأحياء عنده. والدليل على ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم: {ليس لأحد إلا ما طابت به نفس إمامه}^(٢). ولأنه مغنوم؛ لو صوله إلى يد المسلمين بأي جاف الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص به بدون إذن الخليفة، كما في سائر الغنائم، ويجب فيه العشر؛ لأن ابتداء

(١) انظر تفصيل ذلك د/إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية ص ٥٦٣ وما بعدها.

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٧٧. وأبو يعلى: الأحكام السلطانية ص ٢٠٩.



توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا سقاه بماء الخراج، لأنه حينئذ يكون إبقاء الخراج على اعتبار الماء^(١).

ويرى الشافعي، ومن إليه: أن الإقطاع يجعله أحق بإحيائه ممن عداه، وإن كان الإقطاع ليس شرطاً في جواز الإحياء، لأنه يجوز عندهم إحياء الموات دون إذن رئيس الدولة، فمن أحيا أرضاً مواتاً ملكه، سواء أحصل على إذن رئيس الدولة أم لم يحصل، لقول النبي - ﷺ -: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"^(٢). ولأنه مالٌ مباحٌ سبقت يده إليه، فيملكه كما في الحطب والصيد^(٣) وقد أقطع رسول الله - ﷺ - "الزبير بن العوام" - رضي الله عنه - ركض فرسه من موات النقيع فأجزاه، ثم رمى بسوطه رغبة في المزيد فقال رسول الله - ﷺ -: "أعطوه منتهى سوطه".

الضرب الثاني: من الموات - ما كان عامراً فخرّب، فأصبح مواتاً عاطلاً، وهو إما أن يكون جاهلياً، كأرض عاد وثمود، وهو كالموات الذي لا يزال على مواته فيجوز إقطاعه، قال رسول الله - ﷺ -: "عادى الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني" - يعني أرض عاد.

(١) برهان الدين بن علي بن أبي بكر المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي بشرح شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي المسمى: "تنتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار" ج ١٠ ص ٧٠، ٧١.

(٢) هذا الحديث رواه أحمد، والنسائي، وابن حبان، وهو عند البخاري بلفظ "من عثر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها" (الخراج ليحيى بن آدم - المرجع السابق ص ٨٠ - ٨٦).

(٣) المرغيناني: الهداية بشرحها - المرجع السابق ج ١٠ ص ٧٠.



وإما أن يكون إسلامياً ملكه مسلمون، ثم خرب حتى صار موأناً عاطلاً، وهذا قد اختلف العلماء في حكم إحيائه على أقوال ثلاثة:

يرى الشافعي: أنه لا يملك بالإحياء، ويرى مالك أنه يملك بالإحياء، ويرى أبو حنيفة: إن عرف أصحابه لم يملك بالإحياء، وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء، ومن خصه رئيس الدولة به، وأصبح بالإقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الإحياء^(١).

القسم الثاني من إقطاع التملك: العامر وهو على ضربين:

الضرب الأول: ما كان له مالك معين، وهذا لا يختص رئيس الدولة بالنظر فيه، إلا ما يتعلق بهذه الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت في دار الإسلام، ويجوز أن يقطعها رئيس الدولة وهي دار الحرب ليملكها من أقطعت له عند الظفر بها، والدليل على ذلك: أن تميم الداري سأل رسول الله - ﷺ - أن يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ففعل.

وسأله أبو ثعلبة الخشني أن يقطعه أرضاً كانت بيد الروم فأعجبه ذلك، وقال: "ألا تسمعون ما يقول؟" فقال: والذي بعثك بالحق ليفتحن عليك، فكتب له بذلك كتاباً.

الضرب الثاني: ما ليس له مالك معين، ومستحق متميز، وأصنافه ثلاثة:

(١) الإحكام السلطانية للماوردي - ص ١٩٠. ١٩١، وأبو يعلى ص ٢٢٨: ٢٢٩.



الصنف الأول: ما اصطفاه رئيس الدولة لبيت المال من فتوح

البلاد إما بحق الخمس، وإما باستطابة نفوس الغانمين عنه، فقط اصطفى " عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من أرض السواد أموال كسرى، وأهل بيته، وما فر عنه أصحابه أو ماتوا، فكان ينفق غلتها في مصالح المسلمين ولم يقطع منها شيئاً، ولكن "عثمان" - رضي الله عنه - أقطعها إقطاع إجارة، وكان يأخذ منها حق الفيء، لأنه رأى أن إقطاعها أوفر غلتها من تعطيلها، ثم تناقلها الخلفاء من بعده حتى عام الجمام سنة ثنتين وثمانين للهجرة النبوية، حيث أحرق الديوان، وأخذ كل قوم ما يليهم - في فتنة "ابن الأشعث".

ولا يجوز إقطاع رقبة هذا النوع، لأنه أصبح باصطفائه لبيت المال ملكاً لكافة المسلمين، فجرى على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وأصبح استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه^(١).

الصنف الثاني: أرض الخراج: فلا يجوز إقطاع رقبته تملكياً، لأن رقبته إما أن تكون وقفاً وخراجها أجرة، فتملك الوقف لا يصح بإقطاع ولا بيع ولا هبة وإما أن تكون رقبته ملكاً وخراجها جزية، فلا يصح إقطاع مملوك تعين مالكه.

الصنف الثالث: ما توفي عنه أصحابه ولم يستحقه وارثاً فرضاً ولا تعصياً، فينتقل إلى بيت المال ميراثاً لكافة المسلمين، ويصرفه رئيس الدولة في مصالحهم، ويرى "أبو حنيفة" أنه يصرف في الفقراء خاصة،

(١) انظر: د./ إسماعيل البدوي ص ٥٦٥.



ويكون صدقة عن الميت^(١)، وقد قال "أحمد" في رواية "الماوردي": في الأرض الميتة إذا كانت لم تملك، فإن ملكت فهي فيء المسلمين، مثل من مات وترك مالاً لا يعرف له وارث^(٢).

القسم الثالث من إقطاع التملك: إقطاع المعادن: وهي الأماكن التي أودعها الله سبحانه وتعالى جواهر الأرض، وهي صنفان: معادن ظاهرة، ومعادن باطنة:

الصنف الأول: المعادن الظاهرة: وهي ما كان جواهرها المستودع فيها بارزاً وظاهراً مثل الملح، والكحل، فهذه لا يجوز إقطاعها، والناس فيها سواء، ويأخذها من ورد إليها.

الصنف الثاني: المعادن الباطنة: وهي ما كان جواهرها مستتراً ومستكناً فيها، لا يصل إليه الإنسان إلا بالعمل، مثل الذهب، والفضة، والحديد، وفي إقطاع هذه المعادن رأيان:

الرأي الأول: لا يجوز، مثل المعادن الظاهرة، وكل الناس فيها سواء.

الرأي الثاني: يجوز إقطاعها، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع "بلال بن الحارث" المعادن القبلية جلسيها وغوريها، وحيث يصلح الزرع من قدس، ولم يقطعه حق مسلم، وفي حكمه قولان:

الأول: أنه إقطاع تملك، ويصير به المقطع مالاً لرقبة المعدن.

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية - المرجع السابق ص ١٩٢، ١٩٣.

(٢) أبو يعلى: الأحكام السلطانية، المرجع السابق ص ٢٣٠، ٢٣٢.



الثاني: أنه إقطاع إرفاق، لا يملك به رقبة المعدن، ويملك به الارتفاق، بالعمل فيه مدة مقامه عليه^(١).

النوع الثاني من الإقطاع: إقطاع الاستغلال: وهو على ضربين: عشر، وخراج:

فأما العشر: فلا يجوز إقطاعه، وأما الخراج فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه، وله حالات ثلاث:

الحالة الأولى: أن يكون من أرباب الصدقات، فلا يجوز أن يقطع مال الخراج، وجوز " أبو حنيفة " ذلك، لأنه يجوز صرف الفئ في أرباب الصدقات.

الحالة الثانية: أن يكون من أهل المصالح، ممن ليس له رزق مفروض، فلا يصح أن يقطعه على الإطلاق، وإن جاز أن يقطعه من مال الخراج.

الحالة الثالثة: أن يكون من مرتزقة أهل الفئ وفرضية الديوان وهم الجنود، فهم أحق الناس بجواز الإقطاع، لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف إليهم مصرف المستحقات، وهي عوض عما رصدوا أنفسهم له، من حماية البيضة والذب عن الحريم، والدفاع عن الوطن^(٢).

(١) الأحكام السلطانية للماوردي - المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨، ولأبي يعلى ص ٢٣٥-٢٣٦. وانظر: د. / إسماعيل البدوي - اختصاصات السلطة التنفيذية ص ٥٦٥ وما بعدها.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي - المرجع السابق ص ١٩٤ - ١٩٥، ولأبي يعلى - المرجع السابق ص ٢٣٢-٢٣٣.



هذه هي مجمل الأقوال في مقام الحكام في المال العام في شأن توزيع الأراضي العامة، وهي تظهر بوضوح مدى حرص الإسلام على تحري سبل العدل في التوزيع، وهو من أرشد السبل التي تضمن التنمية الشاملة، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمثل هذه السياسات ترقى الأمم ويزدهر اقتصادها، وتكتب له الغلبة على أعدائها، فالعدل أساس الملك والتمكين في الأرض.



الفصل الرابع

إعلام الحكام بما يلزمهم في الإنفاق العام

تقديم:

النفقة العامة في الإسلام: هي إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة^(١) وهو ما يعينه الماوردي بقوله: "كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال، فإذا صرف في جهة صار مضافاً إلى الخارج من بيت المال، سواء خرج من حرزه أم لم يخرج، لأن ما صار إلى عمال المسلمين، أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه"^(٢).

وتهدف النفقة العامة في الدولة الإسلامية إلى إشباع الحاجة العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام، وإذا كانت النفقة لا تعود بمصلحة على المسلمين، وكان الهدف منها تحقيق منفعة خاصة لمن يأخذها فيجب على الإمام أن يدفعها من ماله الخاص لا من مال المسلمين، لأنها تُعد من قبيل النفقات الخاصة^(٣) على نحو ما سنرى.

وقد أوجب الإسلام على الحكام إشباع الحاجات العامة لعموم الأفراد، والمفاضلة بين أولويات الأنفاق العام، وما يلزم لذلك من درء المفسدات جلباً للمصالح، وتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، وتقدير الضرورات بقدرها، والربط بين مبدأ التكلفة والعائد وما إلى ذلك مما لا بد

(١) د/ عوف الكفراوي - النفقة العامة في الإسلام ص ٢١.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٣ - ولأبي يعلى ص ٢٥١.

(٣) د/ زكريا محمد بيومي - المالية العامة في الإسلام ص ٢١.



منة في سياسة الإنفاق العام. ولتنمة الفائدة فسوف أقسم هذا الفصل إلى
مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: وجوب إشباع الحاجات العامة لعموم الأفراد

المبحث الثاني: وجوب مراعاة أولويات الأنفاق العام والمفاضلة
بينها

المبحث الثالث: ضرورة الربط بين مبدأ التكلفة والعائد



المبحث الأول

وجوب إشباع الحاجات العامة لعموم الأفراد

الحاجة المطلوب إشباعها هنا هي الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الإنسان أو المحافظة عليه أو العمل على تقدمه. وهي بهذا المعنى لا تقتصر على الأشياء الضرورية أو الملحة للفرد كالمأكل والمشرب والملبس: ولكنها تتعدى ذلك إلى كل ما يطيب الإنسان أن يتمنله أو أن يطلبه مما هو مباح شرعاً: وانطلاقاً من هذا المعنى فقد قام النسق الإسلامي على أساس ضرورة الالتزام بأولويات التنمية الشاملة التي جعلها الإسلام على النحو التالي.

أولاً: الحاجات الضرورية: وهي التي يترتب على إشباعها تحقيق مصالح الأمة الأساسية، وهذه الضروريات إشباعها واجب، لأنها لازمة لإقامة مصالح الدنيا والدين معاً، وإذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت الحياة، والضروريات خمس وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، ويكون حفظها بأحد أمرين:

الأول: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها وذلك بمراعاتها من جانب الوجود

الثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك بمراعاتها من جانب عدم^(١).

(١) الموافقات للشاطبي ج ٢/ ٤.



وتفصيل ذلك يكون بإقامة شعائر الدين والتكاليف والفرائض الشرعية، وإنفاق المال اللازم من تنصيب الأئمة والعلماء والجهاد لنشر الدين والتوعية الإعلامية، ويكون حفظ الأمن ومعاقبة المعتدين بتشريع القصاص والحدود، وكذلك بصيانة العقول ودفع كل ما يؤدي إلى الإضرار بها، والمحافظة على المال بتميمته ومنع الاعتداء عليه، والمحافظة على النسل بتشريع الزواج والحفاظ على حرمة الزوجية، ويتضمن ذلك تشريع كل ما يصون هذه الضروريات من أحكام الحدود والقصاص، وتنصيب من يقوم على ذلك من الموظفين والقضاة ورجال الأمن، ويتضمن ذلك إنفاق المال على ما يصلحها ويحفظها ويقيم الدين والدنيا معاً، ويوفر الأمن والاستقرار^(١).

وبالجملة فإن حفظ الضروريات يتضمن كافة المرافق المتعلقة بالأمن والعدالة والدفاع والضمان الاجتماعي، كما يدخل فيه الاهتمام بالمرافق العامة المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء، ووسائل الاتصال، الخدمات الصحية، والتعليم، والتربية البدنية، والخلقية، وغرس القيم والمبادئ الإسلامية في النفوس، حتى يقدم الأفراد على العمل في مشاريع التنمية بجد وإخلاص.

وتبرز أهمية تحقيق تلك الحاجات الأساسية للأفراد في أولي مراحل التنمية في أنها تساعد علي بناء الإنسان المسلم القوي الذي يعتز بانتمائه إلى الأمة الإسلامية، ويشعر بكيانه وكرامته، وكذا تعمل علي تأمين الحيلة

(١) د/زكريا محمد بيومي المالية الإسلامية ص ٤/٢، د/ حسين راتب يوسف. عجز

الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي ص ١٦٦



الكريمة للأفراد وتقوية دعائم التماسك الاجتماعي فتزداد الثقة في المجتمع ويشعر الأفراد بأن مجتمعهم قادر على تلبية الحاجات الأساسية وتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، فتزداد الرغبة لديهم في مواصلة العمل وبذل الجهد من أجل الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي.

وفي سبيل تأكيد هذا الحق ربط الإسلام العبادة بتأمين الحياة المعيشية فقال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾^(١) كما أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم أن للإنسان حقوقاً في الضروريات الأساسية المعيشية يجب على الدولة تأمينها لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، فعن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس لابن آدم حق في سوي هذه الخصال، بيت يسكنه، وثوب يوارى عورته، وجلف الخبز والماء^(٢).

وحدث ذات مره أن استخلف الفاروق عمر والياً على العراق فقال له: ماذا تفعل لو جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال له إذن لو جاءني جائع منك لقطعت أنا يدك، ثم قال له: اعلم يا هذا إنما استخلفنا الله علي عبادة لتسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفة لهم، فإن نحن أقمنا لهم هذه النعم تقاضيناها شكرهم، إن الله خلق هذه الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد

(١) سورة قريش: ٣ - ٤

(٢) الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ / ٣٩٨ رقم ٧٦٦١ والجلفة: هي القطعة من كل



في المعصية عملاً وجدت في المعصية أعمالاً فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية^(١).

ويجد القارئ في سيرة عمر بن الخطاب وحفيده عمر بن عبد العزيز ما فيه الكفاية.

هذا الالتزام من جانب الإمام مقتضاه ضمان حد الكفاية لكل فرد، وهو الحد الأدنى من المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان، وفي هذا يقول محمد بن الحسن: "وعلى الإمام أن يتق الله في صرف الأموال إلى المصارف فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات حتى يغنيه وعياله"^(٢).

وقال ابن حزم: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكتفونهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة"^(٣).

ثانياً: المصالح الحاجية: وهي الأمور التي تنفقر إليها الأمة للتوسعة عليها ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، فإذا لم تراعى داخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ولكن ذلك لا يبلغ مقدار الفساد المتوقع في مصالح الأمة عند فقد الضروريات، وذلك كإباحة التمتع

(١) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١١٠

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي ج ١٨/٣.

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٥٦/٦.



بالطبيات مما هو حلال مأكلاً، ومشرباً، وملبساً، ومسكناً، ومركباً، وكإباحة المعاملات التي تؤدي إلى رفع الحرج عن الأمة (١).

وواجب الدولة توفير الحاجيات والإنفاق عليها، وذلك لتوفير القدرة على تحمل أعباء الحياة وواجباتها لأنه بدونها تتعقد الحياة، وتضيّق معاشهم، والحاجيات تأتي في الدرجة الثانية بعد الضروريات، ويقتضي ذلك البدء بالإنفاق على الضروريات ثم الحاجيات وذلك للتيسير على الناس ورفع الحرج والعنت عنهم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (٢).

ومما يدخل في هذا المعنى: توفير المرافق العامة التي تُيسّر على المواطنين أعباء الحياة، واستخدام وسائل التكنولوجيا المتطورة في الصناعات المختلفة، ونشر العلوم والمعارف والثقافة بصورة أوسع وأشمل عما كانت عليه في المرحلة السابقة، فالبلاد إذا لم تستوف تمام عمارتها وكمال حضارتها - التي هي في المرحلة الأولى - فإن الناس يكون همهم الحصول على الضروري من المعاش دون الكمال من الحاجات، فلا يكون لديهم الدافع القوي للانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل التنمية، أمّا إذا تمدنت البلاد ووفت عملية التنمية فيها بما هو ضروري للأبناء، وزادت بها الأعمال كنتيجة لهذا التقدم والتطور، توجهت تلك الزيادة إلى الكمالات من المعاش، وهذا ما تهتم به المرحلة

(١) انظر في هذا المعنى: الموافقات للشاطبي ج ٢/٤-٦، د/ زكريا محمد بيومي -

المالية العامة الإسلامية ص ٤١٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٥.



الثانية من مراحل أولويات التنمية الاقتصادية، ولذلك نُقل عن ابن خلدون قوله: "إن الضائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته"^(١)

ثالثاً: الحاجات الترفيهية أو التحسينية: وهي ما تجمل بها الحياة وترتقي وتشعر الجماعة في ظله بطيب العيش وجمال الحياة وإن لم يكن في تخلفه إرهاق وعنت^(٢)، ويدخل فيها مرافق الترفيه كإقامة المتنزهات والحدائق والتربية الرياضية، وكذا متطلبات المحافظة على البيئة وزرع أشجار الزينة واقتناء وسائل المواصلات المريحة، وما إلى ذلك من زينة الله تعالى التي أحلها لعباده.

ولا يدخل فيها ما تفاخر به بعض الدول من المشاريع الترفيهية الأسطورية، أو تشييد القصور والمدائن في الوقت الذي لا تجد فيه غالبية الشعوب لقمة العيش، أو عملاً مناسباً يدرُ عليه دخلاً بسيطاً يكفيهم شر السؤال.

وقد بين العلماء أن الإمام يجب أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين، وإتباع هذا الترتيب عند إشباع الحاجات العامة إذا أضاق عنها المال العام، فيقدم ما هو ضروري على ما هو حاجي على ما هو تحسيني أو كمال، ولذا فإن الفكر المالي الإسلامي ينكر أن توجه الموارد لإشباع حاجة من الحاجات مع وجود نقص في الإشباع من حاجة أخرى أكثر أهمية، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن تيميه بقوله: "وأما المصارف فالواجب أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح

(١) انظر المقدمة لابن خلدون ص ٤٠.

(٢) الموافقات للشاطبي ج ٢/٥٠.



المسلمين، كعطاء من يحصل به المسلمون منفعة عامة كالمقاتلة الذين هم أهل النصر والجهاد وهم أحق الناس بالفيء - المال العام - ثم ذوي الولايات على المسلمين كالولاية والقضاء والعلماء والسعاة على المال جمعاً وإنفاقاً وأئمة الصلاة وسداد الثغور والأجور - رواتب الموظفين - وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقناطر وطرقات المياه والأنهار، وسداد حاجة ذوي الحاجات إذا لم تكفهم الصدقات فإنهم يقدمون على غيرهم^(١).

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٤-٤٥.



المبحث الثاني

مراعاة أولويات الإنفاق العام والمفاضلة بينها

أوجب الإسلام على ولي الأمر ومن يتولى أمور المال العام أن يقدم الأكثر أهمية على الأقل أهمية، وذلك حسب حاجة الجماعة وظروفها، ورعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً، فيقدم - وكما سبق - الضروريات على الحاجيات، والحاجيات على التحسينيات والكماليات.

فمهمات المسلمين العامة هي الضروريات، فإذا أشبعت فينفق على الحاجيات ثم الكماليات، وقبل سد الضروريات لا يجوز إنفاق المال على الحاجيات وما يليها في الأهمية، ولذلك كان الإمام أحمد وابن سيرين - رحمهما الله تعالى - يرفضان أعطيات وهدايا الخلفاء في عهدهم، وذلك لأن الثغور معطلة غير مشحونة، والفيء غير مقسوم بين أهله - وهم الجند - فرفض الإمام أحمد كان بسبب تقديم الأقل أهمية على الأكثر أهمية^(١).

ويقول ابن قدامة: أما الفيء فهو مصروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ بجند المسلمين، لأنهم أهم المصالح، لكونهم يحفظون المسلمين، وما فضل قدم الأهم فالأهم من عمارة الثغور وكفايتها بالأسلحة والكرارح وما يحتاج إليه، ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجد والقناطر وإصلاح الطرق والأنهار وسد بثوقها وأرزاق القضاة ونحو ذلك مما للمسلمين فيه نفع...^(٢).

(١) الاستخراج في أحكام الخراج لابن رجب - ص ٨٩.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٦/١٧٤، ونحوه في المذهب للشيرازي ج ٢٤٨/٢،



وهنا تجب ملاحظة أن كون الشيء ضرورياً أو حاجياً أو تحسينياً إنما يرجع للظروف والأموال التي يمر بها المجتمع من حالة حرب أو سلم أو قحط أو خصب أو انتشار وباء وغير ذلك من الظروف، وما قد يكون ضرورياً في وقت يمكن أن يكون حاجياً في وقت آخر^(١). وزيادة على ما تقدم أوجب الإسلام على الإمام أمور لا بد منها في الإنفاق العام: بما يتفق ومقاصد الشرعية، ويأتي في مقدمة هذه الأمور ما يأتي:

١ - تقديم النفقة التي تدفع مفسده على تلك التي تجلب مصلحه:

وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول: "درء المفسد مقدم على جلب المصالح"^(٢)، ومقتضي هذه القاعدة في الإنفاق العام أن الإمام يلزمه تقديم نفقات الدفاع على نفقات التعليم حيث أن الأولي تدفع الضرر عن البلاد، وتبعد مفسدة احتلالها، وقتل المسلمين، بينما الثانية تجلب نفعاً فتقدم الأولى، وإن كانت كليهما من الضروريات. كما يجب على الإمام تقديم نفقة المحافظة على أرض المسلمين التي بأيديهم على نفقات تحرير الأرض المغتصبة، وإن كانت كليهما نفقة دفاع ضرورية، حيث أن قتال الدفع أفضل من قتال الطلب فيقدم عليه، وهكذا دفع الصوال عن الأرواح

(١) د/ منذر تحف - القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي ص ١٢٣. ومجموعه أبحاث قدمت للمعهد الإسلامي للبحوث بالقاهرة. ١٩٨٦. نشر بنك التنمية الإسلامي في جدة

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠ دار الكتب العلمية بيروت ط أولى

١٤٠٥/١٩٨٥ قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعلز بن عبدالسلام ج ١/ ٤٧



والأبضاع أفضل من درنهم عن المنافع والأموال والنفقة تأخذكم ما أنفقت عليه في كل مجال^(١).

يقول أمام الحرمين:

"والذي اختاره قاطعاً به أن الأمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء، فإن إقامة الجهاد فرض على العباد... وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرهم إلينا واستجرائهم علينا. والأمور في الولايات إذ لم تؤخذ من مبادئها جرت أموراً يعثر تداركها عند تماديها"^(٢) ففي هذه الأحوال يتعين بذل النفوس والأرواح، فإذا كان الأمر كذلك، فإن بذل الأموال يكون أولى، لأن النفس مقدمة على المال. ثم قال الجويني: "فليست الأموال بأعز من المهج التي يجب تعريضها للأغرار - والأخطار - المؤدية إلى الردى والتوى"^(٣).

٢- الضرر الخاص بتحمل لدفع الضرر العام^(٤):

ومقتضى هذه القاعدة في الإنفاق العام أن الإنفاق الذي يحقق المصلحة العامة للأمة أو لأغليتها بأن يدفع عنهم ضرراً أو يجلب لهم نفعاً مقدم على أنفاق يحقق المصلحة لمجموعة صغيرة من أفراد المجتمع سواء كانت تلك المصلحة من الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات، فإنشاء طريق يربط بين مدينتين كبيرتين مقدم على طريق يربط بين

(١) د/يوسف إبراهيم يوسف النفقات العامة في الإسلام ص ٢٠١

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم للإمام الجويني ص ٢٦١ تحقيق د/ عبد العظيم الديب

١٤٠١ هـ.

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم ص ٢٥٩ ، ٢٦٩.

(٤) الأشباه والنظائر لأبن نجيم ص ٨٧.



قريتين صغيرتين، وإنشاء جامعة أو مصنع أو مستشفى في مدينة كبيرة وتجمع كبير للسكان مقدم على إنشائها في قرية صغيرة. وهكذا^(١).

٣- تقييد الإنفاق العام الضروري بالقدر الذي تدفع بها الضرورة وتتحقق بها المصلحة فقط دون إسراف من شأنه أن يجور على بقية الحاجات العامة:

فإذا كانت نفقات الدفاع ضرورية فإنها لا يجب أن تزيد عن القدر الذي تدفع به الضرورة من حماية الدولة ودفع شر الأعداء، وإن كان إنشاء الطرق أو السدود والقنوات من قبيل الحاجيات فلا ينبغي المبالغة فيها بما يزيد عن الحد المطلوب من توفير هذه الحاجيات^(٢).

(١) د/يوسف إبراهيم يوسف — النفقات العامة في الإسلام ص ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢.



المبحث الثالث

ضرورة الربط بين مبدأ التكلفة والعائد

أوجب الإسلام على الحكام عند تنفيذ مشروع معين ضرورة المقارنة بين النفقة والعائد وكذلك المقارنة بين هذا المشروع ومشروع آخر مماثل له، واختيار المشروع الذي يحقق أكبر نفع ممكن بأقل نفقة ممكنة، كما يجب استبعاد المشروعات الكثيرة الكلفة القليلة العائد، لأنها تمثل عبئاً مالياً على خزانة الدولة وتكون منفعتها العامة مشكوك فيها، أو غير كافية لتبرير نفقتها، وقد يكون أقامتها إرضاءً لبعض أصحاب النفوذ على حساب الجمهور، فإدخال هذا النظام في الإنفاق العام قد يساعد على تقوية المسؤولين الشرفاء في مواجهة أصحاب النفوذ على حساب الغير^(١).

هذا المبدأ - الربط بين التكلفة والعائد - طبقه الفاروق عمر خير تطبيق كما سبق بيانه في شأن أموال الحمى، حيث وازن - رضي الله عنه - بين أسلوبين من أساليب الإنفاق وهما: الأول أن يقدم للمسلمين الماء والكلاً، والثاني أن يقدم لهم الدينار والدرهم، فرأى أن الأيسر على بيت المال هو تقديم الماء والكلاً من أموال الحمى للفقراء، فقد اختار عمر

(١) انظر: د/ عمر محمد شابرا: نحو نظام نقدي عادل ص ١٨٨ - ط المعهد العالمي

للفكر الإسلامي - فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية - ترجمه سيد محمد

سكر ، ط أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.



- رضي الله عنه - الأقل تكلفة والأكثر عائداً لأن رعي الكلاً أقل تكلفة على بيت المال من تقديم الدينار والدرهم وأكثر عدداً^(١).

ونصح الإمام أبو يوسف هارون الرشيد بقوله: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأراضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجري الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد خراجهم، كتب بذلك إليك فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك، حتى ينظر فيه ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة، فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال"^(٢).

فالإمام أبو يوسف يرى أنه إذا كانت عائدات المشروع تفوق تكاليفه، فإنه ينصح الخليفة هارون الرشيد بالإقدام على ذلك المشروع مادام نفعه عائداته للأمة وليبيت المال تزيد على تكاليفه.

وأرشد المعتصم الخليفة العباس وزيره بقوله "إذا رأيت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه"^(٣).

(١) انظر: الخراج لأبي يوسف ص ١٠٥، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٦.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) مروج الذهب للمسعودي ج ٢/ ٢٤٤.



فقول المعتصم هذا يتضمن المفاضلة بين المشروعات وبالأقدام على أي مشروع تفوق عائداته ومنافعه تكاليفه ونفقاته.

فمجموع هذه النقول أن من واجب الإمام أو القائم على شئون البلاد التخطيط والإنفاق المالي في الدولة إتباع الرشيد الاقتصادي في إجراء النفقة العامة، وأن يتبع الأسلوب الأمثل في ضغط النفقات وترشيدها، وذلك بأن تقوم الدولة بضغط إجمال النفقات بحيث يكون التخفيض معقولاً، وأن تختار النفقات التي ينبغي تخفيضها، وأن تسعى إلى الحد منها، وتلجم جموحها وتضخمها^(١).

(١) د/ عطية السيد عبد الواحد - السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي ص ٧٥٤ - ط دار النهضة العربية ١٩٩٧.



الفصل الخامس

الفساد المالي وأثره في اختلال مالية الدولة

تقديم:

الفساد المالي آفة العمران، ما سلكت دولة ما سبيله إلا وأتى الله عليها، فأهلك العباد وأخرب البلاد، وحماية للأمة من شر هذا الخلل في مالية الدولة أوجب عليها عدم إطاعة المسرفين، قد قال تعالى في وصفهم: ﴿الَّذِينَ يَفْسُدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلَحُونَ﴾.

وزيادة على ما تقدم فإن اختلال مالية الدولة قد يفتح الباب واسعاً أمام الأعداء فينالون من إرادتها ويتكالبون على خيراتها ومواردها، لاسيما في عصرنا هذا حيث تسير القوة خلف الاقتصاد، فالإقتصاد القوي يصنع إرادة حرة تقوى على مجابهة الشرور السياسية والاجتماعية.

أما الإقتصاد المتآكل بفعل عوامل الفساد فإنه يجعل الدولة نهمة لكل طامع.

وتتمة للفائدة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الاول: الفساد مؤذن بهلاك العباد وخراب البلاد.

المبحث الثاني: اثر الفساد في اختلال مالية الدولة.

المبحث الثالث: الإمام العادل وغلق باب الفساد المالي.



المبحث الأول

الفساد مؤذن بهلاك العباد وخراب البلاد

الفساد هو: خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أم كثيراً، وبضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة^(١).

وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تنهى عن الفساد في الأرض وتحذر من أن مغبة ذلك هو فساد الأرض نفسها بعد صلاحها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(٢)

وفي معنى هذه الآية الكريمة يقول الإمام البقاعي: "ظهر الفساد أي: النقص في جميع ما ينفع الخلق في البر يالْقحط والخوف ونحوهما، والبحر بالغرق وقلة الفوائد من الصيد ونحوه من كل ما كان يحصل منه من قبل بما كسبت أيدي الناس أي عملت من الشر عقوبة لهم على فعلهم"^(٣).

والفساد سبب مباشر في ذهاب الأمم وفنائها، وتهاوى بنيانها، وتساقط أركانها، والفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان

(١) مفردات

(٢) سورة الروم الآية: ٤١.

(٣) نظم الدرر للإمام البقاعي ج ١٥/١٠٤ - دار المعارف العثمانية - الهند.



الخروج عنه أم كثيراً ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجية عن الاستقامة^(١).

وما انفك الإنسان الذي خلق ليعمر الأرض يخترع وسائل الفساد حتى ضاقت الأرض بالظلم والطغيان والشرور، ودامت دول الباطل أمداً بعيداً، وتعهد الإنسان الشر أكثر من تعهده للخير، وما أنزل الله رسالاته إلا ليصلح بالأنبياء الفساد إلى بئس الإنسان في الأرض، وكانت أول أعمال الفساد الإشراك بالله؛ لأنه عمل لا يغفره الله مطلقاً.

إلى جانب ذلك فقد وفدت إلينا أخلاق الغرب المتدهورة، وانصهرت في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وأهمل القرآن الكريم حتى أضحى يقرأ على قبور الموتى ليس إلا، وهو الذي أنزل ليتخذ المسلمون منها جاً وشرعية لحياتهم فضلاً عن كونه عقيدة^(٢).

ومن عدل الله تعالى ورحمته بخلقه أنه لا يأخذ الأمم والدول بالشرك وخذله مالم ينضم إليه الفساد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾^(٣) قال القرطبي "بظلم" أي بشرك وكفر "وأهلها مصلحون" أي نيام بينهم في تعاطي الحقوق، أي لم يكن ليهلكهم بالكفر وحده حتى ينضاف إليه الفساد، كما أهلك قوم شعيب ببخس المكيال واليزان، وقوم لوط باللواط، ودل هذا على أن المعاصي أقرب إلى

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الاصفهاني ص ٦٣٦، مادة (فسد)

(٢) أ/ نشوة العلواني - الفساد والمفسدون في الأرض ص ١٠

(٣) سورة هود الآية ١١٢



عذاب الاستئصال في الدنيا من الشرك، وإن كان عذاب الشرك في الآخرة أصعب^(١).

إن الفساد يوجد عندما لا يوجد التزام بإيمان أو اخلاق، ولا فساد بعد الشرك بالله معاذ الله - أعظم من الظلم والبغى والطغيان، والتطاول في البينان سرفاً وترفاً، بينما تموت الملايين جوعاً، بغير حول ولا قوة.

قال تعالى في شأن الأمم الطاغية: عاداً وثمود و فرعون: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ﴾ (*) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ (*) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ (*) إِنَّ رَبَّكَ لَبَالْمُرْصَادِ^(٢).

قال العلماء في معنى طغيانهم: أي تمردوا وعتوا وتجاوزوا القدر في الظلم والعدوان أما الفساد فالمراد به الجور والأذى فعذبهم الله بأشد ما يعذب إذ السوط عندهم غاية العذاب فعوقبوا به^(٣).

عاقبة الفساد:

النهى عن الفساد في الأمة واجب شرعي عليها؛ لأن عاقبة الفساد ستعم الجميع والنفير بها لن يستثنى أحد^(٤).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٩/١١٤.

(٢) سورة الفجر الايات ١١-١٤

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢/٤٩.

(٤) في ظلال القرآن للشيبه سيد قطب ج ٢/٢٣٢ - ط: دار إحياء الكتاب العربي -



والمأمل في آيات القرآن الكريم يجد أن عاقبة الفساد تضم ثلاث مهلكات: الأولى: الاستئصال، والثانية: الانحلال، والثالثة: الاختلال. وفيما يلي كلمة موجزة عن هذه العواقب:

أولاً: عقوبة الاستئصال:

قال تعالى في شأن أهل سبأ "لقد كان لسبأ في مسكنهم أية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور. فاعرضوا فأسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين نواتى أكل خبط وأثل وشى من سدر قليل^(١)."

والآية واضحة الدلالة في أن الإنسان إذا كان مضطراً التزم بما يطلبه الله منه ويكون ملتزماً بالأداء، فإذا فرج الله كربته وعادت إليه النعمة يعود إلى طغيانه، فيكون شكره على النعمة الإفساد في الأرض، كما فعل أهل سبأ، فكان عقابهم أن استأصلهم رب العالمين، ولم يبق لهم بقية.

وقال تعالى في شأن قوم شعيب، حينما طلب منهم نبيهم ألا يفسدوا المكيال والميزان وأن يوفوا الناس أشياءهم: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي

(٤) سورة سبأ الآيتان ١٥-١٦ وقوله تعالى "جنتان" أي جماعتان من البساتين، وقوله "بلدة طيبة" أي طيبة الهواء والمناخ، فليس فيها سباح ولا باعوضة ولا برغوث.. "وسيل العرم" أي سيل سد العرم الذي كان يجمع وراءه الأمطار "زواتي أكل خبط" أي ثمر مرء حامض تعافه النفس، "أثل" نوع من شجر الطرفاء، كبير الحجم، متشابك الأغصان، دقيق الورق، ثمره حب أحمر لا يؤكل، "سدر" شجر النبق وهو شجر قليل الغناء عند الأكل.



مِلَّتَنَا^(١)، ودائماً فإن المستكبرين والطاغين والمستغلين والأغنياء هم الرافضون لدعوة الأنبياء ودعوة الصلاح ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ^(٢)﴾.

والرجفة هي الهزة الضعيفة التي تهز الإنسان، كأن به حمى تشعره بالقشعريرة والبرد الدائم، وصاروا جاثمين على ركبهم ولا حراك لهم وفي هيئة الذلة^(٣).

وعاقب الله تعالى قوم عاد فأرسل عليهم ريحا فيها عذاب أليم، قال تعالى "تدمر كل شيء بأمر ربها فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم كذلك نجزي القوم المجرمين"^(٤).

وقد غش عيونهم العذاب فظنوا أن الهلاك هو مطر سينزل بهم، ففرحوا واستبشروا به، وقد كانوا محلين محتاجين إلى المطر، بل جاءهم الله بريح تدمر كل شيء وتخرب البلاد بأمر ربها ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ^(٥)﴾ فبادوا عن آخرهم ولم تبق لهم باقية، وكذلك جزاء المفسدين. وقيل في قوة هذه الريح أنها عنت علي خزائنها وبيوتها حتى خرجت من خلال الأبواب^(٦) وهذا جزاء الترف والفساد في المال.

(١) سورة الأعراف الآية ٨٨.

(٢) سورة الأعراف الآية ٩١.

(٣) تفسير ابن كثير ج ٤ / ٢٢٣ مكتبة المنار. عمان ١٤٠٨ / ١٩٨٨

(٤) سورة الأحقاف الآيات، ٢٤، ٢٥، ٢٦.

(٥) سورة الذاريات الآية ٢٢.

(٦) تفسير ابن كثير ج ٤ / ٥٤٦.



والبطر، والتمتع بالأموال والأولاد مع معصية الله تعالى، والتجبر في الأرض والتكبر بغير حق.

ثانياً: عقوبة الاختلال:

قال الله تعالى في شأن بني إسرائيل: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(١).

لقد طلب موسى عليه السلام السقاية من الله، فسقاه الله وقومه، فشرّبوا وأعرضوا عن شكره، وكان يتيهون بالسد الذي يحفظ لهم الأمطار، ويمدهم بما يحتاجون إليه منها طوال العام، وأخذوا يتفاخرون بعلمهم، ونسوا الله الذي علمهم، فكان هذا السد هو النكبة أو الكارثة التي أهلكت زرعهم، فأفسدوا في الأرض ونسوا نعمه الله فنزل بهم العذاب.

ثالثاً: الاختلال:

ويكون باختلال المنهج والتفكير، فيظن أهله الباطل حقاً ويدافعون عنه فيضعون المناهج التي تفسد، ظاهرها الإصلاح لكنها تزيد الأمور سوءاً، ويسمون هذا فلاحاً وتقدماً، ويغيروا من منهج الله، ويعطلوا تطبيقه بحجة الإصلاح، ويظن أولئك أنهم يحسنون صنعاً، ويزنون أنفسهم بالخطرسة والأموال والأولاد والمناصب.

شأن أولئك عند الله تعالى هو اختلال قوام خيائهم، وأركان ممالكهم، فيتهاوي البنيان من كثرة الطغيان، وتبسط الأزمات أنيابها فتأكل الأخضر واليابس ويسلط الله عليهم من هو أظلم منهم فيتملك الديار والأموال،



ويضحى العزيز ذليلاً، والطلاق سجيناً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١).

وقريب من الملوك المترفون: فهم في كل أمة طبقة الكبراء الناعمين، الذين يجدون المال ويجدون الخدم، ويجدون الراحة، فينعمون بالدعة، وبالراحة والسيادة حتى تترهل نفوسهم وتتأسى، وترتع في الفسق والمجانة، وتستهنئ بالقيم والمقدسات والكرامات، وتلغ في الأعراض والمحرمات، وهم إذا لم يجدوا من يضرب على أيديهم عاثوا في الأرض فساداً، ونشروا الفاحشة في الأمة وأشاعوها، وأرخصوا القيم العليا التي لاتعيش الشعوب إلا بها ولها ومن ثم تتحلل الأمة وتسترخي، وتفقد حيويّتها، وعناصر قوتها، وأسباب بقائها، فتهلك وتطوي صفحاتها.

والسنة المقررة في هذه الآية، أن كثرة المترفين سبب لهلاك الأمة إذا لم تدافعهم ولم تضرب على أيديهم، فيتسلطون على الأمة فيعم فيها الفسق، فتحللت وترهلت فحقت عليها سنة الله، وأصابها الدمار والهلاك، وهي المسؤولة عما يحل بها، لأنها لم تضرب على أيدي المترفين، ولم تصلح في نظامها الذي يسمح بوجود المترفين، فوجود المترفين ذاته هو السبب الذي من أجله سلطهم الله عليها ففسقوا، ولو أخذت عليهم الطريق فلم تسمح لهم بالظهور فيها ما استحققت الهلاك، وما سلط الله عليها من يفسد ويفسق فيها، ويقودها إلى الهلاك^(٢) وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْنَةً أَمْرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾^(٣).

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٩

(٢) انظر في هذا المعنى: تفسير الشيخ الشعراوي ج ٢ / ١٠٤٧ ط أخبار اليوم ١٩٩١

(٣) سورة الإسراء الآية (١٦)



المبحث الثاني

الفساد المالي وأثره في اختلال مالية الدولة

القرآن الكريم والآيات الدالة علي فساد القائم بامور البلاد، والذي كان سبباً في استئصالهم عن اخرهم، وصاروا مضرباً للمثل إذا كانت الوقائع المطروحة تجسد فساد من انتمنهم الله علي مصالح العباد، وبيان ذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول

التطاول في البنیان والأفراط في التمتع وأثره

في اختلال مالية الدولة

قال تعالى في شأن عاد: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴾^(١) قال أهل العلم في ذات العماد: أي ذات الأبنية المرفوعة علي العمد، وكان ينصبون عليها القصور. وقال الضحاك: ذات العماد: أي ذات القوة والشدة، مأخوذة من قوة الأعمدة، وقيل: هي دمشق، وقيل: الإسكندرية، وقيل غير ذلك^(٢).

وقال تعالى في شأن بني اسرائيل: ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (*) وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (*) وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴾^(٤).

(١) سورة النجر الآيات: ٦-٨

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢٠/٣٦

(٣) سورة الشعراء الايات: ٥٧-٥٨

(٤) سورة الدخان-الايات: ٢٥-٢٧



قال ابن عمرو: كانت الجنات بحافتي النيل في الشقتين جميعاً من أسوان إلى رشيد، وبين الجنات زروع. وفي موضع آخر قيل إنهم كانوا يزرعون ما بين الجبلين من أول مصر إلى آخرها.

أما الكنوز: فالمراد بها الخزائن، وقيل: الدفائن.

والمقام الكريم: أي المنابر، وكانت ألف منبر لألف جبار يعظمون عليها فرعون وملكه. وقيل مجالس الرؤساء والأمراء، والأظهر إنها المساكن الحسان كان تكرم عليهم^(١).

ولما كان شأن الله في الظالمين أن يولى بعضهم بعضاً، أورد الله تعالى هذا النعيم إلى قوم آخرين يعني بني إسرائيل. وهذا مشاهد ومرئي في زماننا، فليس بلزوم أن يكون هلاك المفسد على يد المصلح، بل يكون هلاكه على صاحب خلق مثله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أثر تطاول القادة في البنیان وإفراطهم في التنعم في اختلال مالية الدولة: ومن المنفق عليه أن الانفاق التبذيري والترف من ذوى النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسئولين من أهم أسباب العجز في الموازنة العامة - لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تفتقر إلى أدنى درجة من عدالة

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٣/١٠٤ وما بعدها. وللعلماء في النعمة بالفتح والكسر أقوال: النعمة بالفتح: التنعيم يقال: نعمة الله وناعمه فتتعم، وامرأة متتعة. والنعمة بالكسر: اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك. قال ابن عمر: والمواد بالنعمة نيل مصر، وقال ابن لهيعة: الفيوم، وقال ابن زياد: أرض مضر لكثرة خيرها، وقيل: ما كانوا فيه من السنة والدعة. قال الماوردي في شأن الفرق بين النعمة - بالكسر والفتح - وفي الفرق بينهما وجهان: أحدهما أنها بالكسر في الملك، وبفتحها في البدن والدين، والثاني: أنها بالكسر من المنة وهو الأفضل والعطية، وبالفتح من التنعيم وهو سمة العيش والراحة. انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي - باب الميم فصل النون - ج ٤/٢٥٦ - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩١م.



التوزيع - فعندما تشيع فيهم عادات الإسراف والتبذير وتصبح لهم خلقاً فتحاول الدولة أشباعهم وتلبية رغبتهم. وفي هذا الباب يذكر العلامة ابن خلدون قوله: "فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب سر البداوة والسذاجة وخلقها من الإغضاء والتجافي، وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من الترف والنعيم، فيكثرون الوظائف والضرائب حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة زيادة عظيمة ويضعون المكوس على المبيعات، لتكثر لهم الجباية ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والأنفاق بسببه حتى تنقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة"^(١).

فابن خلدون يرى أن كثرة الترف والتنعيم هي السبب في زيادة النفقات مما يدعو الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب لسداد حاجات المترفين والمتنعمين من ذوي السلطان والجاه.

ولذلك أنكر إمام الحرمين - الإمام الجويني - التوظيف المالي لأغراض السرف والترف فقال: "ولست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام، ليبنتي بكل ناحية حرزاً - قصرأ حصيناً - ويقتني ذخيرة وكنزاً، ويتأكل - يتمول - مفخرة وعزاً"^(٢).

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٢٧٩، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني ص ٢٨٦.



المطلب الثاني

أخذ الوظائف المالية قهراً وجبراً "المكس"

وأثره في اختلال مالية الدولة

ذكر القرطبي وجوهاً أربعة في بيان معنى قوله تعالى في شأن قوم شعيب: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾^(١) أي المكاسون^(٢) الذين يأخذون من الناس ما لا يلزمهم شرعاً من الوظائف المالية بالقهر والجبر، فضمنوا ما لا يجوز ضمان أصله من الملاهي، وهذا قد كثر في الوجود وعمل به سائر البلاد، وهو من أعظم الذنوب وأكبرها وأفحشها، فإنه غصب وظلم وتعسف على الناس وإذاعة للمنكر وعمل به ودوام عليه وإقرار له، وأعظمه تضمين الشرع والحكم والقضاء - يقصد به دفع مال للقضاة رشوة - فلم يبق من الإسلام إلا رسمه، ولا في الدين إلا اسمه^(٣) وقد سبق بيان ذلك في موضع سابق^(٤).

أثر هذا المظهر في اختلال مالية الدولة:

من شأن هذه الوسيلة التي يلجأ إليها القائمون بالأمر شيوع ظاهره التهرب الضريبي، فالإفراط الضريبي من أهم أسباب التهرب منها، إذ أن شدة وطأه الضريبية ينقل كاهل الممولين، وخاصة عند تعدد الضرائب وزيادة سعرها مما يدفع الممولين إلى التهرب الضريبي^(٥).

(١) سورة الأعراف الآية ٨٦.

(٢) المكس: أصلها الضريبي يأخذها المكاس ممن يدخل البلد من التجار، وقد غلب استعمالها فيما يأخذه أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء. القاموس الفقهي مائة مكس ص ٣٣٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٤/٤.

(٤) انظر المبحث الثالث من الفصل الثاني ص وما بعدها.

(٥) انظر د. / محمد حلمي مراد - مالية الدولة - ص ٢٤٥، ط: مطبعة نيسنة مصر.

١٩٦٤م، د. / محمد دويدار - مبادئ المالية العامة ص ٢٢٩ ط المكتب المصري.

الحديث - الإسكندرية ١٩٦٨م.



المطلب الثالث

بخس المكيال والميزان وما يلحق بهما

البخس في المكيال والميزان من أهم مظاهر الاختلال المالي أو الاقتصادي، ذلك لأن من يبخر الميزان ولو بجزء قليل إنما يأخذ لنفسه في آخر الأمر جزء كبيراً، لأنه عندما يشتري لنفسه شيئاً سيفعلون مثلاً ما فعل، فإذا ما وفي المكيال والميزان فهو يفعل لمصلحته، إن أنقص المكيال والميزان فلسوف يفعلون مثل ما يفعل، وبذلك يخسر هو ويصبح الخسران عاماً.

وإذا كانت الخسارة في الكيل والميزان خفيفة وطفيفة، فمن باب أولى ألا نبخر الناس أشياءهم فلا نظلمهم بأخذ أموالهم والإستيلاء على حقوقهم بالرشوة، لأنه إذا كان وفاء الكيل هو أول مطلوب من الله مع أن الخسارة فيه طفيفة فبخس الناس أشياءهم يكون من باب أولى، والبخر لا يكون إلا في السلعة بالتعيب والترهيد فيها، أو بالمخادعة عن القيمة والاحتيال في التريد في الكيل والنقصان فيه، وكل ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

وقد كانت الأرض قبل أن يبعث الله شعبياً يعمل فيها بالمعاصي وتستحل المحرمات وتسفك فيها الدماء، فذلك فسادها، فلما دعا شعبياً ودعاهم إلى الله صلحت الأرض فهو الصلاح^(١).

قال تعالى في شأن سيدنا شعيب -علي نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم التسليم: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٤/٢٢٤



إِلَيْهِ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا
النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ
كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾

فالأمر بالعبادة يربى في النفس البشرية المهابة ويزيدها حباً
واحترافاً للأمر الأعلى وهو المولى عز وجل، وبعد ذلك ضرورة الأمر
بالوفاء باكيل والميزان والزجر عن أن يبخسوا الناس أشياءهم، ثم النهي
والتحذير عن الإفساد في الأرض.

أثر هذا المظهر في اختلال مالية الدولة:

من الثابت أن مجتمعاً يسود فيه بخس الناس أشياءهم مجتمع تفشتوا
فيه الجرائم وبصفه حاصة الغصب والسرقة والرشوة والاختلاس فيفسد
كل شيء.. ومن شأن هذه زيادة الإنفاق العام المخصص للأمن
والاستقرار الاجتماعي، ذلك لأن فقدان الأمن في الإقامة والأسفار يجعل
الطرق مضطربة، وينحصر الناس في البلدان، فتزداد دواعي الفساد تتبعها
لذلك، وترتفع الأسعار وتخرّب الديار. وفي هذا يقول إمام الحرمين: وإذا
تمهدت الممالك، وتوطنت المسالك، انتشر الناس في حوائجهم، ودرجوا في
مدارجهم، واتسق أمر الدين والدنيا، واطمأن إلى الأمانة الورى^(٢).

وإذا كان هذا هو شأن المجتمع حاله البخس من قبل الأفراد، فما
الظن بالأمر لو قامت الدولة بهذا الدور، وهي الحارس الأمين على
مصالح العباد والبلاد.

(١) سورة الأعراف الآية ٨٥

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم ص ٢١٢-٢١٣



يقول إمام الحرمين الجويني في شأن الأثر المترتب على غياب الأمن: فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها، ولا يهنا بشيء منها دونهما فلينهض الإمام لهذا المهم، وليوكل بذلك الذين يخفون، وإذا حزب - اشتد - خطب لا يتواكلون، ولا يتجادلون، ولا يركنون إلى الدعة والسكون، ويبادرون إلى لقاء الأشرار، بدار الفرش إلى النار^(١).



المطلب الرابع

انهيار مقاييس التقدم

إن مقياس التقدم والتحضر في أي مجتمع إنما هو في مشاعر الإنسان العادي، لا في مشاعر ذوي السلطة والثروة والنفوذ والجاه، فإذا كان هذا الإنسان يحصل على حقوقه بلا واسطة ولا رشوة ولا إذلال ولا تعنت، فإن المجتمع يكون متقدماً فعلاً، وإذا كان لا يحصل على حقوقه، أو على جزء قليل منها إلا بشق الأنفس، والاستغلال والابتزاز، فإن المجتمع يكون فاسداً برغم الادعاءات والإنجازات والمؤشرات الكاذبة، والشعارات والخطب المضللة، فهذا الإنسان لا يلقي بالاً لما يقال، ويكتب ويدعي، إنما يلقي بالاً لما يحسه فعلاً في حياته ومعيشته ونشاطه، إن الأمة المتقدمة هي الأمة التي يأخذ بها الضعيف حقه غير متعنت^(١).

هذه هي أهم مظاهر الفساد، وأثرها في اختلال مالية الدولة ليس بخاف على أحد وهذا من عدل الله تعالى مع خلقه، فلولاً مواخذة المجرم بذنبه لتطاول بنيانه واشتد عوده، ولكن من رحمة الله بعباده أن يبأسدهم بالعقوبة حماية لهم، واستبقاء لعزهم، والدول في هذا الشأن حكمها حكم الأفراد، بل الدول في ذلك أشد.

(١) انظر: د. / يونس رفيق المصري - الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني

- ص ١١٩ - ط دار الفكر المعاصر - بيروت - ط أولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.



المبحث الثالث

الإمام العادل وغلق باب الفساد المالي

لم يغفل الإسلام إلزام الإمام العادل بغلق باب الفساد المالي، وعُد ذلك دليلاً على صدق الإمام وعدله في حكمه. ومن يطالع سيره النبوي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين من بعده، يجد ذلك واضحاً بغير لبس أو خفاء، وبصفة خاصة السياسات المالية التي من شأنها حفظ المال العام من التلف والضياع والسرقة والإهمال وبيان ذلك في مطالب خمسة:

المطلب الأول

حسن اختيار العاملين على جباية المال العام

وإنفاقه والرقابة عليهم

حرص الفقه المالي الإسلامي على اشتراط ضرورة توافر شروط معينة في اختيار العاملين على جباية المال العام وإنفاقه، ومن هذه الشروط حسن السيرة والأمانة وخشية الله سبحانه وتعالى.

وقد أجمل أبو يوسف هذه الخصال في نصيحة لهارون الرشيد بقوله: "... رأيت.. أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدراية والأمانة فتولهم الخراج.. ومن وليت منهم فليكن قتيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي، عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم، ما حفظ من حق وأدى من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة، وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله بعد الموت، تجوز شهادته إن شهد، ولا يخاف منه



جور في حكم إن حكم.. فإن لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على المال^(١).

وفي موضع آخر يحدد شروط من يتولى الإنفاق العام بقوله: "ولا يولى النفقة على ذلك إلا رجل يخاف الله تعالى يعمل في ذلك بما يجب عليه الله، عرفت أمانته، وحمد مذهبه، ولا نول من يخونك ويعمل في ذلك بما لا يحل، ولا يسعه يأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه"^(٢).

وتحقيقاً للفائدة تجب المراقبة على هؤلاء ومحاسبتهم على ما قاموا بتخصيله من إيرادات عامة يناط بهم تحصيلها، وكذلك إرسال مفتشين للتفتيش عليهم ومعاقتهم في حالة إخلالهم بواجبهم.

وقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يرسل مفتشاً يكشف عن أحوال هؤلاء العمال، ويبين سيرتهم ومدى اتباعهم لأوامره في جباية المال وإنفاقه^(٣).

كذلك نصح أبو يوسف هارون الرشيد بذلك فقال له: "وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد، وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر. فإذا ثبت عندك وصح أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يؤديه بعد العقوبة الموجعة والنكال حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهدوا إليهم فيه، فإن كل ما عمل به والي

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٢.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٦.



الخراج من الظلم والعسف فإنما يحمل على أنه قد أمر به، وقد أمر بغيره، وإن أحلت بواحد منهم العقوبة الموجعة انتهى غيره واتقى وخاف، وإن لم تفعل بهم تعدوا على أهل الخراج واجترأوا على ظلمهم وتعسفهم..."^(١)

ولضمان عدم امتداد أيدي العمال إلى أموال المسلمين بغير حق ذهب الفقه المالي الإسلامي إلى ضرورة منحهم ما يكفيهم من مرتبات، وقد أشار إلى ذلك أبو يوسف فقال: "حدثني محمد بن حميد قال: حدثنا أشياخنا أن أبا عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - دنست أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال له عمر: "يا أبا عبيدة إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستعين؟ قال: أما إن فعلت فأعنتهم بالعمالة عن الخيانة"^(٢).

وهذا الحديث بين أبا عبيدة وعمر يعتب فيه الأول على أمير المؤمنين لأنه استخدم بعض الصحابة في جباية الأموال ويخشى أن يغريهم المال فتتمد أيديهم إليه دون حق، فيرد عمر عليه بأن استعانتهم بهم لأنهم أهل دين وخلق وأنهم أفضل من يستعين بهم، فيقتنع أبو عبيدة، ولكنه يطالب عمر أن يجزل لهم العطاء والرزق الذي يكفيهم حتى لا يمدوا أيديهم^(٣).

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٣٥.

(٣) د. زكريا محمد بيومي - المالية العامة الإسلامية ص ٤٩٤.



المطلب الثاني

غلق باب الاحتيال من العامل ليهدي له

ومن ذلك ما حدث به هشام بن عروه عن أبيه عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يقال له ابن اللثبي "على صدقات بنى سليم فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي إليّ، قال: فقام النبي - صلى الله عليه وسلم - على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال العامل أبغته فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إليّ أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منها شيئاً إلا وجاء به يوم القيامة يحملة على رقبتة، إما بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار، أو شاه تبعر - ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطيه. فقال: " اللهم قد بلغت" (١).

والحديث واضح الدلالة - كما ذكر ابن حجر - في مشروعية محاسبة المؤتمن، ومنع العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم، وكل ذلك إذا لم يأذن له الإمام في ذلك (٢) وقد بين له النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له، وأنه لو قام في منزله لم يهد له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت إليه عن طريق الهدية، فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له. قال المهلب: حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسامح بعض من عليه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب هدايا العمال - مع الفتح -

ج ١٦/٥٤١ رقم ٧١٧٤.

(٢) المرجع السابق ج ١٦/٥٤٤



الحق. فلذلك قال: "هلا جلس في بيت أبيه وأمه لينظر هل يهدى له: فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له، فأوجب النبي - صلى الله عليه وسلم - أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين^(١).

قال ابن بطال: دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو للتحبيب إليه أو للطمع في وضعه من الحق، فأشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كاحد المسلمين لأفضل له عليهم فيه، وأنه لا يجوز الاستئثار به^(٢).

ولقد كان من أهم عوامل نجاح السياسة المالية في العصر النبوي، وما بعده من عصر الخلفاء الراشدين، هو الرقابة الذاتية الصادرة عن العقيدة، حيث تأثر المسلمون عمالاً وأصحاب عمل موظفين وغير موظفين بالتربية الإسلامية فبذلوا المال عن طيب خاطر، ولم تحدث خيانة أو إهمال من عمال الجباية فازدهر الاقتصاد الإسلامي - ومما يروى في ذلك أن عاملاً بعثه الرسول - صلى الله عليه وسلم - لجباية الصدقات نصحه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعدم الاعتداء على الممولين وظلمهم بأخذ الصدقة من خيرة أموالهم كي لا ينفر المسلمون منه، وذهب ونفذ التعاليم كما أمره الرسول - صلى الله عليه وسلم - بأخذه حتى جاء إلى رجل من أهل البادية فذكر له أن الله تعالى أمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - بأخذ الصدقة من الناس يزكيهم بها ويطهرهم بها فقال له

(١) المرجع السابق ج ١٦/١٣٧

(٢) المرجع السابق ج ١٦/١٣٧



الرجل: قم فخذ فذهب فأخذ الشارف^(١) والبكر وذات العيب، فقال له الرجل: والله ما قام في إبلي أحد قط يأخذ شيئاً لله قبلك والله لتختارون، فرجع إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فذكر له ذلك فدعاه له النبي - صلى الله عليه وسلم -^(٢)،

ومن ذلك أيضاً: ما كان من عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - منذ كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يبعثه كل عام إلى يهود خيبر يخرص عليهم تمرهم، ثم يقول: وإن شئتم فلکم، وإن شئتم فلي فكانوا يضمنونه، بيد أنهم شكوا إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - شدة حرصه، وأرادوا أن يرشوا (ابن رواحة) فجمعوا له حلياً من حلي نسائهم، فقالوا: هذا لك، وخفف عنا، وتجاوزوا في القسم، فقال عبدالله: يا معشر اليهود إنكم لمن أبغض خلق الله تعالى إلي، وما ذاك بحامي علي أن أحيف عليكم وأما ما عرضتم علي من الرشوة فإنها السحت، وإنا لا نأكلها، فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض^(٣).

ولقد كان عمر - رضي الله عنه - شديد المحاسبة لعماله ويشاطرهم هذه الأموال - يروى أنه قثم عليه أبو هريرة من البحرين ومعه مال كثير فقال له عمر: "يا عدو الله وعدو كتابه، أسرقت مال الله؟ فقال أبو هريرة: لست بعدو الله ولا عدو كتابه ولكني عدو من عاداهما، ولم أسرق مال الله، قال: فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم؟ فقبل

(١) الشارف: الشارف من السهام هو العتيق القديم، والشارف من النوق المئسفة الهرمة.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ٢٩، والأموال لأبي عبيد ص ٤٩.

(٣) انظر: الإدارة الإسلامية في عز العرب د./ محمد كرد علي ج ٩٢/٢.



أبو هريرة: خيلي تناسلت وعطائي تلاحق وسهامي تلاحقت فقبضها عنه
عمر^(١).

هذه الطريقة تعتمد على ما يعرف بالمظاهر الخارجية، فقد كان -
رضي الله عنه - يستخلص من هيئة عماله ولباسهم وطعامهم دليلاً على
ميلهم للإسراف في الإنفاق من عدهم، فإذا وجد لديهم ميلاً للإسراف
عزلهم وأعطاهم درساً ينتفعون به في مستقبل حياتهم^(٢).

ويكفي تحقيقاً للعدالة وشدة المحاسبة أن يحتكم أمير المؤمنين عمر
- رضي الله عنه - إلى قانون "من أين لك هذا" للوقوف على حقيقة
النشاط المالي - جباية وإنفاقاً - لعماله، فقد كان - رضي الله عنه -
يطلب من كل عامل أن يكتب قائمة بما يملك، قبل أن يلي عمله، ثم يراقب
ثروته بعد ذلك مراقبة دقيقة فإذا حدث بها زيادة لا تجيزها ظروفه العادية
طبق عليه هذا المبدأ.

المطلب الثالث

محاسبة المتنعم من المسئولين ومعاقبته

لم يحدث في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا في عهد
الصديق أن وجد من الولاة من يتوسع في المأكل والملبس والمركب
والمسكن توسعاً يلفت الأنظار، ويبعث على الإنبهار، وذلك أن ولاة
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يخرجوا عن الجزيرة العربية،

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٩٩.

(٢) ٥٠٠ / ذكرى بيومي - المالية العامة الإسلامية - ص ٩٤.



وحياة أبناء الجزيرة متواضعة على العموم، ولم تدم ولاية الولاة في عهده كثيراً، لأن الولايات الهامة التي ولى عليها أمراءه فتحت في آخر عهده، كمكة والطائف، واليمن بولاياتها والبحرين فكل هذه كان فتحها أو أسلم أهلها بدون قتال قبل وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بمدة قصيرة لا تزيد عن سنتين، وكذلك مدة خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - كانت شبيهة، بما سبقها، فلم يحدث إذا تنعم أو استرخاء أو حرص على المظاهر الدنيوية من أي عامل من عاملها.

وفي عهد الفاروق عمر بدأ يظهر شيء من ذلك الميل إلى التمتع بخيرت الدنيا التي فتحت عليهم، فتعامل معها الفاروق عمر بشدة وأمانة، وهناك العديد من الأمثلة أهمها:

١ - قصة عياض بن غنم: "أحد ولاية مصر"

روى أبو يوسف في كتابه الخراج "أنه بينما كان الفاروق يمشي في طرق المدينة إذا هتف به رجل: يا عمر أترى هذه الشروط تتجيك من الله تعالى، وعاملك "عياض بن غنم" على مصر، وقد لبس الرقيق واتخذ الحاجب؟ فدعا محمد بن مسلمة وكان رسوله إلى العمال، فبعثه وقال: انتني به على الحال التي تجده عليها، قال: فأتاه فوجد على بابه حاجباً فلذا عليه قميص رقيق، قال: اجب أمير المؤمنين، فقال: دعني أطرح عليّ قبائي، فقال: لا، إلا على حالك هذه، قال: فقدم به عليه فلما رآه عمر قل: إنزع قميصك، ودعا بمدرعة صوف، وبريضة^(١) وعصا فقال: لبس هذه المدرعة وخذ هذه العصا وارع هذه الغنم واشرب واسق من مرّ بك،

(١) ريضة من غنم: أي قطيع من غنم.



واحفظ الفضل علينا، أسمعت؟ قال: نعم والموت خير من هذا، فقال عمرو: ونم تكره هذا وإنما سُمي أبوك (غنماً) لأنه كان يرعى الغنم؟ أترى يكون عندك خير؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: انزع، وردّه إلى عمله، فلم يكن له عامل يشبهه^(١).

فهذا هو الفاروق يقف له الرجل من عامة الناس في طريق عام ليذكره بل ليخوفه مما هو كائن في جهة من أرجاء الدولة الواسعة، من مخالفة هي في حقيقتها من أبسط الأمور في ميزان الحكام الآخرين غير الراشدين من خلفاء المسلمين، هذه المخالفة لا تعدو اللباس الجيد مما هو موجود بين جميع الناس، والاستمتاع بطيبات هي في متناول الجميع أيضاً، وهي لا تعدو إلا أن تكون ضرورة عند هذا الحجابي الجليل، لكنها عند عمر كبيرة وخطيرة، كيف لا وقد نهى عن تلك المظاهر وجعلها شروطاً على العامل، إن ارتكب شيئاً منها تعرض للحساب وربما للعقاب، وهذا هو الذي حصل لعياض بن غنم - رضي الله عنه - وغيره كثير.

ولما وصل محمد بن مسلمة ووجد عياضاً كما وصف لعمر، فأخذه دون أن يتركه يرجع إلى البيت ليلبس غير ما هو لابس وليتزوّد بما شاء، لك أن الفاروق قد أمره أن يأتي به على الحالة التي هو عليه وهذا لعمل - وإن كن في ظاه - الشدة إلا أنه يختلف عما حصل في صرنا من مداميات من قبل رجال الخوف في الدول المستبدّة الخائفة من انتقام

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٦، سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٤٠ -

١٤١. عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة والحديث للدكتور / سليمان

الطحاوي ص ٩٢.



الشعوب، إذ يأتي هؤلاء الرجال في أوقات الليل المتأخرة فينتزعون المطلوب من بين أبنائه وأحبائه فيأخذونه إلى مصير مجهول..... وهذه العادة ليست إسلامية بل ولا عربية، بل مستوردة من بلدان لا تطبق فيها على أبنائها هذه العادة السيئة^(١).

فعمل الفاروق مع عماله ليس فيه شيء من الظلم وإنما هي الإدارة الحازمة التي فيها نصر للعامل على نفسه وحفاظ على مصلحة العامة من إنحراف العامل، فحينما وصل عياض إلى المدينة، ونظر إليه عمر نظر المغضب، أمره بنزع ما عليه من الثياب، ثم دفع إليه مدرعة (لباس من صوف خشن) وقال له البسها، وأعطاه عصا وقطيعاً من الغنم وأمره بالذهاب بها لرعيها وسقيها.

٢- قصة الفاروق عمر مع الصحابي الجليل "عبدالله بن قرط":

لم يكن عبدالله بن قرط والياً من قبل عمر، إنما ولاه أبو عبيدة عامر بن الجراح جزءاً من الشام، ذلك الجزء هو حمص، وكان أبو عبيدة والياً على جميع الشام، وهو الحاكم العام يولي الأمراء على الجهاد ويعين القضاة.

وذنب عبدالله بن قرط الذي رآه الفاروق كبيراً يستحق العقوبة عليه فهو انه بنى لنفسه مكاناً عالياً فوق بيته كان يحتجب فيه أحياناً.

(١) انظر أوليات الفاروق عمر في الإدارة والقضاء - د/ غالب بن عبدالكافي القرشي

ج ١/ ٣٢٠ مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ط أولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.



فلما قدم عمر إلى الشام سأل الحمصيين عن واليهم فشكوه وكان أبرز ما أخذوه عليه هي تلك (الغلبة)^(١) التي اتخذها لنفسه، ويكفي ذلك عند عمر، فقد استدعاه إلى المدينة، فلما حضر قال عمر: احبسوه في الشمس ثلاثة - أي ثلاثة أيام - حتى إذا كان بعد ثلاث استحضره وقال له: يا ابن قرط الحقني إلى الحرّة، وفيها إبل الصدقة وغنمها حتى إذا جله الحرّة ألقى عليه جبة وقال: إنزع ثيابك واتزر بهذه، ثم ناوله دلواً وقال: أسق هذه الإبل، فصدع الوالي بالأمر وظل ينزع حتى تعب، فقال له الفاروق: يا ابن قرط متى كان عهدك بهذا؟ قال ملياً أي منذ عهد بعيد، فقال له: فلهذا بنيت الغلبة وأشرفت بها على المساكين والأرامل واليتيم.. ارجع إلى عملك ولا تعد^(٢).

والقصة واضحة الدلالة في حرص الفاروق عمر على أن يكون العامل قريباً من الناس متواضعاً، فإنه إذا اعتلى عليهم ابتعد عنهم، ولفت أنظار الناس إليه معجبين أو مستكرين، وكل ذلك لا يرضي عمر، لذلك استدعى عبدالله بن قرط للحساب من حمص وسط الشام فحاسبه وعاقبه وذكره بحالته السابقة يوم لم يكن أميراً، يوم كان يرعى الغنم قبل أن يعزّه الله بالإسلام.

(١) عبدالله بن قرط الأزدي: يقال كان اسمه (شيطان) فسمّاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (عبدالله) وكان أميراً على حمص من قبل أبي عبيدة، مات شهيداً عام ٥٥هـ، أنظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٣٦١/٥.

(٢) الغلبة بضم العين وكسرها هي الغرفة، والجمع غلالى. القاموس المحيط ج ٣٦٨/٤.



هكذا يجب على ولي الأمر محاسبة العمال ومعاقبتهم على التمتع بمظاهر الدنيا خوفاً عليهم من التماذي فيها، وخوفاً على الرعية من أن تضع حقوقهم، وأن تفسد أخلاقهم، وأن تضعف الثقة بينهم وبين ولايتهم، وهذا العمل من باب السياسة الشرعية، وإلا فالأخذ من الدنيا والتمتع بطيباتها حلال مادام في حدود المباحات من الطيبات، والفاروق عمر لم يقل لأحدهم أن ذلك حراماً ولكنها سياسة شرعية، وسنة راشدة في ثلاني الخلفاء الراشدين لو عمل أي حاكم صالح مثلها أو شبهها في حكمه غير مستبد ولا متجبر لجاز له ذلك وكان مقتدياً بالفاروق عمر^(١).

وأكثر من ذلك أن الإمام العادل قد يعزل الأمير لا من خيانة أو ضعف ولكن خوفاً من أن يثير بقاؤه في منصبه فتنة، كما فعل الفاروق عمر - رضي الله عنه - مع سعد بن أبي وقاص، حيث عزله من إمارته مع علمه ببرأته مما رماه به أهل الكوفة، وذلك ارتكاباً لأخف المفسدتين، فرأى أن عزل سعد أسهل من فتنة يثيرها من قام عليه أهل تلك البلد، وقد قال عمر في وصيته: "لم أعزله لضعف ولا لخيانته"^(٢).

(١) انظر: د/ غالب القرشي - مصدر سابق ج ١/ ٣٢١.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ١١/ ٥١٦.



المطلب الرابع

منع الولاة من التجارة والأعمال التي تشغلهم عن واجبه

يحرص الإسلام على تفريغ الوالي لعمله، وهو واجب على الإمام أو الحاكم، وقد طبقه النبي - صلى الله عليه وسلم - عملياً، فقد ولّى النبي - صلى الله عليه وسلم - الولاة والقضاة، ولم يثبت أن أحدهم شغل نفسه في أعمال غير ما بُعث له، ولم يكن لأولئك رواتب شهرية أو سنوية، إلا ما كان لعتاب بن أسيد حين ولاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة، فإنه فرض له رزقاً يومياً من بيت المال قدره (درهم) - وقيل درهمين - فكان يرى الدرهم كثيراً وأثر عنه أنه قال يوم فرض له الرزق: "أيها الناس أجاع الله كبد من جاع على درهم" ^(١) وقال عند موته: والله ما اكتسبت من ولايتي كلها إلا قميصاً معقداً كسوته غلامي كسيان" ^(٢).

وهكذا كان حكام المسلمين قديماً سواء كانوا ولاة أم قضاة، يستكثرون ما يأخذونه من بيت المال أجر عملهم مهما كان الأجر قليلاً ويعطي الواحد منهم العمل كل وقته، ويتعد عن كل شبهة نفعية، فلا رشوة ولا هدية، ولا استخدام المحتاجين وأهل القضايا ولا غير ذلك مما يورث شبهة. فهذا الصحابي الجليل "عتاب بن أسيد" استمرت ولايته أربعة عشر سنة على مكة حيث توفي - رضي الله عنه - لم يكسب من ولايته

(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر ج ٤/٢١١-٢١٢، ط بيروت.

(٢) انظر: الروض الزوض الأنف - شرح السيرة لابن هشام - للإمام عبد الرحمن

السيوطي، ج ٧/١٣٦، ط مصر.



كلها غير قميص لغلّامه، ويقسم على ذلك. فكيف بحكام المسلمين اليوم بل منذ وقت طويل، والمعروف أن الحاكم كلما كان تقيّاً متواضعاً متقشفاً في ماله ومشربه وملبسه ومسكنه، كان قوياً شجاعاً لا يبالي بذهاب الجاه ولا بالموت بل يسعى إليه بتعرضه للشهادة وسعيه وراء المجد والسؤدد، والعكس بالعكس.

وقد ثبت بأكثر من طريق نهى الفاروق عمر لولاته عن الاشتغال بالتجارة عن عمل الولاية فيصر ذلك بالمجتمع كله، فقد كتب لأبي موسى الأشعري - وكان والياً على الكوفة - بعد المغيرة من شعبه -: "لا تبيعن ولا تبتاعن ولا تشارن" (١) ولا تضارن (٢).... (٣).

وفي السنن الكبرى للبيهقي عن سليمان بن موسى - وهو من فقهاء التابعين - قال " كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " أن تجارة الأمير في إمارته خسارة (٤) أي خسارة علي المجتمع كله وليس خسارة في التجارة، أو خسارة على الوالي الذي يمارس التجارة، وإنما هو خسارة للعامة، وهذا أمر معروف، فإن المرء لو كلف بعمل صغير لا يستطيع أن يجمع معه غيره ولو فعل ذلك لكان مقصراً فيهما أو في أحدهما فكيف بمن يتولى أمور الناس ويذهب يعمل في الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو غير ذلك، وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته، حيث ذهب إلى أن

(١) لا تشارن: أي لا تفعل الشر ولا تعاد أحد ولا تخاصم. لسان العرب ج ٢/٢٩٤.

(٢) لا تضارن: أي لا تضر أحداً من رعيّتك ولا تضر نفسك، لسان العرب

ج ٢/١٩٠.

(٣) انظر: المصنف لعبد الرزاق ج ٨/٢٩٩

(٤) انظر السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠/١٠٧.



التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية. يقول ابن خلدون: "إن ذلك يفطر الفلاحين والتجار الي بيع سلعتهم على كساد من الأسواق بأبذس ثمن، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم، بينما يذهب رأسماله فيقع عن سوقه وقد ينتهي الحال بهولاء المتساحين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك ما يشاؤون ويبيعونها في وقت ما لمن تحب أيديهم من الرعايا بما يفرضونه من الثمن"^(١) وهكذا يظهر لنا أن انشغال الحكام وولاة الأمور بمسائل الزراعة والتجارة لحسابهم الخاص، يضر بالرعية ويفتح باب الفساد المالي والاقتصادي علي مصرعيه.

لكن متى يجوز للإمام أن يبيع علي الناس أموالهم وضياعهم؟

تكلم أهل العلم في هذه المسألة وجعل محل ذلك إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم ودليله مارواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: بلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له غيره، فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه"^(٢) قال المهلب: إنما يبيع الإمام علي الناس أموالهم إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم، وأما من ليس بسفيه فلا يباع عليه شيء من ماله إلا في حق يكون عليه، يعني إذا امتنع من أداء الحق وهو كما قال، لكن قصة بيع المدبر ترد علي هذا الجسر وقد أجاب عنها "بأن صاحب المدبر لم يكن له مال

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٢٥١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الأحكام باب بيع الإمام علي الناس أموالهم

وضياعهم - مع الفتح - ح ١٦ / ٥٦٣ رقم ٧١٨٦



غيره: فلما رآه ينفق جميع ماله وأنه تعرض بذلك للتهاكة نقض عليه فعله، ولو كان ينفق جميع ماله لم ينقض فعله^(١).

المطلب الخامس

منع القريب أو الصديق من الاقتراب من المصلحة العامة

الإمام أو الحاكم مكلف شرعاً بمنع القريب والصديق من الاقتراب من المصلحة العامة ولو كان له شبهة حق فيها وذلك سداً للزريعة، وتفرعاً على هذا المبدأ ذهب أهل العلم إلى القول بأن الخليفة ليس له أن يحمي شيئاً لنفسه ولا لبنية

وخير شاهد على لزوميه هذا المبدأ ما كان من الفاروق عمر - رضي الله عنه - حيث منع ابنه أن يكون من المستفيدين من الحمى ولم يكن هو ولا ابنه (عبد الله) من الأغنياء، ومع ذلك فقد شدد عليه وأمره بأن يبيع الإبل التي رعبت في الحمى ويأخذ رأس ماله الأصل ويضع الزيادة في بيت المال.

روى البيهقي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: اشتريت إبلاً وانجعتها^(٢) إلى الحمى، فلما سمعت قدمت بها قال فدخل عمر بن الخطاب السوق فرأى إبلاً سماناً فقال: لمن هذه الإبل؟ قيل لعبد الله بن عمر، قال فجعل يقول: يا عبد الله بن عمر بخ بخ^(٣) ابن أمير المؤمنين، قال فجئته أسعى، فقلت مالك يا أمير المؤمنين؟ قال: ما هذه الإبل؟ قلت إبل أنضاء^(٤)

(١) فتح الباري ج ١٦ / ٥٦٤

(٢) أنجعتها: أخرجتها إلى الحمى لطلب الكلا (الرعى والعلف) انظر القاموس المحيط

ج ٩٠ / ٣

(٣) بخ بخ: عظم الامر وفخم: القاموس المحيط ج ١ / ٢٦٥

(٤) أنضاء: هزيلات. انظر: القاموس المحيط ج ٤ / ٣٩٨



اشتريتها وبعثت بها إلى الحمى أبتغي ما يبتغي المسلمون، قال: فقال إرعو إيل ابن أمير المؤمنين، أسقوا إيل ابن أمير المؤمنين، ياعبد الله بن عمر إغدو على رأس مالك واجعل باقيه في بيت مال المسلمين".^(١) وهكذا كلن الفاروق شديد الحذر أن يقع هو أو أحد أقاربه في أمر فيه شبهة، ولذلك استشهد نظيفاً مبرأ من الظلم، فقد يقول أصحاب الأغراض والأضغان إنه حمى من أجل أقاربه أو أبناءه، أو أعطاهم منها ما لا يعطى غيرهم فقطع دابر ذلك الطريق والوسيلة المؤدية إلى ذلك، فكان العقاب لابنه أن يضيف إلى تعب الرعي تعب البيع ولا يأخذ غير رأسماله الذي اشترى به ويضع الزيادة في بيت مال المسلمين. كان ذلك أمام الناس وعلى ملائمتهم ليعلم الشاهد الغائب:

وروى زيد ابن أسلم عن أبيه أن بني عدي جاءوا إلى عمر فقالوا: إنك خليفة رسول الله وخليفة أبي بكر الصديق خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلو جعلت نفسك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا فقال: بخ بخ يا بني عدي أردتم الأكل على ظهري وأن أهب حسناتي لكم - لا - ولكنكم حتى تأتكم الدعوة وأن ينطبق عليكم الدفتر - يعني ولو تكتبوا آخر الناس - إن لى صاحبين سلكا طريقاً فيان خالفتهما خولف بى ولكنه والله ما أدركنا الفضل فى الدنيا ولا نرجو الثواب عند الله تعالى على عملنا إلا بمحمد - صلى الله عليه وسلم - فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ثم الأقرب فالأقرب فالأقرب، والله لئن جاءت



الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل لهم أولى بمحمد منا يوم القيامة، فإن من قصر به عمله لم يسرع به نسبه^(١).

وقريب من هذا ما روى أن عبداً لله وعبيد الله ابني عمر رضي الله عنهم خرجا في جيش العراق فلما قفلا مرّا على عامل لعمر: وهو أبو موسى الأشعري، فرحّب بهما وسهّل، وقال: لو أقدر لكما أمر أنفعكما به فعلت، ثم قال: بلى، ها هنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكما، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه في المدينة، وتوفران رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما ربحه، فقالا: وددنا، ففعل.

فكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال، فلما قدما وباعا وربحا، قال عمر: أكل الجيش قد أسلف كما أسلفكما؟ فقالا: لا، فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما* أديا المال وربحه فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: يا أمير المؤمنين، لو هلك المال ضمنناه، فقال: أدياه، فسكت عبد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته^(٢) قراضاً، فرضى عمر، وأخذ رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال.

وبهذه السياسة أغلق عمر باب الفساد المالي الذي يرتاده الأبناء والأقارب فيفسدون بذلك القرار السياسي بأكمله، وتختل أركان الدولة، و ما أسرع تساقط أركان الدول بالظلم والبغي والاستطالة.

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٤ - ١٨٠

(٢) أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن اسلم عن أبيه ص ٤٧٩، وانظر بدائع

الصنائع للكاساني ج ٧٩/٦، والذخيرة للقرافي ج ٢٤/٦، مغنى المحتاج للشريني

ج ٢ / ٣٠٩



المبحث الرابع

نماذج من الفساد المالي

الناتج عن سوء استخدام السلطة السياسية أو الإدارية

كثيراً ما تكون السلطة مصدراً من مصادر الفساد المالي الذي يتم بواسطة بعض رؤساء الدول، أو رؤساء الأحزاب وغيرهم.

وفيما يلي أمثلة لهذه الظاهرة:

أولاً: الفساد المالي الذي تمت ممارسته بواسطة الرئيس الفلبيني (ماركوس) وزوجته (إيميليدا) والتي قدرت بنحو عشرة مليارات دولار أمريكي جمعها ماركوس وزوجته ومعاونوه خلال فترة حكم ماركوس للفلبين^(١).

ثانياً: الفساد المالي الذي مارسه (جان كلورد وفالييه) رئيس هايتي، وذلك في صورة تهريب مبالغ كبيرة من المخصصات والأموال الحكومية والأموال الناتجة عن الرشوة والاختلاس والاستغلال ومن خلال السحب بواسطة دفتر شيكات أبيض من حسابات الحكومة لاستخدامها في شراء تحف وأشياء نفيسة، أو تهريبها إلى الخارج ليتم غسلها من خلال البنوك الأجنبية.

ثالثاً: الفساد المالي الذي مارسه شاه إيران محمد رضا بهلوي، في صورة تهريب عشرات المليارات من الدولارات إلى البنوك الأوربية

(١) جريدة الأزمات المصرية ١٩٩٦/٢/٢.



والأمريكية وذلك من حصيلة الفوائض البترولية الكبيرة والمتراكمة لدى إيران، وكان الشاه يحصل من شركة البترول الوطنية على ألف مليون دولار سنوياً، وقد بلغت قيمة الأموال المهربة في عهد الشاه عشرين مليار دولار!!^(٢)

رابعاً: الفساد المالي الذي مارسه أسرة الرئيس الإندونيسي السابق (سوهارتو) والتي كانت تتمتع بنفوذ اقتصادي كبير في مجال البتروكيميات والفنادق والبتترول والغاز مما أعطى لها وضعاً احتكاريّاً يجعلها تسيطر على ثلث الاقتصاد^(١).

خامساً: الفساد المالي الأمريكي، والذي يجد مصدره الأكبر في تجارة السلاح حيث تباع الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً من السلاح ما قيمته ٥٠ مليار دولار، يدفع عنها رشوة وعمولات تقدر بنحو ٢٥٠ مليون دولار تدفع إلى وسطاء في أسواق السلاح ولبعض المسؤولين في وزارات الدفاع في الدول النامية من خلال مكاتب وهمية للسمسة. وقد تم اكتشاف بعض هذه التجاوزات عام ١٩٩٤ وقدم عنها إلى المحاكمة حيث حكمت عليهم المحاكم الأمريكية بالسجن والغرامة، وفي عام ١٩٩٥ اعترف رجل أعمال أمريكي يدعى: (آرثر بوفين) بقبول رشوة قدرها تسعمائة ألف دولار من ليبيا مقابل استخدام نفوذه لمحاولة رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على ليبيا بسبب حادث لوكيربي، ومن أجل مساعدة ليبيا في شراء عقارات في ولاية تكساس الأمريكية تبلغ قيمتها مائتي مليون دولار وخلال أبريل ١٩٩٦ بدأت محاكمة كل

(٢) غسيل الأموال في مصر والعالم. د / حمدي عبد العظيم - ص ٦٠ .

(١) المصدر السابق ص ٦٥ .



من د. جيمس وسوزان مادوجال (شريكي الرئيس الأمريكي كيلنتون وزوجته هيلارى فى مشروع وايت ووتر للعقارات حيث وجه لهما اتهامات من ٢١ نقطة تتعلق بسوء استغلال حوالى ثلاثة ملايين دولار فى قروض غير مشروعة^(١) وغيرها كثير .

سادساً: الفساد المالي فى الصين الشعبية، حيث أوضحت التقارير الرسمية الصادرة عام ١٩٩٥ فى الصين الشعبية، أن عدد حالات الفساد السياسى والإدارى بلغ ٤٨ ألف واقعة ارتكبتها مسئولون فى الحزب الشيوعى الصينى وفى الإدارات الحكومية خلال النصف الأول من هذا العام^(٢). ومن ذلك ما قضت به محكمة شمال الصين بإعدام أربعة مسئولين بتهمة الفساد وتلقى رشاوى من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ مجموعها ٧٤ ألف دولار ومن بينهم رئيس الحزب الشيوعى رئيس الشرطة فى البلاد.^(٣)

سابعاً: الفساد المالي فى إيطاليا: ومن ذلك أن إحدى المحاكم الإيطالية فى ميلانو أصدرت أمرها باستدعاء ٢٢ مديراً يعملون فى شركات سيلفيو برلسكونى رئيس وزراء إيطاليا السابق، وذلك لاتهامهم بالفساد من خلال عملهم فى قطاع الإعلانات التابع لإمبراطورية برلسكونى الكبيرة التى تحقق أرباحاً سنوية قدرها سبعة مليارات دولار فى المتوسط.

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠/٤/١٩٩٦ .

(٢) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦ .

(٣) جريدة الأهرام بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦ .



وقد سبق لإيطاليا تقديم أكثر من وزير دفاع خلال فترة السبعينات إلى المحاكمة بتهمة الحصول على رشوة من شركة لوكهيد الأمريكية لتجارة السلاح مقابل تسهيل عقود بيع طائراتها إلى إيطاليا^(١)

ثامناً: الفساد المالي في العراق: يقدر المراقبون ثروة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين - المهربة إلى الخارج بحوالي عشرة مليارات، موزعة بين مائة بنك وشركة على مستوى العالم. فضلاً عما كان يحصل عليه ابنه (عدي) من صفقات البترول، حيث أشارت تقديرات الخبراء والمراقبين إلى أن عدي كان يحصل على دخل إضافي قدره مليوناً دولار من صفقات البترول السرية، حيث تم تهريب البترول العراقي عبر الحدود مع تركيا، بالإضافة إلى الاتجار في السوق السوداء للسلع الغذائية، وما إلى ذلك ... !!

وأخيراً: بنك الاعتماد والتجارة الدولي، الذي وصفه البعض بامبراطورية الفساد المالي (وترجع نشأة البنك إلى بداية السبعينيات حينما بدأت لندن في استقطاب فوائض المال العربي البترولي وبدء البنك في تأسيس فروع ارتفع عددها في بريطانيا من أربعة فروع فقط عام ١٩٧٣ إلى ٤٥ فرعاً عام ١٩٧٧ كما ارتفع عدد فروع البنك في مصر إلى عشرين فرعاً. واتسع النطاق الجغرافي لفروع البنك حتى وصل إلى ١٤٦ فرعاً موزعة على ٣٢ دولة في مختلف أنحاء العالم، وقدرت موجوداتها بنحو ١,٦ مليار دولار عام ١٩٧٧، ثم ارتفعت إلى



٢.٢ مليار دولار عام ١٩٧٨، مما جعل البنك يحصل على لقب أكبر بنك بريطاني قابل للتوسع.

وكان المظهر الخارجي للبنك يبدو مصرفاً تجارياً فقط ولكنه من الداخل كان مثل المسجد الذي يؤمه العابدي بعقد مؤتمرات للبنك في أهم مدن العالم مثل لندن وجنيف ولكوسمبورج وأثينا، وكان العابدي حريصاً على لقاء كبار رجال المال والأعمال والساسة وكبار رجال الدولة في العالم.

وقد حرص البنك على أن يلعب دوراً مهماً في الجاسوسية الاقتصادية من خلال توطيد علاقاته الحميمة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الباكستانية والتي رحبت كلها بالتعاون مع البنك باعتباره مؤسسة مصرفية واسعة الانتشار في مختلف أنحاء العالم وحرصها على التعاون مع الجهة التي تمارس أنشطة خفية وتجمع بعض المعلومات والأسرار ونقل الأموال عبر القنوات المتعددة، والتي لديها علاقات وثيقة مع الحكام والساسة وكبار رجال المال والأعمال وكبار رجال الدولة في عدد كبير من الدول.

وقد استطاع (عابدي) مدير البنك أن يعين بعض رجال المخابرات في وظائف إدارية داخل البنك فعين اثنين من كبار ضباط المخابرات الباكستانية في مواقع مهمة داخل البنك أو الشركات التابعة له.

كما عين في فرع واشنطن أعضاء في مجلس الإدارة من رجال المخابرات الأمريكية مثل (روبرت جري) صديق (وليام ليكس) مدير الوكالة المركزية الأمريكية في عهد الرئيس ريجان، وكارل هار "عضو



مجلس الأمن القومي، وعضو مجلس تنسيق العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وهكذا نجد أن إدارة البنك كانت خاضعة لنفوذ وتوجيهات رجال المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الباكستانية داخل البنك وتلقى توجيهاتهم وتساهم في عمليات الجاسوسية في مختلف دول العالم الثالث التي تنتشر بها فروع البنك: مثال ذلك تعاون المخابرات الأمريكية مع المخابرات الباكستانية لتأمين وصول المال والسلاح إلى المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الاتحاد السوفيت السابق، من خلال فتح حسابات في البنك، وفي بنك (فرست أمريكي) التابع له لتأمين أداء عمليات المخابرات الأمريكية والباكستانية في أفغانستان ولعل أهم العمليات المربحة التي اعتمد عليها البنك تتلخص فيما ذكره (دنورهان بيلي) عضو مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس ريجان) والذي أوضح أن البنك كان متورطاً في عمليات تمويل النشاط الإرهابي، وحرب العصابات، ومخالفة نظم نقل التكنولوجيا، ومخالفة قوانين الحظر والمقاطعة الدولية وغيرها من عمليات الجاسوسية الاقتصادية والسياسية وذلك بالإضافة إلى تجارة المخدرات، وتقديم القروض بدون ضمانات للشركات الخاسرة العاملة في النقل البحري. مثل القروض التي قدمها البنك إلى عائلة (جوفال) الباكستانية، التي تعمل في النقل البحري والتي صرح الرئيس الباكستاني الراحل (بوتو) بأنها كانت على علاقة مع (عابدي) ومع المخابرات المركزية الأمريكية^(١).

(١) انظر: د / حمدي عبد العظيم - غسيل الأموال في مصر - ص ٩١ - ٩٦.



الفصل السادس

مسؤولية الحكام عن استقرار الاقتصاد العام في شريعة الإسلام

تقديم:

الاستقرار الاقتصادي فريضة إسلامية، لما يترتب عليه من آثار اقتصادية إيجابية على النشاط الاقتصادي سواء منه الفردي أو الحكومي، وبصفة خاصة تلك السياسات التي من شأنها استقرار الأسعار، وسلامة النقد، ووفرة عرض السلع والخدمات، ومنع استئثار الحكومة بالنشاط الاقتصادي دون مشاركة رأس المال الخاص.

ولا تقف مسؤولية الحكام عند هذا الأمر، بل يوجب الإسلام عليهم تقرير السياسات التي من شأنها المحافظة على الأصول الإنتاجية، فلا إفراط ولا تفريط.

وللوصول إلى هذه الفريضة رتب الفقهاء الكثير من الأحكام الشرعية على تصرفات الحاكم المالية والنقدية، وذلك لما يترتب على هذه التصرفات من آثار سلبية قد تصطدم مع النص الشرعي، أو آثار إيجابية تحقق مقصود الشرع من التكليف.

وتتمة للفائدة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث خمسة:

المبحث الأول: مسؤولية الحكام عن استقرار الأسعار.

المبحث الثاني: مسؤولية الحكام عن سلامة النقد.

المبحث الثالث: التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية.



المبحث الرابع: تقرير السياسات التي من شأنها المحافظة على الأصول الإنتاجية.

المبحث الخامس: مسؤولية الحكام عن وفرة المعروض من السلع والخدمات ومنع احتكارها.

المبحث الأول

مسئولية الحكام عن استقرار الأسعار

حماية لاقتصاد الدولة من الأزمات الاقتصادية أيا كانت صورتها أوجب الإسلام على ولي الأمر تقرير سياسة سعرية عادلة توازن بين مصلحة البائع والمشتري أو المنتج والمستهلك، وذلك بأن يأمر الحاكم، أو نائبه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً - أهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر معين، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة^(١)

هذه السلطة تستند في التسعير إلى ما تقضي به المصلحة العامة، فحيث تكون المصلحة العامة يأتي قرارها، سواء في التسعير أو عدمه، في سلعة واحدة أو أكثر، أو في تحديث ثمن معين زيادة أو نقصاً.

وإذا كان الأمر كذلك، أمكن للسلطة أن توضع عقوبة تعزيزية لمن يخالف ذلك، لأنه يضر بمصلحة الجماعة^(٢).

وقضية التسعير من القضايا التي حظيت بالكثير من الدراسات، ولو أخذنا بالرأي القائل بجواز التسعير أو وجوبه وهو القول المروي عن

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥/ ٢٢٠.

(٢) انظر: الاقتصاد الإسلامي د/ حسن الشاذلي ص ١٩٥.



الإمام عن الإمام مالك، ووجه للشافعية - في حالة الغلاء - ومذهب سعيد بن المسيب، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(١) تبين لك وجه المصلحة في ذلك المنع من إغلاء السعر على الناس، ودفع الأذى عنهم، ومنع الاحتكار أو تخفيفه، وتسهيل العيش، وجعل المستهلك ينال السلع بثمن لا شطط فيها ولا مجاوزة للاعتدال، ومن ثم فهو سبيل لحمل لتجار على البيع بأثمان معقولة، ذلك أن رأي الأمر مطالب شرعاً بأن يمكن كل إنسان من أن يصل إلى ما يحتاجه بما يستطيعه.

وأساس هذه المسؤولية من جانب ولي الأمر، ما وردت به السنة النبوية وفقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك فقال: "من اعتق شركاً له في عبد، وكان له من المال ما يبلغ به ثمن العبد، قوّم عليه قيمه عدل، لا وكس ولا شطط" فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليهم العبد^(٢) ولم يكن لشريك المعتق أن يساومه بالذي يريد، فإنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذي لم يعتقه لتكميل الحرية في العبد، قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطيه قسطه من القيمة، فإن حق الشريك في نصف القيمة، لا في قيمة النصف، وهذا الذي أمر به النبي - صلى الله عليه وسلم - من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير^(٣).

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباقي ج ١٨/٥، مغني المحتاج للشريني ج ٣٨/٢

الحدة لابن تيمية ص ٣٠، الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٥٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب العتق ح ١٨٩/٣.

(٣) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٣٠٣ - ٣٠٤.



كذلك فإن التسعير إلزام بالعدل: فإذا امتنع أرباب السلع عن بيعها - مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة علي القيمة المعروفة، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا بإلزامهم بقيمة المثل، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به، فالأمر يدور مع الضرورة وجوداً وعدمًا^(١).

ويمكن أن يستدل - أيضاً - على جواز التسعير بما جاء في كتاب الإمام علي - رضي الله عنه - للأشتر النخعي موصياً التجار، وفيه... وليكن البيع سمحاً بموازين عدل، وأسعار عدل لا تحجف بالطرفين في معالجتها وذلك حينما مرَّ بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى وهو يبيع زيبياً له فسأله عن سعره، فأقل حاطب: مدين لكل درهم فقال عمر: قد حدثت بغيراً جاءت من الطائف تحمل زيبياً وهو يعتبرون سعره، فإما أن ترفع في السعر، وإما أن تدخل زيببك البيت فتبعه كيف شئت... فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال: إن الذي قلت ليس لك فيه عزمه مني ولا قضاء، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت فبع، وكيف شئت فبع^(٢).

وروى عن الإمام مالك أنه قال: تعقياً على هذه الواقعة: "لو أن رجلاً أراد إفساد السوق فحطَّ عن سعر الناس لرأيت أن يقال له: أما

(١) المرجع السابق.

(٢) الطرق الحكيمة ص ٣٠٠ المحلي لابن حزم ج ٢٧٣/٩.



لَحَقْتُ بِسَعْرِ النَّاسِ، وَإِمَّا رَفَعْتُ وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ - يَعْنِي لَا تَتَّبِعُوا
الْأَسْعَرَ كَذَا فَلَيْسَ ذَلِكَ بِالصَّوَابِ^(١).

فَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي طَرِيقَةِ تَحْدِيدِ السَّعْرِ: "وَأَمَّا صِفَةُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ
جُوزَ، فَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ وَجُوهَ أَهْلِ سَوْقٍ ذَلِكَ
الشَّيْءِ - الْمُرَادُ تَسْعِيرُهُ - وَيَحْضُرُ غَيْرُهُمْ اسْتِظْهَاراً بِهِمْ عَلَى صَدَقَتِهِمْ،
فَيَسْأَلُهُمْ كَيْفَ يَشْتَرُونَ وَكَيْفَ يَبِيعُونَ؟ فَيُنَازِلُهُمْ إِلَى مَا فِيهِ لَهُمْ وَلِلْعَامَّةِ
سَدَادٌ حَتَّى يَرْضَوْا بِهِ، وَلَا يُجْبِرُهُمْ عَلَى التَّسْعِيرِ وَلَكِنْ عَنْ رِضَا، فَإِذَا
امْتَنَعَ النَّاسُ عَنْ بَيْعِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بَيْعُهُ فَنَا يُؤْمَرُونَ بِالْوَاجِبِ، وَيَعَاقِبُونَ
عَلَى تَرْكِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَ بِثَمَنِ الْمَثَلِ فَا مَتَّعَ.

وَعَلَى هَذَا أَجَازَهُ مِنْ أَجَازِهِ، وَوَجْهَ هَذَا أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ
مَصَالِحِ الْبَائِعِينَ وَالْمَشْتَرِينَ، وَيَجْعَلَ لِلْبَاعَةِ فِي ذَلِكَ مِنَ الرِّبْحِ مَا يَقُومُ بِهِمْ،
وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِجْحَافٌ بِالنَّاسِ^(٢) وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الْبَائِعُونَ رَفْعَ
الْأَسْعَارِ بِصُورَةٍ تَضُرُّ بِالنَّاسِ كَانَ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَتَدَخَّلَ بِوَضْعِ سَعْرِ
لِلسَّلْعَةِ يَحْقُقُ الْعَدْلَ لِلْفَرِيقَيْنِ وَلَا يَجْحَفُ بِأَحَدَاهُمَا.

وَحَوْلَ هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ كَلَاماً جَيِّداً، حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ
التَّسْعِيرَ مِنْهُ مَا هُوَ ظَلَمٌ وَمَحْرَمٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَدْلٌ جَائِزٌ، فَإِذَا تَضَمَّنَ ظَلَمٌ
النَّاسَ وَإِكْرَاهَهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْبَيْعِ بِثَمَنِ لَا يَرْضَوْنَهُ، أَوْ مَنَعَهُمْ مِمَّا أَبْلَحَ
اللَّهُ لَهُمْ فَهُوَ حَرَامٌ.

(١) الطرق الحكمية - ص ٢٩٨.

(٢) المرجع السابق ٣٠٣.



وإذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب.

فأما القسم الأول فمثل ما روى عن أنس قال: غلا السعر على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالوا: يا رسول الله لو سَعَرْت لَنَا، فقال إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعّر، وإني لا أرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياهم في دم ولا مال^(١).

أما الثاني: فمثل أن يتمتع أرباب السلع عن بيعها - مع ضرورة الناس إليها - إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا بالزامهم بقيمة المثل، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به، فالأمر يدور مع الضرورة وجوداً وعدماء، والتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع، وحقيقة إلزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم، وهذا كما أنه لا يجوز الإكراه على البيع حق، فيجوز أو يجب الإكراه عليه بحق...^(٢).

ومثل امتناع أرباب السلع عن بيعها إلا بسعر مرتفع أن يكون الناس قد التزموا ألا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون لاتباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها هم، فلو باع غيرهم ذلك منع، إما ظلماً لوظيفة - أي شيء من المال - تؤخذ من البائع، أو غير ظلم لما في ذلك من

(١) أخرجه أبو داود في سننه ج ٣/٢٧٢، وابن ماجه في سننه ج ٢/٢٢٠، والإمام أحمد في مسنده ج ٢/٢٣٢.

(٢) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٨٥.



الفساد، فهنا يجب التسعير عليهم، بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل، بلا تردد في ذلك عنه أحد من العلماء، لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا، أو يشتروا، كان ذلك ظلماً للخلق من وجين: أولهما: ظلم للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال، وثانيهما: ظلم للمشتريين منهم^(١).

قال ابن القيم: "وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سَعَّر عليهم تسعير عدل لا وكس فيه ولا شطط، وإذا اندفعت حاجاتهم وقامات مصلحتهم بدونه لم يفعل"^(٢).

وبذلك يكون ولي الأمر مسئولاً شرعاً عن ضبط السياسة السعرية للقضاء على استغلال التجار وجشعهم، والقضاء على ما يعرف بالسوق السوداء التي لها أسوأ الأثر على الناحية الاقتصادية. ومن شأن هذا كله استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(١) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٣١٠.

(٢) المرجع السابق ص ٣١٠.



المبحث الثاني

مسئولية الحكام عن سلامة النقد

الاستقرار النقدي فريضة مالية من شأن توافرها في أي اقتصاد أن يكتب له الرواج والتقدم، بل وسلامة نبتان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولذلك جعل الإسلام إصدار النقود وظيفة دينية وولاية شرعية، وحذر من التوسع في إصدار النقود المغشوشة أو الرخيصة - كما عبّر عنها علماء الاقتصاد الوضعي - لما يترتب عليه من إفساد أمر النقود والإضرار بذوي الحقوق، وغلاء الأسعار وغير ذلك من المفساد حتى أن المقرئزي - رحمه الله - يذكر لنا سبب المجاعات وارتفاع الأسعار بأنه "ليس بالناس غلاء، إنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام نتيجة استئثار العباد بنقدهم - أي النقود الحقيقية المتخذة من الذهب والفضة - وضربهم الفلوس بكثرة إلى درجة أصبحت هي النقد الراجح في التعامل"^(١).

ولما كانت النقود تفسد بالغش ويعم ضررها ألزم الفقهاء الإمام أو السلطات النقدية - بعدم السماح بغش النقود. وفي هذا يقول الماوردي: "وليعلم الملك أن الأمور يعم نفعها إذا صلح أمر النقود، ويعم ضررها إذا فسد أمر النقود من الدرهم والدينار، فإن ما يعود على الملك من نفع صلاحها لسعة دخله وقلة خرجه أضعاف ما يعود في نفعها على رعيته، فإن سماح في غشها وأرخص في مزج الفضة بغيرها لم يف نفع صلاحها بضرر فسادها... ثم إذا طال مكثها وكثر لمسها قُبِّحت عند الناس وتجنبوا

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقرئزي ص ٤٧ مطبعة لجنة التأليف بمصر ١٩٥٧م.



قبض قبيحها ورغبوا في طريها ومليحها... ويتحين الناس قبض الدراهم
ويمنعون من بيع الأمتعة إلا بالعين - الذهب - واستحدثوا لمعاملات المين
نوعاً من غير النقود المألوفة ويدفعون به الأقوات وينالون به الحاجات
وبطلت معاملات الناس ... فإن غيّر فعند ذلك تدعوه الحاجة إلى تغيير
الضرب، فإن غيّر بمثله كان حالهما واحدة، وكان حكمه في المستقبل حكم
الأول" (١).

ويذكر (الأسدي) "أن فساد النقود دخول الخلل في المعاش
والنقص في الأموال والمعاملات واعتماد التطفيف المهني عنه في
الموازن اعتماداً على تفاوت القيم... ولو أكره الناس على التعامل بالنقود
الفاصة توقفت الأحوال، وضاعت الأموال، وكثرت الأقوال، وتغيرت
الأسعار، وحصل التنازع لوقوع الإضرار" (٢).

ويقول الإمام الشافعي - رحمه الله - يكره للإمام ضرب الدراهم
المعشوشة للحديث الصحيح "من غشنا فليس منا" ولأن فيه إفساداً للنقود،
وإضراراً بذيي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الإجلاب - الاستيراد -
وغير ذلك من المفاسد" (٣).

(١) تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك للماوردي ص ٢٥٥

- ٢٥٦ تحقيق د/ محي الدين السرحان، ط دار النهضة العربية ١٩٨١م.

(٢) التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف
والاختيار للأسدي - محمد بن محمد بن خليل ص ١٣٤، ط دار الفكر العربي، ط
أولى ١٩٦٨م.

(٣) المجموع للنووي ج ١٠/١١، نهاية المحتاج ج ٣/٦٨.



ويظهر من هذه النصوص وغيرها كثر - أن ولي الأمر مطالب شرعاً بتقرير سياسات نقدية راشدة تمنع فساد أمر النقود، لما يترتب عليه من اختلال نقدي، كثيراً ما يصحبه غلاء في الأسعار، ونقص في الإيرادات العامة، وإضرار بذوي الحقوق.

المبحث الثالث

التجارة في السلطان مضرة بالرعاية مفسدة للجباية

من شأن اشتغال الدولة أو الحاكم بالتجارة الإضرار بتوازن السوق، وهو ما أكدّه ابن خلدون في المقدمة، إذ يرى أن دخول الدولة أو السلطان في مجال التجارة يحول دون المنافسة فيقعد التجار وغيرهم عن مباشرة أنشطتهم، وبذلك تزداد فرصتهم في فرض الأسعار المرتفعة، إذ يقول تحت عنوان "التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية" إن ذلك يضطر الفلاحين والتجار إلى بيع سلعتهم على كساد من الأسواق بأبخس الأثمان، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأسماله، فيقعد عن سوقه، وقد ينتهي الحال بهؤلاء المتسلحين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الثلثات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك ما يشاؤون ويبيعونها في وقت ما لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضونه من الثمن^(١).

وما يقال بالنسبة للحاكم يقال بالنسبة لولده من بعض الوجوه أظهرها أن الناس يتعاملون مع على أنه ابن الحاكم فيبيعونه بسعر دون

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٢٥١ - ٢٥٢.



سعر المثل، ويتعامل هو مع الناس بهذه الصفة مما يحمله على جمع النشاط الاقتصادي - وبصفة خاصة المشروعات الناجحة - بيده، ومن شأن هذا التصرف الإخلال بقوانين المنافسة.

المبحث الرابع

تقرير السياسات المالية والاقتصادية النافعة

لا يختلف اثنان على أفة الاستثمار في كثير من بلدان العالم الإسلامي تعود إلى القرارات الاقتصادية الخاطئة التي يتخذها ولاة الأمر فيها، ففي بعض الأحيان يبنى القرار الاقتصادي على مراعاة مصلحة الفرد أو الجماعة السياسية أو طائفة معينة من النخبة الحاكمة، أو التسليط على المشروعات الاقتصادية الناجحة، وتحويلها من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، كل ذلك بدافع التربح بالمال العام، أو تكوين طبقة اقتصادية تستطيع أن تؤثر في القرار السياسي، بحيث تسير عربات السياسة خلف قاطرة الاقتصاد، فتتحكم السياسة والاقتصاد بذلك في مصائر العباد والبلاد.

وتارة أخرى قد يأتي القرار الاقتصادي معبراً عن مصلحة جيل بعينه - وهو ذلك الجيل الذي ينتمي إلى النخبة الحاكمة - بعيداً عن مصلحة الأجيال القادمة وهذا قصور في السياسة، بل هي سياسة عرجاء، فالسياسة هي حسن التدبير، والقيام على الشيء بما يصلحه، سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو القادمة، نعم لكل زمان سياساته، لكن قواعد السياسة الراشدة لا تختلف من زمان إلى زمان، وبصفة خاصة مبادئ العدل والإنصاف والمساواة، فهي مبادئ حاكمة للسلوك الإنساني قاطبة يفتن إليه المسلم، وهو واقع مرير يصدق كل منصف أمين.



وفي النظام المالي الإسلامي يجد ولي الأمر نفسه محاطاً بإسلامه وما يحتمه عليه من التزام سبيل الصدق والأمانة، وترك سبيل الكذب والخيانة، يجد رقابة الضمير التي تساعد في اتخاذ القرار الاقتصادي الراشد، يجد أمة تحسن استخدام حقها في المراقبة على تصرفات السلطة التنفيذية عملاً بقوله تعالى "ولا تطيعوا أمر المسرفين. الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون" (١).

وفي سبيل هذا نهى رسول الله - ﷺ - عن ذبح ذات الدر أو البهيمة الحلوب، وهي إشارة إلى المشاريع الاقتصادية الناجحة وأن الإقدام على التخلص منها بالبيع ونحوه، فيه قتل لنبض النماء وروح العمل.

عن سعيد بن حريث قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمناً أن لا يبارك له فيها" (٢).

والحديث واضح الدلالة في أن من باع داراً ينبغي أن يشتري بثمنها مثلها، أي داراً أخرى، وإن لم يشتري داراً، بعد أن باع داره، كان حقيقاً أن لا يبارك له فيه.

وهذه هي حالة كثير من اقتصاديات الدول العربية التي تقدم على ما يسمى بمشروعات الخصخصة إذ تضحى بكثير من أصولها الإنتاجية، التي تضم الآلاف العمال، في سبيل التربح من وراء تلك العمليات، ويا

(١) سورة النمل الآيتان: ٤٧، ٤٨.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ج ٣/٤١٧، وابن ماجه في سننه من كتاب الرهون باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله ج ٢/٨٣٢ رقم ٢٤٩١ "وقمنا" أي جديراً وخليفاً.



ليتها تقدم على إنشاء مشروعات بديلة، ولكنها للأسف قد تحجم من ذلك فتزيد المشكلة الاقتصادية تعقيداً.

وفي حديث آخر ينهي - ﷺ - عن ذبح دات الدر فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - أتى رجلاً من الأنصار فأخذ الشفرة ليذبح لرسول الله - ﷺ - ، فقال له رسول الله - ﷺ - "إياك والحلوب".

وفي رواية ثانية عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال "حدثني أبو بكر عن أبي قحافة أن رسول الله - ﷺ - قال له ولعمر: "انطلقا بنا إلى الواقفي" قال فانطلقا في القمر حتى أتينا الحائط فقال مرحباً وأهلاً، ثم أخذ الشفرة، ثم جاء في الغنم، فقال رسول الله - ﷺ -: "إياك والحلوب" أو قال ذار الدر^(١).

ومن معاني الأمانة وضع كل شيء في المكان الجدير به، واللائق له فلا يسند منصب إلا لصاحبه الحقيقي به، ولا تملئ وظيفة إلا بالرجل الذي ترفع كفايته إليها.

واعتبار الولايات والأعمال العامة أمانات مسؤولة ثابت من وجوه كثيرة فعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي ثم قال: يا أبا ذر: إنك ضعيف، وإنها أمانة.

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه من كتاب الذبائح، باب النهي عن ذبح ذوات الدر ج ٢/١٠٦١ رقم ٣١٨٠، ٣١٨١.



وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها^(١).

قال النووي: وهذا الحديث أصل عظيم في اجتنب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الخزي والندامة فهو في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً لها ولم يعدل فيها فيجزيه الله تعالى يوم القيامة ويفضحه، ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية وعدل فيها فله فضل عظيم تظاهرت به الأحاديث الصحيحة^(٢).

إن الكفاية العلمية أو العلمية ليست لازمة ليست لازمة لصلاح النفس، فقد يكون الرجل رضي السيرة، حسن الإيمان، ولكنه لا يحمل من المؤهلات المنشودة ما يجعله منتجاً في وظيفة معينة، يقول الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله تعالى - "وَألا ترى إلى يوسف الصديق؟ إنه لم يرشح نفسه لإدارة شئون المال بنبوته وتقواه فحسب، بل بحفظه وعلمه أيضاً.

قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليهم^(٣) (٤)

(١) رواه مسلم في كتاب الإمارة باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ج ٣/١٤٥٧ رقم ١٦ (١٨٢٥).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢/٢١٠.

(٣) سورة يوسف الآية ٥٥.

(٤) خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي ص ٤٤ ط دار الكتاب الإسلامية. مصر

١٩٨٣/١٤٠٣.



وقوله "حفيظ" أي حفيظ لها ممن لا يستحقها، "عليم" أي عليم بوجود التصرف فيها، وقيل بوقت الجوع، وقيل حفيظ للحساب عليه بالأسن. قال الألوسي: وفيه دليل على جواز مدح الإنسان نفسه بالحق إذا جهل أمره. وجواز طلب الولاية إذا كان الطالب ممن يقدر على إقامة العدل وإجراء أحكام الشريعة...^(١)

ومن أمانته عليه السلام أنه كان لا يشبع من الطعام فقيل له: اتجوع وخزائن الأرض بيدك. فقال: أخاف إن شبعت إنسى الجائع. وأمر عليه السلام طبأخي الملك أن يجعلوا غذاءه نصف النهار وأراد بذلك أن يذوق طعم الجوع فلا ينسى الجياع.^(٢)

وأساس هذا كله أن السياسة المالية الإسلامية مبناها على استئثار القائم بالأمر العام أنه يتحمل أمانة سيسأل عنهما أمام الله - عز وجل -، مما يدفعه إلى تحري الصدق والعدل والأمانة في كل ما يقوم به من واجبات يحتملها تنفيذ السياسة المالية على النحو الصحيح.

ويخلص هذه الحقيقة نصيحة أبو يسوف لهارون الرشيد مصوراً له أهمية المهمة الملقاة على عاتقه، فيقول: أصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكم الله وأئتمنك عليهم، وابتلاك بهم وولاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير التقوى... فلا تضيعن ما قلـدك الله من أمر هذه الأمة والرعية ويكمل نصيحته له فيقول: "تأقم الحق فيها ولاك والله وقلـدك ولو ساعة من نهار، وكن من خشية الله على حذر

(١) (روح المعاني للألوسي ج ١٣/٥- ط: دار إحياء التراث العربي).

(٢) (المصدر السابق ج ٦/١٣).



واجعل الناس عندك في أمر الله سواء القريب والبعيد ولا تخف في الله
لومة لائم^(١).

يتضح من هذه النصائح أن الأساس العقائدي للسياسة المالية
الإسلامية يغرس في نفوس المكلفين والقائمين على أمر السياسة المالية
الخوف والحذر دائماً في حساب الله تعالى، وكذلك يحتم عليهم إقامة العدل
والمساواة بين كافة أفراد الرعية.

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٣، ٤.



المبحث الخامس

مسئولية الحكام عن وفرة السلع والخدمات

ومنع احتكارها بقصد الأضرار بالمصلحة العامة

قد يعتمد بعض التجار إلى رفع ثمن السلعة لشدة حاجة الناس إليها، أو إلى حبسها واحتكارها انتظاراً لغلائها، ثم يتحكمون في بيعها بالأرباح التي يفرضونها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتدار، وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الاحتكار، وأحكامها مبسطة في كتب الفقه الإسلامي، اتفق علماء المسلمين على تحريمها، وذم صاحبها، ومعاقبته^(١).

ذلك لأن الكمية المحتكرة قد تكون مؤثرة في عرض السلع مع حاجة الناس إليها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، على نحو يضر بالفقراء وغيرهم فلا يستطيعون شرائها، بينما يقوى الأغنياء على شرائها من السوق الخفية بغبن فاحش، فيقع كل منهما في الضيق والحرَج، ولا تتحقق له مصلحة.

وفي هذا يقول - رحمه الله -: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة"^(٢)، ويقول: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"^(٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع ج ٥/١٢٩، المنتقى شرح الموطأ ج ٥/١٦، مغني المحتاج

ج ٢/٣٨، المغني مع الشرح الكبير ج ٤/٣٠٦، نيل الأوطار للشوكاني ج ٥/٢٥١.

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٢/٢٣٦.



ويظهر الأثر السيء للاحتكار بصورة أكبر في الدول الفقيرة أو النامية حيث تعمل على بخس أسعار المواد الخام التي تملكها تلك الدول، كما تعمل على عرقلة التصنيع حتى تصبح سوقاً لتصرف منتجاتها مما يعمل على نشر الفقر بل وازياده، فتتعدم بذلك معايير التوازن بين المصلحة العامة ويتحقق الظلم.

ومنعاً لهذه الظاهرة السيئة أعطى الإسلام لولاية الأمر الحق في تقرير السياسات الإقتصادية الناجحة التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة، وأهم هذه السياسات:

١- جبر المحتكر على البيع بثمن المثل، فإن أبى المحتكر عن البيع بعد جبر الإمام يخرج من السوق^(١).

والعلة في إجبار الحاكم المحتكر على البيع هو أنه ظالم الناس، معتد على حقوقهم واقع في الإثم فاجباره في الحقيقة إعانة له على الخلاص مما وقع فيه.

٢- تعزيز المحتكر وتأديبه، وذلك بنهيهِ عن الاحتكار إلى ولي الأمر للمرة الأولى ينهاء عن الاحتكار، فإن رفع إليه ثانياً حبسه وعزره بما يواهِ زاجراً له ودفعاً للضرر عن الناس^(٢).

(١) سنن ابن ماجه ج٢/٧٥٩ رقم ٢١٥٣.

(٢) بدائع الصنائع ج٥/١٢٩، مواهب الجليل ج ٢٢٧١٤، المنتقى ج٥/١٧، المدونة الكبرى ج١٠/٢١٩، الطرق الحكمية ص ٢٤٣، الحسبة لابن تيمية ص ٢٣-٢٤.

(٣) بدائع الصنائع ج٥/١٢٩.



وقد يكون تأديب المحتكر بإتلاف أمواله المحتكرة، فقد ورد أن رجلاً احتكر طعاماً في زمن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - فأرسل إليه فأحرقه أي أحرق الطعام^(١).

وقد يكون تحذير المحتكر بأخذ ما يترتب على الاحتكار من ربح وتوزيعه على المحتاجين، وينهي المحتكرين عن ذلك، ومن عاد منهم ضرب وطيف به وسجن^(٢).

ولقد كان الفاروق عمر - رضي الله عنه - حريصاً على سلامة السوق الإسلامية من هذه الظاهرة، حتى نقل عنه قوله: "لا حكرة في سوقنا، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من إذهاب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا، ولكن أيما جالب على عمود كبده في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر، فليبع كيف شاء الله، وليمسك كيف شاء الله^(٣)."

هكذا يقرر الإسلام مسؤولية ولي الأمر عن سلامة المعروض من السع والخدمات، وأن يكون عرضة بعيداً عن السياسات الاقتصادية السيئة التي يكون من شأنها الإخلال بتوازن السوق.

(١) الروض النضير ج ٣/ ٥٨٠.

(٢) أحكام السوق ليحيى بن عمر ص ١١٣.

(٣) الموطأ ج ٢/ ٦٥١، وإذهاب جمع ذهب كاسباب وسبب وعلى عمود كبده، وقال ابن الأثير: أراد ظهره؛ لأنه يمسك البطن ويقويه فصار كالعمود له.



الخاتمة

”النتائج والتوصيات”

أولاً النتائج:

اشتمل البحث على تمهيد وستة فصول:

في الفصل التمهيدي: تناول البحث النقول الواردة في فصائل الأئمة العدول، والقواعد المرعية في شأن تصرف الحكام على الرعية. وتتمثل أهم سمات هذا الفصل فيما يلي:

١- الحاكم أو الخليفة يخلف النبي - ﷺ - في وظيفتين أساسيتين، هما رعاية المصالح الدينية والدنيوية وفق أصول الشريعة ومقاصدها.

٢- العدل أساس الحكم، وهو مناط شرعية الحاكم ومصدر أمن البلاد واستقرارها.

٣- لا قوام للملك إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل.

٤- الإمام العادل قوام كل مائل، وقصد كل جائر، وصلاح كل فاسد، وقوة كل ضعيف، ونصفة كل مظلوم، ومفزع كل ملهوف.

٥- تصرف الإمام على الرعية تحكمه الكثير من القواعد الشرعية ومنها:

أ - تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة المعتبرة شرعاً.

ب - وجوب حيطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل في الحكم.

ح - وجوب استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء.



وفي الفصل الأول: وقد جاء بعنوان "الإعلام بحظ الحكام من المال العام" وتوصلت فيه إلى النتائج الآتية:

١- ببساطه حياة النبي - ﷺ - بصفته رئيساً للدولة الإسلامية، وتواضعه وزهده في الدنيا - والتقليل منها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه، والصبر على ضيق العيش والفناعة باليسير.

٢- الحكمة المالية المنبجّة عن قواعد الشرع والمتمثلة في أن الله هو المعطي والقائم بالأمر هو القاسم، كانت هي الأساس الأول للإدارة المالية في عهد النبي - ﷺ -، حيث بنى النبي - ﷺ - مالية الدولة على توجيه حصيلة الزكاة لتغطية النفقات العامة، وعدم فرض ضرائب مالية - كما هو الحال في الممالك المجاورة له في ذلك الوقت - فإن احتاج استقرض من الميسير أو استعجل الزكوات.

٣- عطاء أمراء المسلمين من المال العام كان على قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف، ولذلك لم ينبسطوا في معاشهم بل زهدوا في الدنيا، يقيناً منهم بأن ذلك أهون من معالجة الأغلال يوم القيامة. وهذا السلوك المحمود قرين حياة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم.

٤- وجوب تنزه الحكام عن الشبهات المالية، لأنهم الأسوة والقُدوة، فإن وجدت الرعية أن ولائها قد ولجوا الحرام بغير تورع تأسوا بهم، وهذا ما حرص عليه النبي - ﷺ - والخلفاء الراشدون من بعده، حفاظاً على مالية الدولة من ناحية، واستحضاراً لعظمة المولى عز وجل، ومراقبته من ناحية أخرى.



الفصل الثاني: "حكم إطلاق أيدي الحكام في أموال الأنام": وتوصلت فيه إلى النتائج الآتية:

١- مقام الحكام في المال العام هو مقام القاسم بالحق والعدل، وأن المعطى هو الله عز وجل، وأن عطية الإمام للرعية ليست منة منه لها، فهو كأحد الرعية لا يملك من أمره شيئاً.

٢- حق ولي الأمر في توظيف أموال القادرين عند الضرورة لتغطية نفقات الدولة التي لا بد منها على أن تتقضي هذه الوظيفة بانتهاج الأسباب الموجبة لها، مع مراعاة العدالة في توزيع الأعباء العامة على المواطنين، ومشاورة أهل الرأي والعدل.

٣- ليس لولي الأمر أن يتخذ من التوظيف سبيلاً لاستنفاد ثروات الأغنياء، أو القضاء على ملكياتهم، وإنما عليه أن يأخذ المال من حقه، ويضعه في حقه ويمتنع عن التكاليف المالية الجائرة والتي هي من قبيل المكوس المنهي عنه شرعاً.

٤- لولي الأمر الحق في الاقتراض على بيت المال، شريطة أن يكون الاقتراض مقيداً بالضرورة الشرعية، وليست فيه أية التزامات مالية زائدة على أصل القرض. ومحل ذلك الحكم أن تتوقع الدولة الإسلامية حصول موارد مالية في المستقبل تغطي هذا الدين من مواردها العادية، أما إذا كانت لا تتوقع شيئاً من ذلك فلا بد من جريان حكم التوظيف.



الفصل الثالث: "مدى سلطة الحكم في توزيع المال العام" وتوصلت فيه إلى النتائج الآتية:

- ١- الحاكم مؤتمن على صرف المال العام في أغراض الوجوه المشروعة، وسد الحاجات المعتبرة شرعاً، والوفاء بالضروريات التي لا قوام للحياة إلا بها، يستوي في ذلك الأفراد والأقاليم التابعة للدولة.
- ٢- وجوب القيام بواجب التكافل الاجتماعي إذا امتنع الأغنياء والقادرون عن القيام به - سواء بالنسبة للمسلمين أو غيرهم.
- ٣- تقييد تصرف الحاكم في توزيع الأراضي العامة بالمصلحة المعتبرة شرعاً، فليس له أن يتصرف لصالح نفسه أو ولده أو لأحد من خاصته.

الفصل الرابع: "إعلام الحكم بما يلزمهم في الإنفاق العام" وتوصلت منه إلى النتائج التالية:

- ١- النفقة العامة في الإسلام هدفها الأول هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام، وإذا كانت النفقة لا تعود بمصلحة على المسلمين، وكان الهدف منها تحقيق منفعة خاصة لمن يأخذها فيجب على الحاكم أن يدفعها من ماله الخاص لأنها تعد من قبيل النفقات الخاصة.
- ٢- أوجب الإسلام على الحكم ضرورة إشباع الحاجات العامة وفق أهداف الشريعة الإسلامية ومقاصدها فيبدأ أولاً بالمصالح الضرورية، ثم المصالح الحاجبة، ثم التحسينية أو الكمالية بعيداً عن الإسراف أو التغيير، فكلاهما مذموم شرعاً.



١ - ضرورة مراعاة أولويات الإنفاق العام، وذلك على النحو التالي:

أ - تقديم النفقة التي تدفع مفسدة على تلك التي تجب مصلحة.

ب - تقديم الإنفاق الذي يحقق مصلحة الأمة على النفقة التي من شأنها تحقيق مصلحة الأقلية.

ج - تقييد الإنفاق العام الضروري بالقدر الذي تندفع به الضرورة.

٤ - ضرورة الربط بين مبدأ التكلفة والعائد عند القيام بتنفيذ مشروع معين بحيث يختار رئيس الدولة المشروع الذي يحقق أكبر نفع ممكن بأقل نفقة ممكنة.

الفصل الخامس: "الفساد المالي وأثره في اختلال مالية الدولة":
وتوصلت فيه إلى النتائج التالية:

١ - الفساد آفة العمران - مؤذن بهلاك العباد والبلاد، توعده الله فاعله بالاستئصال والاحتلال.

٢ - الفساد المالي من أهم عوامل اختلال مالية الدولة وذلك في صورة من الصور الآتية:

أ - التطاول في البنيان والإفراط في التتعيم. وهو ما يعرف بالإنفاق التبذيري والترقي من ذوي النفوذ والسلطة، وهو من أهم أسباب عجز الموازنة العامة إذ يدعوا السلطات المالية إلى فرض المزيد من الضرائب لسداد حاجات المترفين والمتنفعين. والإمام العادل هو الذي يعصم يده عن المال العام، فلا يبتنى في كل ناحية قصرأ حصيناً، أو يقتني ذخيرة وكنزاً، لتكون له مفخرة وعزاً.



ب - أخذ الوظائف المالية قهراً وجبراً، وهو ما يؤدي إلى تهرب الممولين من سداد الضرائب نظراً لتعدد الضرائب وزيادة سعرها.

ج - بخس المكيال والميزان: ومن شأن هذه الوسيلة شيوع ظاهرة الرشوة وضياع الحقوق على أصحابها، وانتشار السرقة والغصب والاختلاس ومن ثم فقدان مقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ء - انهيار مقاييس التقدم فالأمة التي لا يحصل فيها المؤمن على حقه موفوراً أمة متخلفة.

١- ولي الأمر مسئول شرعاً عن غلق باب الفساد المالي وما يؤدي إليه، وذلك بالعمل على ما يلي

أ - حسن اختيار العاملين على جباية المال العام وإنفاقه.

ب - غلق باب الاحتيال من العامل ليهدي إليه.

ج - محاسبة المنتعم من المسؤولين ومعاقبته.

ء - منع الولاة من التجارة والأعمال التي تشغلهم عن واجبهم.

هـ - منع القريب أو الصديق من الاقتراب من المصلحة العامة.

١- الفساد المالي غالباً ما يكون مصدره السلطة التي تتم بواسطة بعض رؤساء الدول أو رؤساء الأحزاب وغيرهم.



الفصل السادس: "مسئولية الحكام عن استقرار الاقتصاد العام في شريعة الإسلام" وتوصلت فيه إلى النتائج التالية:

- ١- مسؤولية الحكام عن استقرار الأسعار بتقرير سياسة سعرية عادلة توازن بين مصلحة البائع والمشتري أو المنتج والمستهلك، وذلك لضمان حصول كل إنسان على ما يحتاجه بما يستطيعه.
- ٢- مسؤولية الحكام عن سلامة النقد من الغش والعبث بمادته، لما يترتب على غش النقد من إفساد النقود والإضرار بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الاستيراد، وغير ذلك من المفاسد.
- ٣- عدم الاشتغال بالتجارة لما في ذلك من الإخلال بتوازن السوق وقعوده عن مصالح العباد التي لا تتم إلا بسطان.
- ٤- تقرير السياسات المالية والاقتصادية النافعة وما يتطلبه ذلك من الإبقاء على المشروعات الإنتاجية الناجحة، والاقتصار على تصحيح أوضاع القطاعات المتعثرة تجنباً للأثار السلبية المترتبة على ظاهرة الخصخصة.
- ٥- وجوب تخير الكفايات العلمية لتقلد الأمور المالية، وبصفة خاصة تلك العناصر التي تجمع بين الحفظ والعلم، أو القوة والأمانة.
- ٦- مسؤولية الحكام عن وفرة المعروض من السلع والخدمات ومنع احتكارها تحقيقاً للمصلحة العامة، ومنعاً للظلم والإجحاف بحقوق الفقراء ومن في حكمهم.



ثانياً: التوصيات:

١- بعد أن أبان البحث مقام الحكام في المال العام في شريعة الإسلام، وأوضح أن الحاكم أمين على أموال الرعية، فإننا نوصي الدولة التي تدين بالإسلام أن تطبق نظاماً مالياً ينبثق عن العقيدة التي تؤمن بها حتى يكون مقبولاً لدى من يطبق عليهم.

٢- ضرورة اهتمام الدولة الإسلامية بتطبيق قانون "من أين لك هذا" لغلق باب الفساد المالي.

٣- ضرورة الاهتمام بتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة المحرومة من المستوى المعيشي اللائق الذي كفله الإسلام من خلال فريضة الزكاة.

٤- ضرورة تحري صفات الصلاح والأمانة فيمن يتولى إدارة المال العام جباية وإنفاقاً.

وصدق الله العظيم إذا يقول: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾^(١).

وأخبرهمونا أن المدد لله رب العالمين

أ.د/ سيد حسن عبد الله

أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون-جامعة الأزهر الشريف

وكلية الدراسات الإسلامية والعربية-جنى

(١) سورة الجن الآية ١٦ .



أهم مراجع البحث

أولا القرآن الكريم وتفسيره:

١- الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي. ط دار القلم بمصر. تحقيق إبراهيم محمد الجمل و ط دار الكتب المصرية ط أولى ١٩٦٤.

٢- تفسير البغوي. ط دار المعرفة. بيروت ١٤١٥ هـ ١٩٩٥.

٣- فتح القدير للشوكاني. ط دار الفكر. بيروت.

٤- تفسير الكشاف للزمخشري. ط دار المعرفة بيروت.

٥- تفسير ابن كثير ط دار إحياء الكتب العربية. ط مكتبة المنار عمان ١٤٠٨-١٩٨٨.

٦- تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا. ط ثانية. القاهرة. دار المنار ١٩٤٧.

٧- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ط دار الفكر العربي. القاهرة.

٨- مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني. ط دار الكتب العلمية بيروت.

٩- تفسير الشيخ الشعراوي. ط أخبار اليوم ١٩٩١م.

١٠- روح المعاني للألويسي. ط دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥.

ثانياً: مراجع الحديث:

١١- فتح الباري شرح صحيح البخاري ط دار أبي حيان - القاهرة

١٤١١ هـ ١٩٦٦



١٢- الترغيب والترهيب للمنذري ط دار الفكر . ط دار التراث العربي -
بيروت ١٣٨٨ / ١٩٦٨ .

١٣- صحيح مسلم . ط دار ابن كثير دمشق - ط عالم الكتب بيروت
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ . - الأحاديث القدسية ط المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ .

١٤- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي . دار الكتب
العلمية . بيروت . بدون تاريخ .

١٥- سنن ابن ماجه . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ط دار الكتب العلمية .
بيروت .

١٦- سنن الترمذي . ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . الثانية - ١٩٦٥ .
ط الحلبي ط أولى ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ .

١٧- مسند الإمام أحمد ط دار الفكر ببيروت .

١٨- سنن أبي داود ط دار الحديث القاهرة . ط دار الكتاب اللبناني .
بيروت سنة ١٩٧٠ .

١٩- المنتخب في السنة النبوية . ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

٢٠- سنن الدر . اقطنى . ط عالم الكتب بيروت ، ط رابعة ١٤٠٦ هـ .

٢١- السنن الكبرى للبيهقي . ط دار المعرفة .

٢٢- نيل الأوطار للإمام الشوكاني الحلبي .

٢٣- المعجم الكبير للطبراني . مكتبة التوعية الإسلامية . ط ثانية .



ثالثاً: مراجع الفقه وأصوله والسياسة الشرعية:

٢٤- السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيميه. منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت ١٩٨٣م.

٢٥- الحسبة لشيخ الإسلام ابن تيميه. المطبعة السلفية ومكتبتها ١٤٠٠هـ.

٢٦- الأحكام السلطانية للماوردي. ط الحلبي ط
ثانية ١٣٨٦هـ/١٩٦٦- ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣م.

٢٧- السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. د/ يوسف القرضاوي. ط مؤسسة بيروت ط أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٨- الأشباه والنظائر للسيوطي ط الحلبي، ط دار الكتب العلمية. بيروت
ط أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٩- الأشباه والنظائر لابن نجيم. ط الحلبي.

٣٠- الأموال لأبي عبيد. تحقيق محمد خليل هراس. ط مكتبة الكليات
الأزهرية. ط دار الفكر بيروت.

٣١- الهداية شرح بداية المبتدئ. للميرغينلي. ط دار إحياء التراث
العربي. بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٢- المذهب للشيرازي. ط دار الفكر بيروت. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٣- شرح منح الجليل للشيخ عlish ط مكتبة النجاح طرابلس ليبيا.

٣٤- الخراج لأبي يوسف. ط دار المعرفة. بيروت. ط دار المطبعة
السلفية.



- ٣٥- المستصفي للغزالي. ط دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٣٦- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٨.
- ٣٧- الاعتصام للشاطبي. المكتبة التجارية الكبرى.
- ٣٨- غياث الأمم في التياث الظلم للإمام الحويني تحقيق د / عبد العظيم الديني. قطر ١٠٤ هـ.
- ٣٩- تهذيب الفروق والقواعد السنية للشيخ محمد بن علي الشيخ حسين. مطبوع بهامش الفروق للقرافي. ط عالم الكتب. بيروت.
- ٤٠- رسالة المظالم المشتركة لشيخ الإسلام ابن تيميه. ط الرئاسة العامة للأدوات والبحوث العامة والإفتاء.. بالرياض. ١٤١٢ هـ.
- ٤١- كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي. مكتبة النصر الحديثة. الرياض.
- ٤٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة ط دار إحياء الكتب العربية. مصر.
- ٤٣- تحفة المحتاج لابن حجر. ط مؤسسة الرسالة. بيروت.
- ٤٤- المغني لابن قدامة ط دار المنار ١٣٦٨ هـ.
- ٤٥- روضة الطالبين للنووي نشر المكتب الإسلامي.
- ٤٦- الشرح الصغير للدردير ط دار المعرفة. بيروت.
- ٤٧- تحفة الفقهاء للسمرقندي ط دار الكتب العلمية. بيروت.



٤٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكسائي . ط دار الكتب العلمية . بيروت .

٤٩- فتح القدير للكمال بن الهمام المكتبة التجارية الكبرى . بدون تاريخ نشر .

٥٠- الخراج ليحيى بن آدم . ط دار المعرفة بيروت .

٥١- الأحكام السلطانية لأبي يعلي . ط دار الكتب العلمية . بيروت ١٩٨٣ .

٥٢- الموافقات للشاطبي ط دار المعرفة . بيروت . بدون تاريخ نشر .

٥٣- الاستخراج في أحكام الخراج لابن رجب الحنبلي ط دار المعرفة بيروت .

٥٤- الذخيرة للقرافي . ط دار الغرب الإسلامي .

٥٥- المنقلى شرح الموطأ للباجي ط دار المعرفة . بيروت .

٥٦- مغني المحتاج للشريني الخطيب ط الحلبي ١٩٥٨ .

٥٧- المحلي لابن حزم ط دار الآفاق الجديدة . بيروت .

٥٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمي الدين الرملي ط الحلبي ١٩٦٧ .

٥٩- التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار للأسدي . ط دار الفكر العربي ط أولى ١٩٦٨ .

٦٠- المجموع شرح المذهب للنووي . القاهرة الناشر ذكريا يوسف .

٦١- أحكام السوق ليحيى بن عمر .



٦٢- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب . مكتبة النجاح -
طرابلس ليبيا ط ثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ .

٦٣- المدونة الكبرى برواية سحنون ط دار صادر . بيروت .

٦٤- المختصر النافع في فقه الإمامية . طهران . مكتبة الأسد ١٩٦٧ .

٦٥- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للخلي . ط النجف مطبعة
الآداب ١٩٦٩ .

رابعاً: مراجع الاقتصاد والمالية الإسلامية

٦٦- الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية للشيخ محمد الغزالي . ط دار الفكر
العربي .

٦٧- المالية العام الإسلامية د / ذكريا محمد بيومي - دار النهضة
العربية ١٩٧٩م .

٦٨- دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. د/ السيد
بطه عبد الواحد. ط دار النهضة العربية ١٩٩٣ .

٦٩- السياسات المالية ودورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي. د/
منذر قحف. ط دار الفكر دمشق .

٧٠- المبادئ الاقتصادية في الإسلام. د/ علي عبد الرسول. ط دار الفكر
العربي القاهرة - ١٩٨٠ .

٧١- الفكر الاقتصادي عن إمام الحرمين د/ رفيق يونس المصري. ط دار
الفكر المعاصر. بيروت. ط أولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١ .



٧٢- الرقابة المالية في الفقه الإسلامي د/ حسين راتب. ط دار النفائس الأردن.

٧٣- العدالة الاجتماعية في الإسلام للشيخ سيد قطب. ط ثانية.

٧٤- التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية د/ محمود مرسي لاشين.

٧٥- مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام د/ يوسف القرضاوي. ط دار العربية. بيروت

٧٦- النفقة العامة في الإسلام. د/ عوف الكفراوي.

٧٧- عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي د/ حسين راتب يوسف. ط دار النفائس الأردن ٢٠٠٠.

٧٨- النفقات العامة في الإسلام. د/ يوسف إبراهيم يوسف.

٧٩- القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي د/ منذر متحف. نشر بنك التنمية الإسلامي. بجده.

٨٠- نحو نظام نقدي عادل د/ عمر محمد شابرا. ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي. فيرجينا. الولايات المتحدة الأمريكية ترجمة سيد مجيد سكر. ط أولى ١٤٠٨.

٨١- الاقتصاد الإسلامي د/ حسن الشاذلي. ط دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.



٨٢- إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي. مطبعة لجنة التأليف بمصر
١٩٥٧م.

٨٣- تسهيل النظر وتعجيل الظفر للما وردى. ط دار النهضة العربية
١٩٨١م.

خامساً: مراجع في تاريخ الإسلام والتراجم

٨٤- مآثر الإنافة في معالم الخلافة للقلقشندي. ط الكويت سنة ١٩٦٤م.

٨٥- الطبقات الكبرى لابن سعد. ط دار التحرير بمصر.

٨٦- العقد الفريد لابن عبد ربه. ط دار الكتب العلمية. بيروت.

٨٧- تاريخ الخلفاء للسيوطي ط المكتبة العصرية. بيروت ١٤٢٢هـ —
٢٠٠١/.

٨٨- سيرة ابن كثير، ط دار الفكر بيروت.

٨٩- تاريخ الطبري. ط دار الفكر. بيروت أولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩٠- الحفظ للمقريزي ط مكتبة الثقافة الدينية ط ثانية ١٩٨٧.

٩١- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لابن طبا طباً. ط
دار المعارف ١٩٢٣

٩٢- النظم الإسلامية. د/ أبو الحمد موسى. ط دار الطباعة المحمدية
بالأزهر.

٩٣- سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي. الدار القومية للطباعة
والنشر.



- ٩٤- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغر بردي في
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة.
- ٩٥- ابن تيميه: للشيخ محمد أبو زهرة. ط دار الفكر العربي مصر.
- ٩٦- تاريخ دمشق. تحقيق سكنية "الشهابي".
- ٩٧- عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة د/ سليمان
الطماوي. ط دار الفكر العربي ١٩٧٦.
- ٩٨- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر. ط بيروت.
- سادساً: مراجع إسلامية عامة:
- ٩٩- اختصاصات السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية.
د/ إسماعيل البدوي ط مصر ١٩٨٧ م.
- ١٠٠- رئيس الدولة بين الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة.
د/ فؤاد محمد النادي. رسالة دكتوراه. كلية الشريعة والقانون. القاهرة
سنة ١٩٧٢ م.
- ١٠١- المساواة في الإسلام د/ على عبد الواحد سلسلة إقرار رقم ()
ط دار المعارف بمصر.
- ١٠٢- إنسانيات محمد للأستاذ/ خالد محمد خالد. ط دار المعارف.
القاهرة.
- ١٠٣- المقدمة لابن خلدون. ط مكتبة الشعب. القاهرة. ط دار إحياء
التراث العربي بيروت.
- ١٠٤- الفساد والمفسدون في الأرض. أ/ نشوة العلواني.



١٠٥- أولويات الفاروق عمر في الإدارة والقضاء. د/ غالب بن عبد الكافي القرشي. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.

١٠٦- خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي ط دار الكتاب الإسلامي مصر ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

١٠٧- آراء ابن تيميه في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي. أ/ محمد المبارك. ط دار الفكر دمشق ط ثالثة ١٩٧٠.

١٠٨- محمد المبارك. ط دار الفكر دمشق ط ثالثة ١٩٧٠.

سابعاً: مراجع الاقتصاد والمالية العامة

١٠٩- علم المالية العامة. د/ زين العابدين بدوي ناصر - مطبعة المعرفة القاهرة.

١١٠- مبادئ المالية العامة د/ زكريا محمد بيومي. ط دار النهضة العربية ١٩٧٨م.

١١١- المالية العامة د/ السيد عبد المولى. ط دار الفكر العربي القاهرة ١٩٠٥م.

١١٢- مالية الدولة د/ محمد حلمي مراد. مطبعة نهضة مصر ١٩٦٤.

١١٣- مبادئ المالية العامة د/ محمد دويدار. المكتب المصري الحديث الإسكندرية ١٩٦٨.

١١٤- غسيل الأموال في مصر. د/ حمدي عبد العظيم.



مقالات ودوريات:

١١٥- جريدة الأهرام المصرية ١٩٩٦/٢/٢.

١١٦- جريدة الأهرام المصرية ١٩٩٦/٤/٣٠.

١١٧- جريدة الأهرام المصرية ١٩٩٦/٢/٢٨.

١١٨- مجلة روز اليوسف - ١٩٩٤/٧/٤.

مراجع اللغة العربية:

١١٩- مقاييس اللغة لابن فارس.

١٢٠- لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف مصر.

١٢١- القاموس المحيط للفيروز بادي المكتبة التجارية الكبرى ط رابعة
١٣٥٧م.

١٢٢- القاموس الفقهي د/ سعدي أبو حبيب، ط دار الفكر دمشق. ط أولى
١٤٠٣ هـ.

١٢٣- أساس البلاغة للزمخشري مطابع دار الشعب ١٩٦٩م.

